حقبة جديدة في مجال التنمية

التقرير السنوي لعام 2023

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية | مجموعة البنك الدولي

المحتويات

3 مقدمة

4 رسالة من الرئيس

6 رسالة من المديرين التنفيذيين

9 التصدي للعديد من التحديات العالمية

15 الأنشطة الإقليمية

45 العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية

71 تشجيع أسواق التمويل ورأس المال المستدامين

75 العمل مع الشركاء بشأن الأولويات المشتركة

78 تعزيز الفاعلية والاستدامة في عملياتنا

81 قيمنا وموظفونا وأماكن عملنا

87 إفصاحات البنك الدولي ذات الصلة بالمناخ

89 توجيه عمل البنك الدولي

90 توفير الرقابة والمساءلة

94 استخدام الموارد على نحو إستراتيجي

106 الالتزام بتحقيق النتائج

الجداول الرئيسية

100 المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2019-2023

104 المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2019-2023

أعد هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2023، المديرون التنفيذيون لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) - اللذين يُعرفان معاً باسم البنك الدولي - وفقاً للنظام الداخلي لكل منهما. وقدم أجاي بانغا، رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، هذا التقرير مرفقاً به الموازنات الإدارية والقوائم المالية المدققة إلى مجلس المحافظين.

وتُنشر على نحوٍ منفصل التقارير السنوية للمؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

في عموم التقرير، تشير عبارة "البنك الدولي" أو "البنك" اختصاراً فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ وتشير عبارة "مجموعة البنك الدولي" و"مجموعة البنك" اختصاراً إلى المؤسسات الخمس معاً. وننوه هنا إلى أن جميع المبالغ الدولارية المُستخدمة في هذا التقرير هي بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُحتسب الأموال المُخصصة للمشروعات المشتركة بين عدة مناطق حسب البلدان المستفيدة حيثما أمكن ذلك في جداول هذا التقرير ومتنه، وذلك عند الإشارة إلى التوزيعات الإقليمية. وبالنسبة للتوزيعات حسب القطاعات ومحاور التركيز، تُحتسب الأموال حسب العمليات. وتتسق البيانات الخاصة بالارتباطات ومدفوعات القروض والاعتمادات لهذه السنة المالية مع الأرقام المدققة المدرجة في القوائم المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ووثائق مناقشات جهاز الإدارة وتحليلاته للسنة المالية 2023. ونتيجة لعملية التقريب إلى أقرب رقم صحيح، فإن الأرقام الواردة في الجداول قد لا تطابق المجاميع والنسب في الأشكال تطابقاً كاملاً.

[رسم توضيحي] التنمية المستدامة الشاملة للجميع والقادرة على الصمود

يسهم البنك الدولي في تحقيق نتائج إنمائية مؤثرة وذات قيمة في مختلف أنحاء العالم. فبين السنتين الماليتين 2019 و2022، أسفرت العمليات التي يساندها البنك الدولي عما يلي:

135 مليون
امرأة شملتهن مظلة برامج شبكات الأمان الاجتماعي

59 مليون
شخص حصلوا على خدمات الإنترنت

58 مليون
شخص حصلوا على خدمات كهرباء جديدة أو محسّنة

96 مليون
شخص تحسنت فرص حصولهم على خدمات النقل

191 مليون
شخص حصلوا على خدمات صرف صحي محسنة

506 ملايين
شخص حصلوا على خدمات صحية أساسية

147 مليون
طن من انبعاثات غازات الدفيئة من المتوقع خفضها سنوياً

10 ملايين
مزارع تبنوا أساليب تكنولوجية زراعية محسّنة

23 مليون
شخص استفادوا من الخدمات المالية

68 مليوناً
من الأفراد والأسر المعيشية ومؤسسات الأعمال وغيرهم استفادوا من الحصول على وظائف جديدة أو وظائف أفضل

49 مليون
شخص حصلوا على مصادر مياه مُحسنة

371 مليون
طالب استفادوا من مشروعات البنك

تتيح بطاقات قياس الأداء المؤسسي عرضاً عاماً لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي، وهي تقوم بدور بالغ الأهمية في رصد أدائها في المجالات ذات الأولوية العالمية والمؤسسية الرئيسية. وتظهر هذه النتائج تأثير المشروعات التي يساندها البنك الدولي. ويجري تحديث البيانات في أكتوبر/تشرين الأول من كل عام.

للمزيد من المعلومات، انظر: https://scorecard.worldbank.org

تتركز رسالة مجموعة البنك الدولي
على تحقيق هدفين شاملين بأسلوب مستدام، وهما:

إنهاء الفقر المدقع

و

تعزيز الرخاء المشترك

من خلال تعزيز التنمية المستدامة والقادرة
على الصمود والشاملة للجميع

التأثير

الاحترام

النزاهة

العمل الجماعي

الابتكار

مقدمة

يواجه العالم حالياً مجموعة غير مسبوقة من الأزمات - منها تغيّر المناخ وارتفاع معدلات التضخم والصراعات وانعدام الأمن الغذائي، مع كون البلدان النامية هي الأكثر تضرراً. وقد تفاقمت هذه التحديات من جراء التداعيات بعيدة المدى للغزو الروسي لأوكرانيا، وتنامي أزمة الديون في العديد من البلدان، والآثار التي خلفتها جائحة كورونا، والكوارث الطبيعية المدمرة. علاوة على ذلك، يؤدي تقلص آفاق النمو وتشديد موارد المالية العامة إلى زيادة المصاعب التي تواجهها البلدان في الاستجابة لهذه الأزمات والاستثمار في أولويات التنمية طويلة الأجل، بما في ذلك مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود. ونتوقع أن تحتاج البلدان النامية من الآن وحتى عام 2030 إلى 2.4 تريليون دولار في المتوسط سنوياً للتصدي للتحديات العالمية التي يشكلها تغيّر المناخ والصراعات والجوائح.

يعمل البنك الدولي بشكل وثيق مع البلدان والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف لمواجهة هذه التحديات وإيجاد حلول إنمائية دائمة لها. ومن خلال إطارنا للاستجابة للأزمات العالمية، ما فتئ البنك الدولي يتصدى على مستويات غير مسبوقة للأزمات المتداخلة، حيث وافق على 322 عملية في أكثر من 90 بلداً بمبلغ إجمالي قدره 72.8 مليار دولار في السنة المالية 2023. ويشمل ذلك 38.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وفي إطار السنة الأولى من العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، ارتبطت المؤسسة بتقديم 34.2 مليار دولار للبلدان الأشد فقراً؛ ولمساعدة هذه البلدان على معالجة الآثار المستمرة لأزمة كورونا، قمنا بإتاحة الموارد المالية في بداية السنة المالية 2023 بالاستفادة من الزخم الذي تحقق في السنة المالية 2022. وبلغ إجمالي تمويلنا المناخي مستوى قياسياً قدره 29.4 مليار دولار، أو 40% من إجمالي تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2023. ومن خلال تقاريرنا القُطرية عن المناخ والتنمية، فإننا نقدم أيضاً المشورة للحكومات بشأن إجراءات السياسات العامة للتكيف مع أسوأ الآثار المناخية والتخفيف من حدتها. وكما هو مبين في أحدث خطة عمل لنا بشأن تغيّر المناخ، تتماشى جميع عمليات التمويل الجديدة للبنك الدولي على نحو كامل مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023. وبالبناء على الدروس المُستفادة من جائحة كورونا، نعمل مع الشركاء لضمان أن تكون البلدان أفضل استعداداً لمواجهة تفشي الأمراض في المستقبل من خلال تقوية الأنظمة الصحية وتحسين فرص الحصول على التمويل.

غير أنه في ظل مواجهة البلدان أزمة إنمائية، يتعين بذل مزيد من الجهود للتصدي لهذه التحديات الاستثنائية غير المسبوقة. وقد دعت البلدان المساهمة والمتعاملة معنا وشركاؤنا مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى إلى تقديم مزيد من المساندة للبلدان خلال هذا الوقت العصيب. وقد شرعنا، تحت قيادة مجلس مديرينا التنفيذيين، في تنفيذ عملية لتطوير رؤيتنا ورسالتنا، ونموذج عملنا، وقدراتنا المالية، وهو ما يتطلب زيادة الموارد التمويلية التي نتيحها للبلدان، وتعميق عملنا مع القطاع الخاص، ومواصلة إنتاج المعارف والبحوث للاسترشاد بها في الحلول المحتملة. وفي يناير/كانون الثاني 2023، نشرنا رسمياً خارطة طريق التطوُّر التي أسفرت عنها تلك الجهود، ونشرك حالياً مختلف أصحاب المصلحة في جميع مجالات التنمية ونستمع إليهم لضمان اتسام هذه العملية بروح التعاون والشمول. وستمكّننا هذه المساعي من توسيع نطاق استجابتنا وتقوية شراكاتنا، حتى نكون أكثر قدرة على التصدي للتحديات العالمية ومساندة البلدان وهي تواجه حقبة جديدة في مجال التنمية.

رسالة من الرئيس

باتت التحديات شديدة التشابك، المتمثِلة في الفقر والجوائح وتغيُّر المناخ والديون والصراعات وانعدام الأمن الغذائي وأوضاع الهشاشة، في سبيلها إلى تقويض عقود من التقدُّم الذي تحقق بشق الأنفس في مجال التنمية؛ والعالم يتطلع إلينا لتقديم حلول لذلك. ومن حسن الطالع أن البنك الدولي قد تأسس كي يحمل عبء التصدي للتحديات الصعبة. ولإحداث الفارق بحق، سنحتاج إلى رغبة أكبر في تحمُّل المخاطر وتقديم تمويل هادف من القطاع الخاص والشعور بمدى إلحاح هذا الأمر.

وتحفِّزنا هذه الحاجة الملحة على صياغة قواعد جديدة من شأنها أن تعطي دفعة لجهود التنمية المُؤثِّرة وتؤدي إلى تحسين جودة حياة الناس في كل مكان. فالجوائح وتغيُّر المناخ لا يعبآن بالحدود المرسومة على أي خريطة. وإذا أخفقنا في العمل معاً للتصدي لهذه الأزمات، فسنخسر جميعاً. ويجب أن يكون نهجنا شاملاً للجميع بما في ذلك النساء والشباب وغيرهم ممن يتم إهمالهم في الغالب. ويجب أن يكون قادراً على الصمود في وجه الصدمات ومن بينها الكوارث المتعلقة بالمناخ والتنوُّع البيولوجي والجوائح وأوضاع الهشاشة. كما يجب أن يكون قادراً على الاستمرار من خلال النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، وإدارة المالية العامة والديون، والأمن الغذائي، وتوافر الهواء النقي والمياه النظيفة وإمدادات الطاقة ميسورة التكلفة.

ولمساعدة البلدان على تحقيق هذه الأهداف وتلبية احتياجاتها الإنمائية الأكثر إلحاحاً، فإننا نقدِّم حلولاً مبتكرة يمكن تنفيذها على نطاق واسع لتعظيم الأثر المتحقِّق. ومن خلال معارفنا وبحوثنا، نساعد البلدان على اتخاذ قرارات مدروسة ومُؤثِّرة. وتُعد شراكاتنا وقدرتنا على جمع مختلف الأطراف عنصرين محوريين في هذه الجهود، حيث تساعدان على زيادة توسيع نطاق انتشارنا أثناء عملنا على تحقيق رؤيتنا المشتركة.

وفي إطار خارطة طريق التطوُّر الخاصة بنا، نعمل على أن نصبح بنكاً أفضل. وسنصبح أكثر كفاءة وسنقوم بالمزيد من العمل في وقت أقل من خلال حفز المخرجات وليس المدخلات؛ وذلك بمواصلة التركيز على عدد الفتيات الملتحِقات بالمدارس، وعدد الوظائف الجديدة، وعدد أطنان انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم تجنُّب إطلاقها، وحجم الأموال التي يتم تدبيرها من القطاع الخاص.

إننا نبذل قصارى جهودنا لتعزيز قدرتنا الإقراضية، وإيجاد سبل لتعبئة رأس المال تحت الطلب، وإنشاء آليات جديدة مثل رأس المال الهجين الذي يمكن أن يطلق موارد هائلة لتحقيق النتائج المبتغاة. ونرغب في توسيع نطاق التمويل الميسَّر وتطويره لمساعدة المزيد من البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهدافها الإنمائية، مع التفكير بشكل إبداعي خلاَّق في كيفية تشجيع التعاون عبر الحدود والتصدي للتحديات المشتركة.

وبينما نواجه حقبة جديدة في مجال التنمية، فإننا سنظل على التزامنا بخلق عالم خالٍ من الفقر على كوكب صالح للعيش به.

أجاي بانغا

رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة من المديرين التنفيذيين

على مدار العام الماضي، عمل المديرون التنفيذيون لمجموعة البنك الدولي مع قيادات المجموعة بشأن الأزمات العالمية المستمرة والحاجة الملحة لاستئناف التقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يعيش أكثر من 574 مليون شخص في فقر مدقع بحلول عام 2030، معظمهم في أفريقيا. وبوجه عام، يعيش نحو نصف سكان العالم – أي أكثر من 3 مليارات نسمة – على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم. وتُعد التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا، والغزو الروسي لأوكرانيا، والظواهر المناخية بالغة الشدة من بين المسائل الرئيسية التي قاد المديرون التنفيذيون تدخلات مجموعة البنك بشأنها دعماً للبلدان، بما في ذلك التركيز على إتاحة الفرص للنساء والشباب. وفي الفترة من يوليو/تموز 2022 إلى يونيو/حزيران 2023، بلغ إجمالي المساندة التي قدمتها مجموعة البنك للبلدان النامية 122.9 مليار دولار، منها 38.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و34.2 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و43.7 مليار دولار (منها موارد تمت تعبئتها من الغير) من مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات بقيمة 6.4 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

في الاجتماعات السنوية التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2022، طلب أعضاء لجنة التنمية من مجموعة البنك مراجعة رؤيتها ورسالتها ونموذج عملها ونموذجها المالي لتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات العالمية. واستجابةً لذلك، أعدت مجموعة البنك الدولي وثيقة "خارطة طريق التطوُّر" بهدف التصدي بصورة أفضل للتحديات الجسيمة التي تواجه العالم اليوم. وتتيح خارطة الطريق أساساً لجهاز إدارة مجموعة البنك ومجلس المديرين التنفيذيين لمناقشة أولويات تطوّر المجموعة والبدء في تنفيذ عملية الإصلاح الجماعي.

اكتسبت خارطة طريق التطوُّر، التي يقودها مجلسا المديرين التنفيذيين بالاشتراك مع جهاز الإدارة، زخماً هذا العام. وفي اجتماعات الربيع لعام 2023، أثنى المحافظون في لجنة التنمية على مجموعة البنك لتحديدها تدابير لزيادة القدرات المالية بنحو 50 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة، وناقشوا الأولويات لمواصلة تقوية المجموعة في المرحلة التالية من عملية خارطة طريق التطوُّر قبل انعقاد الاجتماعات السنوية في مراكش في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

يأتي العمل المهم المتعلق بعملية التطوّر في وقت تواصل فيه مجموعة البنك الدولي استجابتها غير المسبوقة من حيث السرعة والنطاق والتأثير من أجل مساعدة البلدان على معالجة الأزمات الآخذة في التفاقم والتحديات الإنمائية التي تزداد صعوبة وتعقيداً. وفي أبريل/نيسان 2022، عرضت مجموعة البنك بإيجاز إطار الاستجابة للأزمات العالمية الذي يركز على التصدي لانعدام الأمن الغذائي، وحماية الناس والحفاظ على الوظائف، وتعزيز القدرة على الصمود، وتدعيم السياسات والمؤسسات والاستثمارات لإعادة البناء على نحو أفضل. وفي الفترة بين أبريل/نيسان 2022 ويونيو/حزيران 2023، قدمت مجموعة البنك مستوى غير مسبوق من التمويل لمواجهة الأزمات بلغت قيمته 171.6 مليار دولار، بما في ذلك 53.1 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و51.8 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و57.6 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات بقيمة 9.1 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وبالإضافة إلى تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي، فقد أدى إلى تفاقم الاتجاهات الحالية في إمكانية الحصول على الطاقة، وحركة التجارة الدولية، والقطاعات الرئيسية الأخرى. وإدراكاً للعواقب المحتملة لهذا الغزو على المدى الطويل، وافق المجلس على عدة عمليات للمساعدة في استئناف تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية والارتقاء بمستواها، وتوفير سبل الحماية المالية للشعب الأوكراني، وإصلاح مرافق البنية التحتية للطاقة في البلاد. وحتى الآن، عبأت مجموعة البنك الدولي أكثر من 37.5 مليار دولار من موارد التمويل الطارئ لصالح أوكرانيا، بما في ذلك قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية، وقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بضمان من الشركاء، ومنح وهبات من البلدان والجهات المانحة، وتمويل قصير وطويل الأجل من مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

لا يزال العمل المناخي يمثل إحدى أهم الأولويات العالمية. ويرحب المديرون التنفيذيون بالجهود التي تبذلها مجموعة البنك باعتبارها أكبر جهة متعددة الأطراف في العالم لتقديم تمويل العمل المناخي للبلدان النامية من خلال تعبئة المزيد من التمويل من القطاعين العام والخاص. ويشعر المديرون التنفيذيون بالارتياح لمضي البنك الدولي على المسار الصحيح لمواءمة جميع عملياته الجديدة مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من

1 يوليو/تموز 2023، بالإضافة إلى عمله الذي يجمع بين الدراسات التشخيصية المنهجية، وتقديم المشورة بشأن السياسات، والتمويل، والآليات القابلة للتوسع لتعبئة التمويل. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من العمليات الجديدة بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 على أن تصل هذه النسبة إلى 100% بدءاً من 1 يوليو/تموز 2025.

شهد العالم هذا العام وقوع كوارث طبيعية مدمرة تسببت في خسائر مأساوية في الأرواح ودمار واسع النطاق. ويُعد الزلزالان اللذان ضربا تركيا من بين ما وقع مؤخراً من أحداث استجابت لها مجموعة البنك. ويواصل المديرون التنفيذيون الإقرار بالمصاعب التي تواجهها البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة من تحديات وتعقيدات، على النحو المُبيّن في مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم لهذا العام. ويشيد المديرون التنفيذيون بالجهود المتواصلة والمنسقة التي يبذلها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للتصدي بسرعة لأوضاع الهشاشة والكوارث، بسبل من بينها الاستفادة من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومكونات الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة في العمليات. كما وافق المجلس مؤخراً على إنشاء صندوق لمواجهة الأزمات تابع للمؤسسة الدولية للتنمية، والذي سيعزز مساندة البنك الدولي لبلدان العالم الأشدّ فقراً في التصدي للتحديات الإنمائية الملحة، وخاصة الأمن الغذائي وتغيّر المناخ.

وبالإضافة إلى العديد من العمليات والأنشطة القُطرية التي ناقشها المجلس ووافق عليها هذا العام، زار المديرون التنفيذيون أيضاً عمليات البنك في العديد من البلدان المتعاملة معه. ففي فبراير/شباط ومايو/أيار 2023، زار أعضاء المجلس كلاً من بليز وغواتيمالا وبنما وجمهورية الكونغو وساو تومي وبرينسيبي. وخلال هذه البعثات، تواصل المديرون التنفيذيون مع الهيئات الحكومية الرئيسية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والأطراف المعنية من المانحين، واجتمعوا مع موظفي مجموعة البنك والسكان المستفيدين من هذه العمليات.

بينما تستعد قيادات مجموعة البنك الدولي ومجالس مديريها التنفيذيين للاجتماعات السنوية في مراكش في أكتوبر/تشرين الأول 2023، يمضي المديرون التنفيذيون وجهاز الإدارة قُدماً في تنفيذ خارطة طريق التطوّر. ويعرب المديرون التنفيذيون عن خالص امتنانهم لديفيد مالباس على قيادته القوية والثابتة لمجموعة البنك الدولي خلال فترة حافلة بالتحديات في تاريخها، حيث أدى التزامه برسالة مجموعة البنك الدولي وتحقيق التنوع والشمول، وقضايا شفافية الديون واستمرارية القدرة على تحمل أعبائها، ونواتج التنمية على المستوى القُطري إلى تقديم مجموعة البنك ارتباطات قياسية لعملية التنمية. ويرحب المجلس ترحيباً حاراً بخليفته، أجاي بانغا، بوصفه الرئيس الرابع عشر لمجموعة البنك الدولي. وأخيراً، يتقدم المديرون التنفيذيون بخالص الشكر إلى جميع الموظفين على تفانيهم المستمر وعملهم الدؤوب في هذه الأوقات العصيبة. فبفضل ما يبذلونه من جهود، تواصل مجموعة البنك الدولي إحداث تغيير إيجابي في حياة الكثيرين ممن يستحقون أن يحيوا حياة كريمة.

صورة للمديرين التنفيذيين للبنك الدولي

جلوساً (من اليسار إلى اليمين): إريفالدو غوميز، *البرازيل؛* سيسيليا ناهون، *الأرجنتين؛* أياندا دلودلو، جنوب *أفريقيا؛* دومينيك فافر، *سويسرا؛* جونهونغ تشانغ، *الصين - عميد المجلس المشارك؛* كوين دافيدزي، *هولندا - عميد المجلس؛* خالد باوزير، *المملكة العربية السعودية؛* أدريانا كوغلر، *الولايات المتحدة؛* ماتيو بوغاميلي، *إيطاليا؛* إيرنستو أسيفيدو، *المكسيك؛* تاكاشي مياهارا، *اليابان؛* لين ليند، *النرويج.*

وقوفاً (من اليسار إلى اليمين): ويمبي سابوترا، *إندونيسيا؛* باراميسواران آير، *الهند؛* منصور الشمالي، *الكويت؛* مايكل كركي، *ألمانيا؛* كاثرين ريشيكو، *كندا؛* رومان مارشافين، *الاتحاد الروسي؛* فيلافان غنانيندران، *المملكة المتحدة؛* إيل يونغ بارك، *كوريا؛* هايريتين ديميركان، *تركيا (المدير التنفيذي بالبنك/مؤسسة التمويل الدولية، المدير المناوب بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار)؛* نافيد بلوش، *باكستان؛* عبد السلام بيلو، *النيجر؛* أرنو بويسيه، *فرنسا.*

غائب عن الصورة: فلوريبيرت نغاروكو، بوروندي.

التصدي للعديد من التحديات العالمية

يواجه العالم حالياً تحديات لا حصر لها - منها تغيّر المناخ والجوائح والصراعات. وفي الوقت نفسه، يواجه العديد من البلدان النامية تراجعاً في آفاق النمو، وضعف الاستثمار، وارتفاع الديون. وتؤدي هذه الاتجاهات إلى انتكاسة المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وتهدد ما أُحرز من تقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: إذ يحيا نحو 700 مليون شخص في فقر مدقع، ويعيش نحو نصف سكان العالم على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم. وتقع التأثيرات السلبية لهذه التحديات بشكل خاص على النساء والفتيات، والفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، والمجتمعات المحلية المهمشة الأخرى.

وإذ نواجه هذه التحديات، فإننا ننظر إلى المنافع العامة العالمية باعتبارها جزءاً مهماً من الحل. وتصب هذه المنافع في مصلحة الجميع ويمكن استخدامها مراراً وتكراراً دون نفاد - ومن الأمثلة على ذلك التنوع البيولوجي، والهواء النظيف، والوقاية من الأمراض السارية، والتجارة الدولية، والهيكل المالي الدولي، والبيانات المفتوحة. وتعمل مجموعة البنك الدولي على تدعيم توفير هذه المنافع من خلال ما تقدمه من تمويلات ومعارف وشراكات. وخلال الفترة بين عامي 2020 و2022، تجاوز حجم تمويلات مجموعة البنك الدولي لصالح المنافع العامة العالمية – ومنها مشروعات العمل المناخي، والتأهب لمواجهة الجوائح، ودعم البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة- 100 مليار دولار.

بلغ إجمالي التمويل المناخي من البنك الدولي، وهو أكبر ممول متعدد الأطراف للعمل المناخي في البلدان النامية، مستوى قياسياً قدره 29.4 مليار دولار، أو 40% من إجمالي التمويل المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، في السنة المالية 2023. ويساند نحو نصف هذا التمويل أنشطة التكيف التي تستهدف معالجة الآثار المناخية المتزايدة على الفئات الأشدّ فقراً والأكثر تأثراً واحتياجاً. ومنذ يونيو/حزيران 2022، أعددنا أكثر من 20 تقريراً قُطرياً عن المناخ والتنمية، وهي دراسات تشخيصية أساسية تدمج اعتبارات تغيّر المناخ والتنمية في البلدان، مما يساعدها على إعطاء الأولوية لأكثر الطرق فعالية للحد من الانبعاثات وتعزيز التكيف. ومن شأن إستراتيجيات التنمية منخفضة الكربون التي أوردتها هذه التقارير مجتمعةً أن تقلل الانبعاثات بنسبة 70%، دون الإضرار بالنمو. واعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023، من المُتوقع أن تبرهن جميع عمليات التمويل الجديدة للبنك - بما في ذلك المشروعات والمساعدات الأخرى - التي يجري عرضها على مجلس المديرين التنفيذيين - عن وفائها بالتزامنا بأهداف اتفاق باريس *(انظر المزيد من المعلومات في الصفحة 46)*.

لقد أظهرت جائحة كورونا بما لا يدع مجالاً للشك الأهمية التي يوليها البنك الدولي لجهود الوقاية من الجوائح والتأهب لمواجهتها والاستجابة لها، لا سيما في البلدان النامية. فمنذ ظهور الجائحة، قدم البنك 14.2 مليار دولار لأكثر من 100 بلدٍ لدعم استجاباتها الصحية. ويساعد البنك أيضاً البلدان على تمويل وبناء أنظمة صحية أقوى وأكثر قدرة على الصمود، بما في ذلك تقديم أكثر من 30 مليار دولار لتدعيم خدمات الرعاية الأولية والصحة العامة. ونستثمر في البرامج الإقليمية، مثل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، لتحسين اكتشاف الأمراض وتوسيع قدرات المختبرات وتجميع الموارد. ومن خلال صندوق الوقاية من الجوائح الذي يقع مقره في البنك الدولي، فإننا نمول مشروعات تعالج الثغرات الحرجة في الأنظمة الصحية وتدعم الوقاية من الجوائح والتأهب لمواجهتها في البلدان النامية *(انظر المزيد من المعلومات في الصفحة 47)*.

يعيش نحو نصف فقراء العالم المدقعين في بلدان تعاني من الهشاشة والصراع والعنف، وتُعرِّض تداعيات هذه الأوضاع جميع البلدان للخطر. ويساند البنك الدولي النمو الأخضر والشامل للجميع والمراعي لظروف الصراعات في هذه السياقات، مع تركيزه بقوة على منع نشوب الصراعات. ومن خلال شراكاتنا، بما في ذلك شراكاتنا مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، فإننا نعمل في أكثر الأوضاع صعوبة. ومنذ إطلاق العملية السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، زاد متوسط حجم التمويل الذي تقدمه المؤسسة سنوياً إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات أكثر من خمسة أمثال؛ وتضاعفت حصة محفظة البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقريباً في هذه البلدان في السنوات المالية 2016 - 2021. ولمعالجة مشكلة النزوح القسري، نساعد البلدان على مساندة اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة لهم من خلال برامج التمويل الميسر والحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية (انظر المزيد من المعلومات في الصفحة 49).

منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022، وظفت مجموعة البنك الدولي عدداً كبيراً من أدواتها التمويلية لصرف الأموال بسرعة، مع القيام في الوقت نفسه بتعبئة التمويل والمساندة من الشركاء المانحين. وقد قمنا بتعبئة أكثر من 37.5 مليار دولار من التمويل الطارئ لصالح أوكرانيا من خلال إتاحة منصات للدعم السخي من المانحين والشركاء الدوليين لتكملة مواردنا الذاتية. ويساعد هذا التمويل الحكومة على تلبية الاحتياجات العاجلة للموازنة، ومساندة تقديم الخدمات العامة الأساسية، وتلبية احتياجات التعافي والإصلاح الحيوية. وبنهاية السنة المالية 2023، كنا قد صرفنا بالفعل نحو 23 مليار دولار. وقد استفاد من هذه المساندة 13 مليون أوكراني، مما ساعد على دفع الأجور للموظفين الأساسيين، وتوفير المعاشات التقاعدية لكبار السن، والإنفاق على البرامج الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية (انظر المزيد من المعلومات في الصفحة 31).

وتزيد أزمة الديون المتفاقمة من صعوبة مواجهة البلدان لهذه التحديات. ويبلغ إجمالي الديون في البلدان النامية أعلى مستوى له منذ 50 عاماً - فنحو 60% من البلدان الأكثر فقراً معرضة بشدة لخطر بلوغ مرحلة المديونية الحرجة، إن لم تكن قد بلغتها بالفعل، ويمتد هذا الخطر إلى العديد من البلدان متوسطة الدخل. وقد تفاقم هذا الاتجاه بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض قيمة العملات، وتباطؤ معدلات النمو العالمي. ويساند البنك الدولي الجهود الرامية إلى إيجاد حلول شاملة طويلة الأجل للبلدان التي تتعامل مع مستويات ديون لا يمكن الاستمرار في تحملها. ويشمل ذلك مساندتنا للإطار المشترك لمجموعة العشرين، ومساعدات التخفيف الموجهة للبلدان التي بلغت مرحلة المديونية الحرجة، وتدابير تعزيز المساءلة وشفافية الديون. ونشارك أيضاً في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة العالمي حول الديون السيادية مع صندوق النقد الدولي والرئاسة الهندية لمجموعة العشرين لمعالجة الحواجز التي تحول دون إعادة هيكلة الديون *(انظر المزيد من المعلومات في الصفحة 46)*.

في ظل تطور هذه التحديات وغيرها، تعمل مجموعة البنك الدولي على إيجاد سبل لتحسين المساندة التي تقدمها للبلدان، وتقوية استجابتنا للأزمات، وعكس مسار الهبوط الحاد في معدلات النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والتنمية البشرية. ونعمل على نحو وثيق مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لصقل رؤيتنا وتعزيز رسالتنا للارتقاء بمستوى المساعدات التي نقدمها في عالم سريع التغير. وفي نهاية المطاف، فإننا نتوقع أن نعزز تحقيق معدلات نمو أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود مع دخولنا حقبةً جديدة في مجال التنمية.

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أكبر مصدر للمعرفة والتمويل في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.
- **المؤسسة الدولية للتنمية** تقدم تمويلاً بشروط ميسرة للغاية لحكومات البلدان الأشدّ فقراً.
- **مؤسسة التمويل الدولية** تقدم قروضاً وضمانات ومساهمات في أسهم رأس المال وخدمات استشارية وخدمات لإعداد المشروعات، وتعبئ رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لإحداث نمو في استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.
- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الأسواق الصاعدة.
- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار** يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والوساطة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

الجدول 1

ارتباطات ومدفوعات وإجمالي التغطيات الضمانية لمجموعة البنك الدولي

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات

	2019	2020	2021	2022	2023
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات [أ]	68,105	83,547	98,830	104,370	128,341
المدفوعات [ب]	49,395	54,367	60,596	67,041	91,391
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات [ج]	23,191	27,976	30,523	33,072	38,572
المدفوعات	20,182	20,238	23,691	28,168	25,504
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات [ج، د]	21,932	30,365	36,028	37,727	34,245
المدفوعات [د]	17,549	21,179	22,921	21,214	27,718
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات [هـ]	14,684	17,604	20,669	22,229	27,704
المدفوعات	9,074	10,518	11,438	13,198	18,689
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي التغطيات الضمانية	5,548	3,961	5,199	4,935	6,446
حساب الصرف الذي ينفذه المستفيد					
الارتباطات	2,749	3,641	6,411	6,407	21,374
المدفوعات	2,590	2,433	2,546	4,461	19,480

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وحسابات الصرف التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي التغطيات الضمانية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل الارتباطات المقدمة من حسابات الصرف التي ينفذها المستفيدون على جميع المنح التي ينفذونها.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وحسابات الصرف التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تستبعد ارتباطات الإقراض والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

هـ. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص وارتباطات التمويل قصيرة الأجل. ولا يتضمن ذلك الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

ارتباطات الإقراض العالمية

في السنة المالية 2023، قدمت مجموعة البنك الدولي موارد تمويلية تمسّ الحاجة إليها؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لمساندة عملية التنمية في البلدان والتصدي للتحديات العالمية.

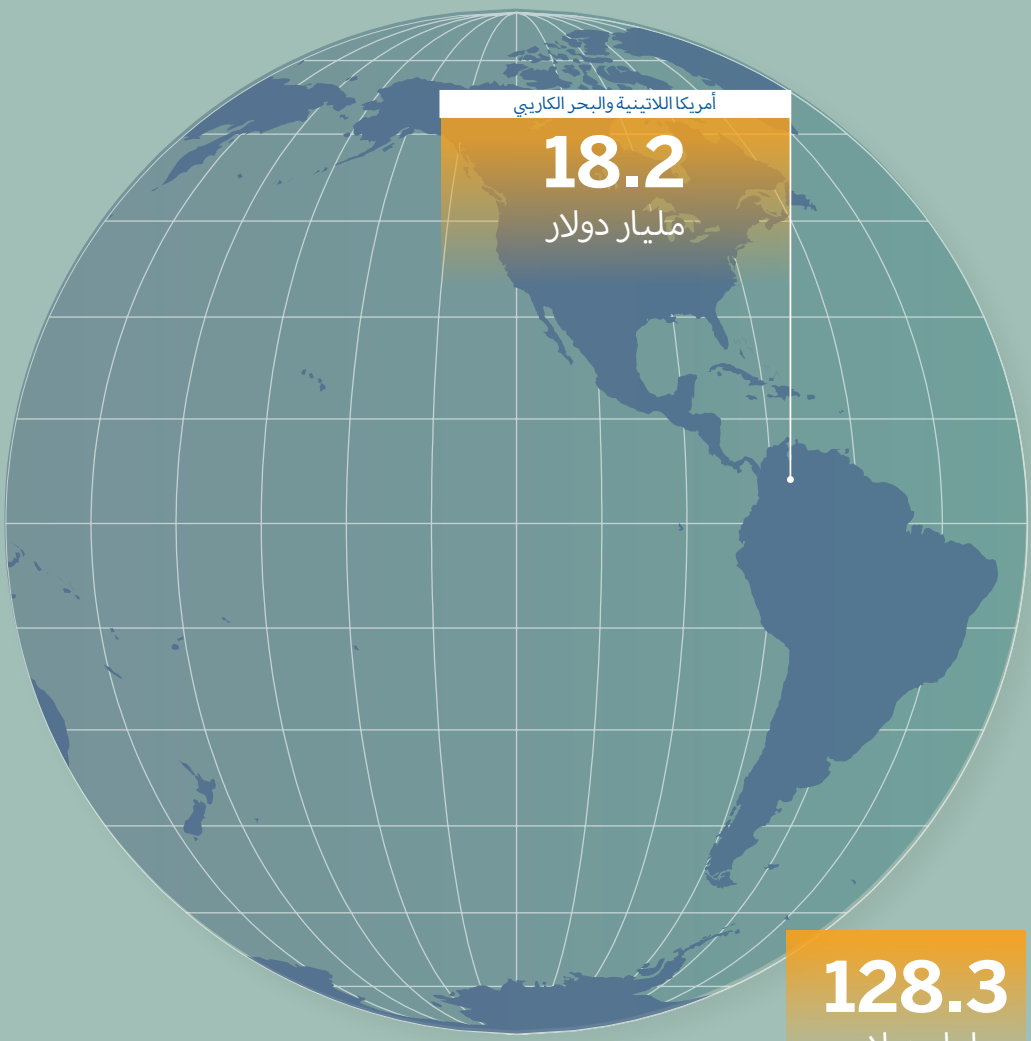

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي عمليات متعددة المناطق وعمليات عالمية. وتعكس المجاميع الإقليمية ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية التي أُعيد حسابها لتتناسب مع التصنيفات الإقليمية للبنك الدولي من خلال تجميع الارتباطات على مستوى البلدان داخل كل منطقة من مناطق عمل البنك الدولي.

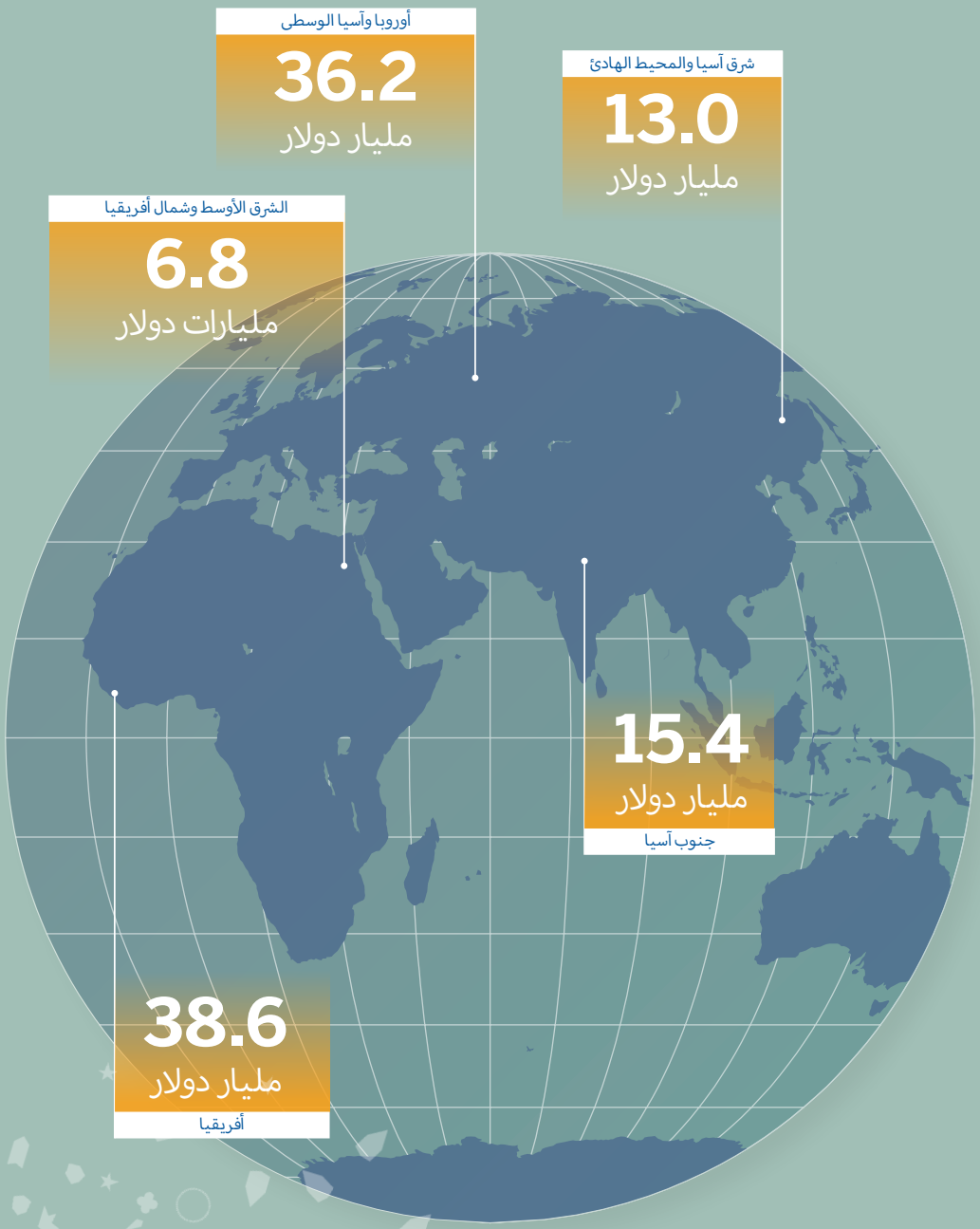
أوروبا وآسيا الوسطى
36.2
مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ
13.0
مليار دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.8
مليارات دولار
15.4
مليار دولار
جنوب آسيا
38.6
مليار دولار
أفريقيا

الأنشطة **الإقليمية**

يعمل البنك الدولي في أكثر من 140 بلداً في مختلف أنحاء العالم، ويواصل توسيع تواجده في البلدان المتعاملة معه - لا سيما في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف - مما يتيح له العمل بمزيد من الفاعلية مع الحكومات والشركاء الآخرين. وحتى شهر يونيو/حزيران 2023، كان 98% من المديرين القطريين ومديري الشؤون القطرية و49% من جهاز الموظفين يعملون في سبع مناطق جغرافية.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

لا تزال بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ترزح تحت وطأة سلسلة من الأزمات، بما في ذلك آثار الغزو الروسي لأوكرانيا، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية ونقص الغذاء، والصدمات المناخية المدمرة، وحالة المديونية الحرجة. وتشير التقديرات إلى انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمنطقة إلى 3% في 2023 من 3.5% في 2022. ويواجه اقتصاد المنطقة معوقات بسبب انخفاض معدلات النمو طويل الأجل في أكبر بلدان القارة، مثل جنوب أفريقيا، التي من المتوقع أن يتراجع نشاطها الاقتصادي أكثر في عام 2023 إلى 0.8% مع اشتداد أزمة الطاقة.

ومع ذلك، أظهر العديد من البلدان قدرة على الصمود والتحمل، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا، التي نمت بنسبة 8.6% و5.2% و8.2% في عام 2022 على التوالي. وتستطيع البلدان، من خلال تسخير مواردها الطبيعية وسن السياسات المناسبة، تحسين استدامة ماليتها العامة وقدرتها على الاستمرار في تحمُّل الدين.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2023، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 16.7 مليار دولار لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بغرض تمويل 73 عملية، تشمل 2.4 مليار دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و14.3 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. ويشمل ذلك 3.8 مليارات دولار من التمويل الجديد لمساعدة البلدان على تعزيز الأمن الغذائي. ويركز عملنا في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على معالجة انعدام الأمن الغذائي، وبناء القدرة على تحمل تغيّر المناخ، وتعزيز الشمول، وتشجيع التنمية الرقمية.

ومن خلال إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتكامل الإقليمي، قمنا بتكثيف جهودنا الرامية إلى تدعيم التكامل الإقليمي في أفريقيا خلال السنوات المالية 2021-2023، مما ساعد القارة على التعافي من جائحة كورونا وتحقيق تحوّل اقتصادي. وتساند تلك الإستراتيجية أيضاً الربط الإقليمي، والتجارة وتكامل الأسواق، وتنمية رأس المال البشري، وزيادة القدرة على الصمود. وهي تركز على الجمع بين بلدان المنطقة والشركاء للتصدي لتحديات الهشاشة المشتركة في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى.

محاربة تزايد انعدام الأمن الغذائي

لا يستطيع أكثر من 36 مليون شخص في منطقة القرن الأفريقي الحصول على ما يكفي من الغذاء، حيث تعاني إثيوبيا وكينيا والصومال من أسوأ موجة جفاف على مدى 40 عاماً. ويساعد البنك الدولي البلدان المعنية على التصدي لتزايد انعدام الأمن الغذائي من خلال محفظة بقيمة 2.8 مليار دولار تشتمل على مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة لتوفير التمويل السريع في المنطقة. ويساند هذا البرنامج أيضا ممارسات الزراعة القادرة على تحمل آثار تغيّر المناخ، والموارد الطبيعية المستدامة، وزيادة النفاذ إلى الأسواق، وزيادة قدرة الأنظمة الغذائية على الصمود على المدى الأطول من خلال سياسات فعالة. ويقوم البرنامج، الذي دخل الآن مرحلته الثالثة، بتعبئة الموارد التي تشتد الحاجة إليها للتصدي لأزمة الغذاء وتشجيع الإنتاج الزراعي القادر على الصمود في جزر القمر وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي والصومال وتنزانيا. وفي الصومال، ساعدنا أكثر من مليون شخص، أي نحو 10% من سكان البلاد، للحصول على تحويلات نقدية غير مشروطة لتلبية الاحتياجات الأساسية للتغذية والاستهلاك. وقمنا أيضاً بحماية الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق لنحو 600 ألف شخص آخرين في أعقاب انتشار أسراب كبيرة للجراد في عام 2020 من خلال توسيع نطاق البرنامج المنتظم وتقديم التحويلات النقدية الطارئة مؤقتاً.

الجدول 2: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2021 - 2023

	الارتباطات (بملايين الدولارات)			المدفوعات (بملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1,525	2,907	2,364	325	2,441	1,690
المؤسسة الدولية للتنمية	14,089	15,266	14,368	8,081	7,133	10,417

محفظة العمليات الجاري تنفيذها كما في 30 يونيو/حزيران 2023: 74.2 مليار دولار.

وفي شهر مارس/آذار 2023، ضرب أطول إعصار استوائي أمداً على الإطلاق في نصف الكرة الجنوبي ملاوي وموزامبيق. ففي أعقاب الإعصار فريدي مباشرة، قمنا بتفعيل تدابير طوارئ بقيمة 47 مليون دولار و 150 مليون دولار على التوالي لدعم الاستجابة للكوارث. وفي ملاوي، ساعدت هذه المساندة على شراء 65 ألف طن متري من الذرة والمستلزمات الطبية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وانتشار الكوليرا *(انظر القسم المعنون "تحت الضوء" في الصفحة 19)*. وفي موزامبيق، يساعد هذا التمويل على رفع كفاءة الطرق والجسور والمدارس والمراكز الصحية وخطوط الكهرباء ومنشآت مياه الشرب والصرف الصحي. كما يساعد على استعادة سبل كسب العيش في المناطق الريفية من خلال توزيع البذور والأدوات الزراعية على المزارعين المتضررين.

زيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية

تلحق موجات الجفاف الضارية والفيضانات المدمرة والارتفاع السريع في درجات الحرارة أضراراً بالغة بالاقتصادات الأفريقية. وقد قدمنا 385 مليون دولار لمساعدة بلدان القرن الأفريقي على التكيف بشكل أفضل مع تغيّر المناخ. وسيعزز هذا المشروع التعاون بين إثيوبيا وكينيا والصومال للاستفادة من موارد المياه الجوفية غير المستغلة إلى حد كبير في المنطقة. وسيصل البرنامج إلى أكثر من 3 ملايين شخص، نصفهم من النساء، من خلال زيادة القدرة على الحصول على إمدادات المياه، والحد من التعرض لمخاطر تغيّر المناخ، وتحسين الأمن الغذائي.

كما ارتبطنا بتقديم 328 مليون دولار لمساعدة جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال على معالجة آثار الجفاف على المجتمعات المحلية الرعوية وتحسين ربطها بالأسواق. وسيصل المشروع إلى 250 ألف أسرة، مما يساعد الرعاة في الحصول على تأمين ضد الجفاف وأدوات رقمية، واجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة. وفي رواندا، قدمنا 100 مليون دولار من التمويل الإضافي لدعم أداة سندات مرتبطة بالاستدامة، سيصدرها بنك التنمية الرواندي بالعملة المحلية، وذلك للمساعدة في تعبئة رأس المال الخاص.

زيادة إمكانية الحصول على الكهرباء

ما لم تتضاعف الوتيرة الحالية للتزويد بالكهرباء ثلاث مرات، فإن أكثر من نصف مليار شخص في أفريقيا جنوب الصحراء سيظلون محرومين من الكهرباء بحلول عام 2030. ونعمل على تسريع وتيرة الحصول على كهرباء ميسورة التكلفة تتسم بالانتظام والاستدامة، وتسهيل الانتقال إلى مصادر طاقة أكثر تنوعاً ونظافة تلبي الطلب المتزايد وتشجع النمو وتوفر فرص العمل. وفي تنزانيا، ساعدنا على توفير الكهرباء لأكثر من 4.5 ملايين شخص، وأضفنا توصيلات جديدة لأكثر من 1600 منشأة للرعاية الصحية ونحو 6 آلاف مدرسة منذ عام 2017. وفي جنوب أفريقيا، نساند مشروعاً تبلغ تكلفته 497 مليون دولار سيساعد شركة إسكوم - وهي المورد الرئيسي للكهرباء في البلاد - على وقف تشغيل محطة كوماتي للكهرباء التي تعمل بالفحم وإعادة تجهيزها لاستخدام الطاقة المتجددة والبطاريات. وسيتيح هذا الجهد أيضاً فرصاً للمتضررين في إقليم مبومالانغا الذي يضم 12 محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالفحم و83% من إنتاج الفحم في جنوب أفريقيا. وكان هذا المشروع خطوة بارزة في جهود البنك لمساعدة البلدان على التحوّل إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات الكربونية دون التضحية بأهدافها الإنمائية.

زيادة الاستثمارات لتمكين النساء والفتيات

يلتزم البنك الدولي بتمكين النساء والفتيات من أجل تعزيز رأس المال البشري وتسريع وتيرة النمو. ويشمل ذلك مساندتنا لتعليم الفتيات، وإتاحة الفرص الاقتصادية للنساء، وتحسين الخدمات الصحية، وتعزيز قدرة النساء على الاختيار بأنفسهن. وتركز خطة عملنا الإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين على سد الفجوات في مستويات الكسب والأصول والخدمات الرقمية والتعليم؛ وتحسين الرعاية الصحية الإنجابية؛ والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ ومعالجة الأعراف الاجتماعية؛ وتدعيم القوانين والأنظمة؛ وإشراك الرجال والفتيان.

الشكل 1: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2023

الحصة من المجموع البالغ: 16.7 مليار دولار

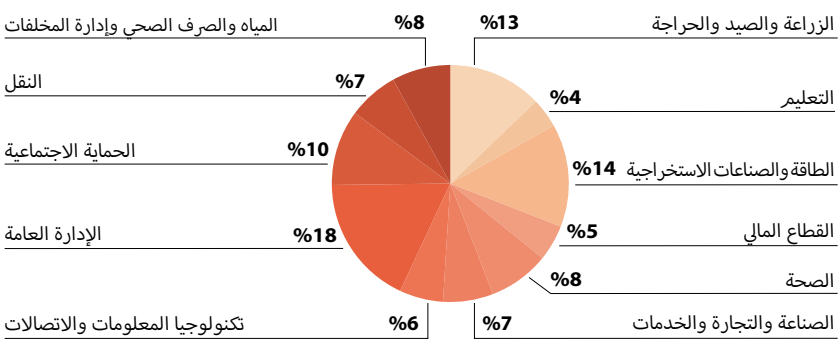

ففي الصومال، نقدم تمويلاً إضافياً بقيمة 52 مليون دولار لزيادة فرص حصول 30 ألف فتاة وامرأة على التعليم والتدريب على المهارات. وسيساعدهن ذلك على اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية والمهنية الأساسية التي ستتيح لهن تحسين سبل كسب عيشهن. وفي أنغولا، سيصل مشروع بقيمة 250 مليون دولار إلى 900 ألف شاب، معظمهم من الفتيات، وسيزيد فرص التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي، ويتيح خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ويقدم منحاً دراسية لإبقاء الفتيات في المدارس، ويتصدى على نحو استباقي للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

إنشاء أفريقيا الرقمية

يساند البنك الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة في جميع أنحاء القارة، وذلك للمساعدة في تعزيز إنتاجية الشركات وصادراتها والمساعدة في خلق فرص العمل. ففي كينيا، نقدم 390 مليون دولار لزيادة فرص الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة، وتحسين التعليم والخدمات الحكومية، وبناء المهارات اللازمة للاقتصاد الرقمي الإقليمي؛ وسيساعد كل ذلك على الحد من التفاوت في المهارات الرقمية والاتصال الرقمي وتوسيع السوق الرقمية. وسيقوم هذا المشروع أيضاً بتعبئة نحو 100 مليون دولار من رؤوس الأموال الخاصة لتطوير البنية التحتية لاتصالات النطاق العريض.

الجدول 3: شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2011	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	402	538	721	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.6	2.7	2.5	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	658	1,575	1,542	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.8	0.9	0.8	
عدد من يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	227	231	262	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	53.7	61.3	65.1	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	50.2	57.3	59.9	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	358	525	545	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2017)	56.5	42.9	40.3	
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي [ب]	12	4	19	
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	85	86	87	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	73	73	71	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	138	82	57	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	50	68	72	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1	7	28	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	20	29	48	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	65	63	66	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	41	51	59	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	23	27	31	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2018 و 2022؛ يرجى زيارة الموقع: https://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بأفريقيا جنوب الصحراء.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/en/region/afr/eastern-and-southern-africa.**

تحت الضوء

الانتقال من الاستجابة إلى القدرة على الصمود في ملاوي التي ضربتها الأعاصير

مع إزهاق أرواح أكثر من ألف شخص، وتشريد مئات الآلاف في المخيمات، وتضرر الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات وخطوط الكهرباء، كان الإعصار فريدي هو الأحدث في سلسلة من الصدمات التي دمرت حياة وسبل كسب عيش الفئات الأشد فقراً وتهميشاً في ملاوي، وكذلك آفاق البلاد لتحقيق نمو شامل للجميع على المدى الطويل.

وفي إطار الاستجابة للعديد من الأزمات - بما في ذلك جائحة كورونا، والإعصاران آنا وغومبي في عام 2022، وتفشي الكوليرا لمدة عام - كثف البنك الدولي جهوده لدعم الاستجابة الطارئة لملاوي وتشجيع إيجاد حلول أكثر دواما. ويشمل ذلك تقديم 87 مليون دولار للتصدي لجائحة كورونا، وتوفير اللقاحات، وتدعيم الأنظمة؛ و 60 مليون دولار لرفع كفاءة سد كابيشيرا الذي يدعم ثلث قدرات الكهرباء المركبة في ملاوي؛ و100 مليون دولار لحماية الخدمات الصحية الأساسية في مواجهة الكوليرا؛ و110 ملايين دولار لمشروعات الحماية الاجتماعية.

وفي أعقاب اجتياح الإعصار فريدي البلاد مباشرة، ساعد البنك الدولي على إزالة الأنقاض وتوفير إمدادات المياه النظيفة وشراء الوقود لعمليات البحث والإنقاذ. وقمنا بتفعيل مكونين للاستجابة الطارئة، مما يتيح إمكانية إعادة توجيه تمويل المشروع بسرعة، لإمدادات الذرة والأدوية الأساسية للمنطقة الجنوبية، حيث تشتد الحاجة إليها. وبالعمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، ساندنا إجراء تقييم للاحتياجات فيما بعد الكارثة، قدّر الخسائر والأضرار بنحو 600 مليون دولار واحتياجات التعافي بنحو 700 مليون دولار.

ولدعم التعافي في أعقاب الإعصار، نساعد على تحسين النمو وسبل كسب العيش والخدمات الحيوية. ويشمل ذلك مشروع التسويق التجاري للمنتجات الزراعية في ملاوي الذي يساند أكثر من 75 ألف عضو في مجموعات المنتجين من خلال تعزيز الإنتاجية والقدرة على الصمود والاندماج في الأسواق مع أكثر من 100 مشترٍ، مثل محلات السوبر ماركت المحلية وشركات الأغذية الزراعية الدولية. كما نقدم 145 مليون دولار لمساعدة السلطات البلدية في مدينة بلانتاير على تدعيم القدرة على الصمود في مجال مياه الشرب والصرف الصحي، ليصل إلى ما يقرب من نصف مليون من السكان.

وبالتطلع إلى المدى الأبعد في المستقبل، يعكف البنك على إعداد برنامج شامل للاستجابة للأزمات والقدرة على الصمود في وجه الأزمات لمساعدة ملاوي على إعادة البناء بشكل أفضل مع توسيع نطاق الأعمال الحيوية في الأراضي المتدهورة.

غرب ووسط أفريقيا

تعاني بلدان غرب ووسط أفريقيا من آثار عدة أزمات يرتبط بعضها ببعض - من بينها الغزو الروسي لأوكرانيا - ويعزى ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية، وخاصة القمح والطاقة؛ وتغيّر المناخ؛ وارتفاع مستويات المديونية الحرجة. وتواجه أيضاً زيادة انعدام الأمن الغذائي الذي تدفعه تحديات من قبيل الهشاشة، وارتفاع مستويات الفقر، والتدهور البيئي، وانخفاض معدلات الإنتاجية الزراعية. ويواجه أكثر من 41 مليون شخص آخر في المنطقة خطر انعدام الأمن الغذائي، ويعتمد نحو 29 مليوناً على المساعدات الغذائية الطارئة. ومن المتوقع أن تحقق المنطقة نمواً بنسبة 3.4% في عام 2023 (منخفضة عن عام 2022 حين سجل النمو 3.7%) و3.9% في عام 2024.

ويعمل البنك الدولي على توسيع شراكاته لمساندة خطة الاتحاد الأفريقي 2063 – وهي إطار إستراتيجي لمساندة التنمية الشاملة والمستدامة في أفريقيا. ويساند أيضاً شبكات البنية التحتية الإقليمية، وتنويع النشاط الاقتصادي، والتجارة والنقل، والشمول المالي، ورأس المال البشري، وبناء قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود. ويركز أيضاً على معالجة أوضاع الهشاشة في مناطق بحيرة تشاد والساحل وخليج غينيا.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2023، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 12.0 مليار دولار لغرب ووسط أفريقيا بغرض تمويل 73 عملية، تشمل 564 مليون دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و11.4 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وتم توجيه نحو نصف هذه الارتباطات إلى بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وقدمنا أيضاً 98 خدمة استشارية ومنتجاً من منتجات الأدوات التحليلية في السنة المالية 2023.

وتركز أولويات البنك في المنطقة على تقوية العقد الاجتماعي، وتعزيز خلق فرص العمل والتحوّل الاقتصادي، وتحسين رأس المال البشري، وتمكين المرأة، وتعزيز القدرة على تحمل تغيّر المناخ. بالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعم التعافي من خلال الاستثمار في مجالات البنية التحتية والشمول المالي وشبكات الأمان التي تخدم الأشخاص الأكثر احتياجاً.

تدعيم أنظمة الحوكمة وتقديم الخدمات

إننا نعمل مع البلدان المعنية لمعالجة مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل أعباء الديون، وتدعيم المؤسسات، وتحسين الخدمات، وتدعيم الشفافية في الماليات العامة، وإشراك مواطنيها. وفي موريتانيا، ساعد مشروع بقيمة 66 مليون دولار على زيادة فرص الحصول على الخدمات والكهرباء من مصادر متجددة في المدن والمناطق الريفية، بما في ذلك للاجئين والمجتمعات المضيفة. وفي بنن، قمنا بتعبئة أكثر من 500 مليون دولار، منها 288 مليون دولار من تمويل البنك، لدعم تعميم الحصول على مياه الشرب في المناطق الريفية، واستفاد منها بالفعل أكثر من 205 آلاف شخص.

توفير وظائف أكثر وأفضل

نساعد البلدان حالياً على العمل نحو تحقيق الأهداف الإقليمية المتمثلة في زيادة فرص الحصول على الكهرباء من 50% إلى 64% بحلول عام 2026، فضلاً عن تعزيز القدرة على الاتصال بشبكة الإنترنت من 30% إلى 43% بحلول عام 2024. وفي إطار برنامج مجمع كهرباء غرب أفريقيا، دعمنا إنشاء شبكة الربط الكهربائي بين غانا وبوركينا فاصو، وهو ما زاد من أمن الطاقة وخفَّض كثيراً من تكلفة إمدادات الكهرباء إلى بوركينا فاصو وزاد من قدرة غانا على تصدير الكهرباء. وبدعم من البنك الدولي ومانحين آخرين، سيربط مجمع كهرباء غرب أفريقيا

الجدول 4: غرب ووسط أفريقيا

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2021 - 2023

	الارتباطات (بملايين الدولارات)			المدفوعات (بملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	500	386	564	132	261	161
المؤسسة الدولية للتنمية	10,955	12,213	11,390	6,045	6,544	7,948

محفظة العمليات الجاري تنفيذها كما في 30 يونيو/حزيران 2023: 56.4 مليار دولار.

جميع البلدان الأربعة عشر في غرب أفريقيا بحلول عام 2024، مما يسهم في السوق الأفريقية الموحدة للكهرباء. ومن خلال مشروع بقيمة 311 مليون دولار، نساعد أيضاً في زيادة قدرات الطاقة المتجددة المرتبطة بالشبكة وتدعيم التكامل الإقليمي في تشاد وليبريا وسيراليون وتوغو، وكذلك مجمع كهرباء غرب أفريقيا.

يوضح تقرير *"أفريقيا الرقمية: التحوّل التكنولوجي من أجل الوظائف" لعام 2023* أن التكنولوجيا توفر مساراً للنمو الشامل والتأثير الإيجابي لتوفر الإنترنت على الوظائف والرفاهة. ففي موريتانيا، ساعدنا في مد نحو 1700 كيلومتر من كابلات الألياف البصرية، مما عزز خدمات الإنترنت عالية الجودة عبر الهاتف المحمول وخفض تكاليف خدمات الاتصالات.

نساعد البلدان المعنية على تدعيم البنية التحتية الحيوية، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص، وزيادة توفير فرص العمل. ونساند مجموعة من مشروعات البنية التحتية لتدعيم الروابط بقيمة 538 مليون دولار لتحسين الربط الإقليمي وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وهو مشروع يستفيد منه نحو 12 مليون شخص في الكاميرون وتشاد. ونساند أيضاً تنمية المهارات والتدريب للشباب في جميع أنحاء المنطقة. وفي جمهورية الكونغو، قدمنا المساعدة لنحو 5500 من الشباب الأكثر احتياجاً، 44% منهم من النساء، للحصول على التدريب واكتساب المهارات اللازمة للنجاح في فرص التشغيل. وقدمنا أيضاً فرص عمل قصيرة الأجل وتدريباً وفرصاً مدرة للدخل لأكثر من 14400 شاب في 200 من المجتمعات المحلية الأشد فقراً في توغو.

تدعيم رأس المال البشري وإنقاذ الأرواح

في إطار إستراتيجيتنا الإقليمية للتعليم، ندعم الجهود الرامية إلى توسيع نطاق إصلاح التعليم وتحسين نواتج التعلم. ففي تشاد، ساندنا إنشاء نظام للدفع عبر الهاتف المحمول للمعلمين المجتمعيين، مما أدى إلى تحسين معدل حضورهم. وفي موريتانيا، ساعدنا في إنشاء لجان إدارة مدرسية زادت من مشاركة أولياء الأمور. وفي السنغال، ساعدنا المدارس الدينية على تعزيز المهارات الأساسية للطلاب. وساعد البنك أيضاً مشروعات مراكز التميّز في أفريقيا على تسجيل 52 ألف طالب وطالبة وتوفير 12 ألف فرصة تدريب داخلي في غرب ووسط أفريقيا - شكلت النساء 35% منهم.

خلال تفشي جائحة كورونا، شهدت البلدان تقدماً جيداً بفضل استثماراتنا الإقليمية في مجال الأمن الصحي، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين مدى التأهب والاستجابة في المجال الصحي. ونعمل في جميع أنحاء المنطقة لتدعيم الأنظمة والقدرات على اكتشاف حالات التفشي مبكراً وتطوير خدمات الصحة العامة لتقديم الخدمات بشكل مستمر قبل وأثناء وبعد تفشي أي فيروس.

ضمان زيادة القدرة على تحمل تغيّر المناخ

نساند النهج البرامجي الإقليمي المتعدد المراحل لزيادة قدرة النظام الغذائي على الصمود الذي يتكلف 645 مليون دولار، بالإضافة إلى عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الغذاء في بوركينا فاصو والكاميرون وموريتانيا والنيجر. وقد وصلت جهودنا إلى نحو مليوني شخص في منطقة الساحل، لمساندة تقديم المساعدات الغذائية والإنسانية، وتشجيع الاستثمارات في إنتاج الغذاء للموسم المقبل. وفي الكاميرون، ساعدنا أكثر من 360 ألفاً من منتجي الماشية - ربعهم تقريباً من النساء وأكثر من 10% منهم من الرعاة - من خلال تعزيز إنتاجية نظام الإنتاج الرعوي، وتنمية أكثر من 7 آلاف هكتار من المراعي، ومد أكثر من 800 كيلومتر من مسارات تربية الماشية، وزراعة أكثر من 29 ألف شجرة. وساندنا أيضاً الجهود الرامية إلى حماية المناطق الساحلية لغرب أفريقيا وإعادتها إلى حالتها الأصلية من خلال مساعدة البلدان على تحقيق استقرار الشريط الساحلي، ومنع فقدان البنية التحتية الحيوية، والحفاظ على سلامة المياه الساحلية وإنتاجيتها.

الشكل 2: غرب ووسط أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2023

الحصة من المجموع البالغ: 12.0 مليار دولار

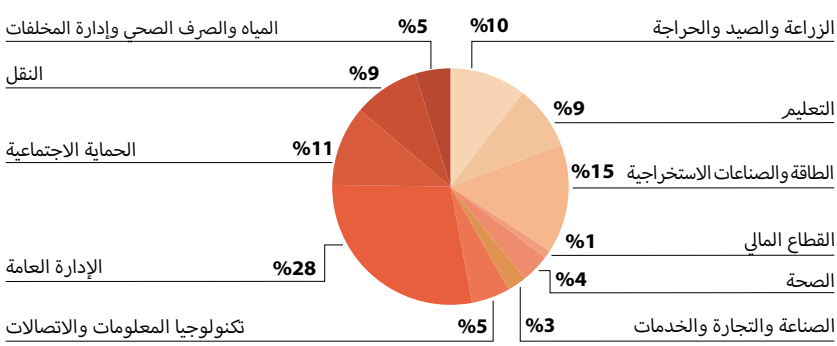

وفي بنن، يتيح برنامج بقيمة 300 مليون دولار إمكانية الوصول إلى بنية تحتية قادرة على الصمود والحماية من الفيضانات لمليون شخص في المناطق الحضرية. ويساعد مشروع آخر بتكلفة 100 مليون دولار على الحد من مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية في كونتونو، وذلك في إطار مبادرة أكبر حجماً متعددة الجهات المانحة. وفي جمهورية الكونغو، نساعد على الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها من خلال الإثابة عن جهود الحفاظ على الغابات بمدفوعات مناظرة. وفي غانا، تجري إدارة أكثر من 710 آلاف هكتار من الأراضي على نحو مستدام من خلال مشروع بقيمة 103 ملايين دولار لرفع كفاءة الأراضي المتدهورة لتحقيق الإنتاجية الزراعية وتدعيم الإدارة المستدامة لأراضي الغابات.

الجدول 5: غرب ووسط أفريقيا
لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2011	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	270	366	490	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.8	2.5	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	454	1,595	1,779	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	1.0	1.9	1.2	
عدد من يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)[ب]	151	140	124	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	51.4	55.9	58.1	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	49.1	54.1	55.9	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	141	165	216	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2017)[ب]	54.5	38.3	27.3	
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي[ج]	12	4	19	
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	84	84	80	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	83	80	79	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	169	119	94	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	60	67	70	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	0	9	47	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	34	46	54	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	83	80	76	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	50	62	72	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	22	29	35	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2019 و 2022؛ يرجى زيارة الموقع: https://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2001.
ج. بيانات خاصة بأفريقيا جنوب الصحراء.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/en/region/afr/western-and-central-africa.**

تحت الضوء

تمكين النساء والفتيات في غرب ووسط أفريقيا

إن المساواة بين الجنسين ليست ضرورية لبناء مجتمعات أكثر شمولاً فحسب، بل يمكنها أيضاً تسريع وتيرة التقدم في مجالات التنمية الأخرى، من تحسين رأس المال البشري والأمن الغذائي إلى التصدي لتغيّر المناخ والهشاشة. ولكن على الرغم من التقدم المحرز، فإن احتمال عدم التحاق النساء والفتيات بالمدارس الثانوية في غرب ووسط أفريقيا يبلغ 58%، واحتمال إنجاب أطفال في سن المراهقة يبلغ 20%. وبغض النظر عن القطاع الذي يعملن فيه، فمن المتوقع أن يكون دخلهن أقل مما يتقاضاه الرجال.

وتساعد مجموعة البنك الدولي بلدان المنطقة على تمكين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين. وهذا يعني العمل على مواجهة الأعراف والمواقف والمعتقدات التي تعوق النساء والفتيات وتعزيز قدرتهن على الحصول على التعليم والوظائف الجيدة. ففي بوركينا فاصو، ندعم مشروع الساحل لتمكين المرأة والعائد الديموغرافي، الذي يحدث تحوّلاً في عادات الرجال المتزوجين، ويساعد على زيادة استخدام وسائل منع الحمل، والحد من العنف ضد الأطفال والنساء، وتمكين النساء من المشاركة بشكل أكبر في القرارات الأسرية. وفي نيجيريا، نقوم من خلال برنامج مبادرة المراهقات للتعلم والتمكين بتحسين سبل الحصول على التعليم وجودته لمعالجة القيود التي تواجهها الفتيات وضمان إتمامهن التعليم الثانوي. ويساند برنامج مراكز التميز الأفريقية للتعليم العالي، الذي أُطلق في عام 2014، أعمال البحث والتطوير التي تتطلب مهارات أعلى في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وخاصة فيما بين النساء؛ وهي مجالات غالباً ما يهيمن عليها الذكور، خاصة في أفريقيا. ولكن في جميع أنحاء القارة، يجتذب البرنامج المزيد من الطالبات ممن يرين أنه "ليس للعلم جنس". وفي الوقت الحالي، تشكل النساء نحو 35% من الطلاب المسجلين في البرنامج في مختلف أنحاء أفريقيا.

ويظهر عملنا مع البلدان المعنية لتعزيز المساواة بين الجنسين نتائج قوية. فوفقاً لأحدث عدد من تقرير البنك الدولي المعنون المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، جاءت غابون وكوت ديفوار ضمن البلدان الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث ارتفعت درجاتهما على المؤشر العام من 82.5 إلى 95 ومن 83.1 إلى 95 على التوالي. ووصلت غابون إلى 100 على مؤشر الأجور بفرض المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة وإلغاء جميع القيود المفروضة على عمل المرأة؛ ويمكن للمرأة في غابون الآن أن تعمل في وظائف صناعية وفي وظائف تعتبر خطرة مثلما هو الحال بالنسبة للرجال. وبلغ ترتيب كوت ديفوار 100 على مؤشر ريادة الأعمال بحظرها التمييز في الحصول على الائتمان.

وتعزز هذه التطورات التنمية الأكثر شمولاً من خلال معالجة الإصلاحات القانونية والحواجز المؤسسية والأعراف الاجتماعية التي تمنع النساء والفتيات من المشاركة الكاملة في المجتمع. فهي تساعد في سد الفجوات في مستويات الدخل والفرص الاقتصادية، والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتمكين النساء والفتيات من إبداء الرأي والتمثيل. واسترشاداً بخطة عملنا الإقليمية المعنية بالمساواة بين الجنسين لغرب ووسط أفريقيا، سيواصل البنك العمل مع بلدان المنطقة لدفع عجلة التغيير ذي الأثر التحوّلي على النطاق الذي تستحقه النساء والفتيات لضمان قدرة جميع الناس على تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

على مدى العقدين الماضيين، حققت معظم بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نمواً قوياً ومستقراً أسفر عن انخفاض لافت للنظر في معدلات الفقر، كما يواصل عدم المساواة انخفاضه في الوقت نفسه. وشهدت البلدان النامية في المنطقة، التي تتعافى من آثار جائحة كورونا، نمواً بنسبة 3.5% في عام 2022. ومن المتوقع أن يتسارع معدل النمو إلى 5.5% في عام 2023، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانتعاش المتوقع للصين بعد إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية في أعقاب الجائحة. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في بقية المنطقة قليلاً إلى 4.8% في عام 2023 بسبب ضعف الطلب الخارجي والمحلي بعد تسجيل تعافٍ قوي في عام 2022. ومن المتوقع أن يؤثر تباطؤ النمو العالمي، وارتفاع أسعار السلع الأولية، وتطورات الأسواق المالية على اقتصادات المنطقة في عام 2023.

وبينما تعافت معظم الاقتصادات الكبرى في المنطقة من الصدمات الأخيرة وتواصل النمو، فإن التقدم في اتجاه التقارب بين مستويات دخل الفرد فيها وبين مستوياته في البلدان مرتفعة الدخل شهد توقفاً. وكان التعافي متفاوتاً فيما بين بلدان المنطقة، حيث لا يزال الناتج دون مستويات ما قبل الجائحة في العديد من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2023، وافق البنك على تقديم 7.5 مليارات دولار لتمويل 28 عملية في المنطقة، تشمل 6.6 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و877 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقعنا ست اتفاقيات للخدمات الاستشارية مُستردة التكلفة مع بلدين بمبلغ إجمالي يصل إلى 3.5 ملايين دولار.

وفي ظل التحديات التي تواجهها بلدان المنطقة من قبيل تراجع العولمة وتزايد أعداد المسنين وتغيّر المناخ، يركز عملنا على أربعة مجالات رئيسية: تعزيز التعافي الاقتصادي من أجل النمو طويل الأجل، وبناء رأس المال البشري وتدعيم التأهب لمواجهة الجوائح، وتعبئة التمويل المناخي، وبناء القدرة على الصمود والاستدامة. ويواصل البنك الدولي عمله في ميانمار بما يتسق مع إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، حيث نقوم برصد وتقييم الوضع على أرض الواقع، ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية من خلال صندوق استئماني متعدد المانحين. ونواصل تعميق شراكاتنا مع بعض البلدان الأعضاء غير المقترضة في المنطقة، ومن بينها كوريا وماليزيا وسنغافورة، مما يتيح لنا تبادل الدروس والحلول الإنمائية للأولويات المشتركة.

تشجيع التعافي الاقتصادي لتحقيق نمو طويل الأجل

نساعد البلدان على التوسع في إتاحة الفرص بالقطاع الخاص وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار والابتكار لتعزيز النمو المستدام. وفي الفلبين، يساند البنك برنامجاً لتدعيم استقرار القطاع المالي، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتعزيز التمويل المستدام للحد من مخاطر تغيّر المناخ والكوارث. وهو يساند الإصلاحات الرامية إلى تعزيز خلق فرص العمل، ورأس المال البشري، والقدرة على الصمود في وجه الصراعات والكوارث الطبيعية. وفي كمبوديا، ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز النمو من خلال تهيئة بيئة أكثر تنافسية للقطاع الخاص، وتدعيم قدرة البلاد على الصمود على مستوى المالية العامة والمستويين الاجتماعي والبيئي. وسيساعد ذلك على تعزيز القطاع المالي وتشجيع مؤسسات الأعمال الخاصة مع تدعيم المساءلة والتمويل في القطاع العام. ونشجع أيضاً الرقمنة لتحسين الخدمات العامة، وزيادة الإنتاجية،

الجدول 6: شرق آسيا والمحيط الهادئ

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2021 - 2023

	الارتباطات (بملايين الدولارات)			المدفوعات (بملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	6,753	5,482	6,636	4,439	5,439	4,350
المؤسسة الدولية للتنمية	1,115	1,673	877	1,297	1,502	1,448

محفظة العمليات الجاري تنفيذها كما في 30 يونيو/حزيران 2023: 34.4 مليار دولار.

وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات والشمول المالي والاجتماعي، بما في ذلك في كيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية جزر مارشال ومنغوليا.

بناء رأس المال البشري وتدعيم التأهب لمواجهة الجوائح في المستقبل

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري أساساً لضمان النمو المستدام على المدى الطويل والحد من الفقر. في إندونيسيا، ندعم مبادرة ناجحة لصحة الأطفال لتحسين التغذية والوقاية من التقزم. وفي الفلبين، نعمل على التصدي لاستمرار ارتفاع مستويات نقص التغذية بين الأطفال، وعكس مسار الاتجاهات التي يمكن أن تؤدي إلى أضرار شديدة في إمكانات البلاد البشرية والاقتصادية. وفي تيمور ليشتي، نساعد الحكومة على تحسين الاستعداد لمواجهة الأوبئة والوقاية منها والتصدي لها والتخفيف من آثارها، في حين نقوم في توفالو بدعم الجهود الرامية إلى تحسين الخدمات الصحية، وتدعيم أنظمة الإدارة الصحية، والاستجابة الفورية والفعالة للأزمات أو حالات الطوارئ.

ونساعد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على تحسين صحة الأطفال وتغذيتهم وأمنهم الغذائي من خلال المساعدات الاجتماعية وخيارات سبل كسب العيش، وتحسين رعاية الأطفال، والحصول على الخدمات الصحية والمياه النظيفة. ونعمل أيضاً مع الحكومة لمعالجة الفاقد التعليمي الذي حدث في أثناء تفشي الجائحة. وفي بابوا غينيا الجديدة، نساند الجهود الرامية إلى توسيع نطاق النهج المجتمعي في تقديم خدمات التغذية وتحسين المعارف والممارسات التغذوية للأسر.

تعبئة التمويل المناخي من أجل تحقيق النمو القادر على الصمود

من خلال تقارير المناخ والتنمية القطرية التي يعدها البنك الدولي، نقدم للبلدان المختلفة مقترحات ملموسة قائمة على الشواهد للتصدي لتغيّر المناخ دون التضحية بأهدافها الإنمائية. وحلل تقرير المناخ والتنمية الخاص بالصين التغيرات الأساسية في الطاقة والصناعة والنقل والمدن واستخدام الأراضي، التي يمكن أن تساعد على الوفاء بالالتزامات الوطنية بالوصول إلى ذروة الانبعاثات الكربونية قبل عام 2030 وتحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2060.

وعلى الرغم من أن تغيّر المناخ يتسبب بالفعل في خسائر فادحة في الفلبين، فإن البلاد لديها الكثير من الأدوات اللازمة للحد من الأضرار بشكل كبير، وفقاً لتقرير المناخ والتنمية الخاص بالفلبين. وفي فيجيتنام، أشار تقرير المناخ والتنمية إلى أنه مع وجود المزيج الصحيح من السياسات والإستراتيجيات، يمكن لجهود الحد من الانبعاثات الكربونية أن تساعد في ضمان قدرة البلاد على تحقيق أهداف النمو والتنمية مع تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية.

بناء القدرة على الصمود وتعزيز الاستدامة

لا تزال منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ عرضة بشدة لآثار تغيّر المناخ. ونعمل مع البلدان المعنية لتدعيم القدرة على الصمود، والحد من التلوث والانبعاثات، ودعم الزراعة المراعية لظروف المناخ، والتحوّل إلى استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة. ويشمل ذلك البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، المعرضة بشكل خاص لمخاطر تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية الناجمة عنه فضلاً عن الصدمات الاقتصادية - مثل الانكماش الشديد للسياحة خلال جائحة كورونا - بسبب جغرافيتها وموقعها النائي وفرصها الاقتصادية المحدودة.

وفي إطار التصدي لتلك التحديات، قمنا على وجه السرعة بتوسيع نطاق برنامجنا في منطقة المحيط الهادئ. ويشمل ذلك بابوا غينيا الجديدة، حيث تتعرض الطرق للكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ، ويصبح نحو ثلاثة أرباعها

الشكل 3: شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2023
الحصة من المجموع البالغ: 7.5 مليارات دولار

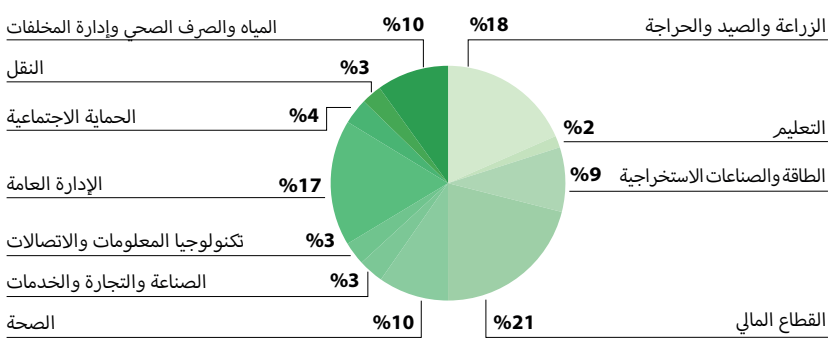

غير صالح للسير عليها خلال بعض الأوقات خلال العام. ونساعد في تحسين قدرة شبكة الطرق في البلاد على تحمل تغيّر المناخ واستدامتها لتنويع الاقتصاد، وتحقيق لامركزية تقديم الخدمات، وتعزيز الشمول الاجتماعي. وفي إندونيسيا، نساعد في التخفيف من آثار تغيّر المناخ من خلال مشروعي أشجار المانغروف من أجل قدرة السواحل على الصمود والمحيطات من أجل الرخاء.

الجدول 7: شرق آسيا والمحيط الهادئ
لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2011	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,817	1,984	2,129	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.0	0.8	0.3	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	910	4,336	10,040	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	6.6	7.8	3.1	
عدد من يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	718	206	25	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	72.9	76.8	78.4	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68.3	71.6	72.8	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	4,142	10,516	12,661	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2017)	39.5	10.4	1.2	
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي	16	4	10	
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	82	79	81	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	63	52	43	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	42	22	16	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	92	95	97	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	2	32	70	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	91	96	98	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	32	15	16	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	80	88	94	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	56	75	90	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2019 و2022؛ يرجى زيارة الموقع: https://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/eap.**

تحت الضوء

حماية الغابات وتحسين سبل كسب العيش في إندونيسيا

في إندونيسيا، ينتج أكثر من 40% من الانبعاثات في البلاد عن إزالة الغابات والحرائق التي تطلق الكربون في الغلاف الجوي. لكن الأشجار والغابات المتبقية غير المتضررة تساعد في تخفيف الضرر عن طريق امتصاص الكربون – حيث تعمل بشكل فعال كبالوعة لتصريف الكربون من الهواء. وتريد إندونيسيا أن تجعل غاباتها بالوعة كربون صافية بحلول عام 2030 من خلال تحسين ممارسات استخدام الغابات والأراضي التي تمتص كميات من الكربون أكبر من الانبعاثات الكربونية. ويأتي هذا الهدف في إطار جهود إندونيسيا لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 32% - أو ما يصل إلى 43% بمساعدة دولية – بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى الحد من الانبعاثات، يمكن لأنشطة الإدارة المستدامة للغابات أيضاً أن تحسن سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية.

ومنذ عام 2016، ساند البنك تحول إندونيسيا نحو أراض طبيعية مزدهرة وقادرة على الصمود ومتنوعة بيولوجيا ومنخفضة الانبعاثات الكربونية من خلال برنامج الإدارة المستدامة للأراضي الطبيعية، الذي أسفر عن أربعة دروس مهمة. أولاً، القيادة الحكومية القوية ضرورية، خاصة على المستوى المحلي. ثانياً، تعتبر الإدارة اللامركزية للغابات عنصراً أساسياً لتحقيق التوازن بين الحماية والنشاط الاقتصادي المحلي. ثالثاً، أمن حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية أمر بالغ الأهمية لحماية الغابات وسبل كسب الرزق. رابعاً، يجب تصميم الحلول وفقاً للتحديات المختلفة عبر استخدامات الأراضي.

ونشجع فرص كسب العيش المستدامة في إندونيسيا من خلال البرنامج الثاني للاستثمار في الغابات الذي استفاد منه أكثر من 110 آلاف شخص – ثلثهم تقريبا من النساء و15% من مجتمعات السكان الأصليين - مما ساعدهم على تنمية مهاراتهم في الإدارة المستدامة للغابات. ومن خلال هذا البرنامج، نقوم أيضاً بحماية الغابات مع الحفاظ على مصادر الدخل لمجتمعات السكان الأصليين. ومن الأمثلة على ذلك رفع كفاءة بركة طبيعية داخل غابة ماندالا التقليدية كوجهة سياحية، مما ساعد على زيادة عدد الزوار بنسبة 50% والمساهمة في الاقتصاد المحلي.

وقد دعم البرنامج إدارة الغابات المحلية وأقام شراكات مع المجتمعات المحلية وكذلك مع 95 مجموعة من مزارعي الغابات. وقد أتاحت هذه المبادرة للمشاركين - 30% منهم من النساء أو الفتيات و15% منهم من مجتمعات السكان الأصليين - إمكانية الحصول على تدريب عبر الإنترنت ودعم لتنمية الحراجة الزراعية، مما ساعدهم على تحسين تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

كما نساعد السكان الأصليين والمجتمعات المحلية على الحصول القانوني على الأراضي، ونضعهم في مركز اتخاذ القرار بشأن إدارة مناطقهم وخياراتهم المتعلقة بسبل كسب عيشهم المستدامة. وقد ساعد ذلك على تسريع وتيرة الاعتراف بأكثر من مليوني هكتار من الأراضي الخاضعة للملكية العرفية وأكثر من 180 ألف هكتار من مناطق الغابات الخاضعة للملكية العرفية في 51 مجتمعاً محلياً.

أوروبا وآسيا الوسطى

تواجه بلدان أوروبا وآسيا الوسطى صدمات غير مسبوقة وحالة من عدم اليقين. فقد كانت للغزو الروسي لأوكرانيا، الذي دخل عامه الثاني الآن، عواقب اقتصادية واجتماعية مدمرة على أوكرانيا وآثار سلبية عميقة على المنطقة. ويتأثر اقتصاد المنطقة سلباً بتداعيات الحرب، لا سيما مع ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، وتشديد الأوضاع المالية، وتعطل التجارة، وعدم الاستقرار الجيوسياسي. ومن المتوقع أن يسجل الناتج الإقليمي نمواً بنسبة 1.4% عام 2023. ونتيجة لذلك، شهدت المنطقة انتكاسات كبيرة في مكاسب التنمية خلال العام الماضي، بما في ذلك زيادة معدلات الفقر ومستويات غير مسبوقة من النزوح القسري، فضلاً عن تزايد المخاوف بشأن أوجه الضعف وعدم المساواة والإقصاء.

مساعدات البنك الدولي

قام البنك الدولي بتوسيع نطاق مساندته، مؤكداً على السرعة والمرونة والابتكار في القروض التي يقدمها، وتعبئة الشراكات، والاستفادة من الأنشطة القائمة في الاستجابة للأزمات. في السنة المالية 2023، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 11.3 مليار دولار لتمويل 50 عملية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى - بزيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة - بما في ذلك 10.2 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و1.1 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما ساند البنك 20 اتفاقية للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع خمسة بلدان بمبلغ إجمالي يصل إلى 34 مليون دولار.

وبالنسبة لأوكرانيا وحدها، قام البنك بتعبئة مساندة مالية سريعة وغير مسبوقة بأكثر من 33 مليار دولار في السنة المالية 2023، معظمها من خلال منح دعم سخي من المانحين، للمساعدة في الحفاظ على القدرات الإدارية والمؤسسية الأساسية وتقديم الخدمات الحيوية. وفي أعقاب الزلزالين المدمرين اللذين ضربا تركيا، قدمنا مساعدات فورية بقيمة 780 مليون دولار من خلال مشروعين قائمين، ومليار دولار من خلال قرض طارئ لإعادة الإعمار. ونتصدى أيضاً لآثار أوضاع الهشاشة والصراع والعنف في كوسوفو ومولدوفا وبلدان أخرى في جميع أنحاء المنطقة.

ولا يزال تركيزنا منصباً على تعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات والتصدي للتحديات لحماية أسس الرخاء في المستقبل ودعيمها. وتركز مشاركتنا على تعزيز رأس المال البشري والمهارات والشمول؛ وتعزيز التحوّل الأخضر والقدرة على تحمل تغيّر المناخ؛ ومساندة تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل؛ وتدعيم المؤسسات.

تعزيز رأس المال البشري والمهارات والشمول

نساعد البلدان على تدعيم أنظمة الحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية لحماية الاستثمارات في رأس المال البشري وعكس مسار الانتكاسات. ففي طاجيكستان، قمنا بتطعيم 3 ملايين شخص وتوفير المعدات اللازمة لوحدات العناية المركزة في 10 مستشفيات، مما أدى إلى زيادة قدرة العناية المركزة في البلاد بمقدار 100 سرير. ونساعد أيضاً البلدان على إدارة التحولات، بما في ذلك معالجة مشكلات تزايد أعداد كبار السن في المجتمعات وتدعيم رعاية المسنين في غرب البلقان ووضع سياسات فعالة للهجرة والاندماج في مولدوفا ورومانيا. وفي تركيا، نساند الوكالة الوطنية للتشغيل التي تقدم خدمات المشورة بشأن فرص العمل لنحو 6 ملايين مواطن و 70 ألف لاجئ سوري. وفي البوسنة والهرسك، نساعد في زيادة فرص العمل في القطاع الخاص

الجدول 8: أوروبا وآسيا الوسطى

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2021 - 2023

	الارتباطات (بملايين الدولارات)			المدفوعات (بملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,559	5,974	10,162	3,625	4,580	4,833
المؤسسة الدولية للتنمية	1,315	2,511	1,098	880	764	2,385

محفظة العمليات الجاري تنفيذها كما في 30 يونيو/حزيران 2023: 42.6 مليار دولار.

الرسمي للشباب، وتعزيز الوساطة في التوظيف، وتحديث ممارسات الرصد والتقييم. كما نساعد بلدان آسيا الوسطى على وضع نهج صحي إقليمي عبر القطاعات الخاصة بالحيوان والبيئة والصحة العامة للوقاية من الجوائح وحماية الأنظمة الغذائية.

ونعمل على الحد من الفاقد التعليمي وتحصين المدارس ضد الأزمات المستقبلية، كما هو الحال في تركيا حيث نعمل على تطوير منصة تعلم رقمية للمدارس، وفي رومانيا حيث نعمل على تحسين التعلم مع جعل النظام المدرسي أكثر قدرة على الصمود. كما نساعد الناس على الاستعداد للطبيعة المتغيرة للعمل من خلال دعم التدريب على المهارات ذات الصلة في البوسنة والهرسك وجورجيا ومقدونيا الشمالية وفي جميع أنحاء آسيا الوسطى.

تعزيز التحوّل الأخضر والقدرة على تحمل تغيّر المناخ

نعمل على توسيع نطاق مشاركتنا في مجال المناخ وتدعيم قدرة المنطقة على الصمود من أجل مستقبل مستدام. ونساعد البلدان على تدعيم قدرتها على التصدي للكوارث بطريقة مستدامة، وتسريع وتيرة الحد من الانبعاثات الكربونية، ودعم الناس خلال التحوّل العادل – أي تحوّل شامل ومنصف. ولتهيئة هذه البيئة المواتية، نساعد البلدان على إصلاح نظام الحوكمة ودعم الطاقة. ونركز أيضاً على تسريع وتيرة كفاءة استخدام الطاقة لخفض الطلب، وتحسين الخدمات وجودة الهواء، وتعزيز الطاقة المتجددة والطاقة الكهرومائية.

ويشمل هذا العمل تقريرينا عن المناخ والتنمية لكل من كازاخستان وتركيا، فضلاً عن عمليات جديدة في السنة المالية 2023، مثل تمويل سياسات التنمية للتحول الأخضر في صربيا، والتمويل مع مؤسسة التمويل الدولية للطاقة الكهرومائية في آسيا الوسطى، ومساندة إعادة تدوير النفايات الإلكترونية في بولندا. وعلى طول حوض نهر الدانوب، قمنا بتدريب المعنيين في أكثر من 400 مرفق و1200 خبير في 16 بلداً، وتعزيز شبكة من المتخصصين في مجال المياه لجعل خدمات المياه أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

مساندة تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل

نساند الإصلاحات والاستثمارات التي تركز على تحقيق النمو وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص من خلال تعزيز المنافسة، ودعم نمو الإنتاجية والابتكار، وإعداد الناس للطبيعة المتغيرة للوظائف. ونعمل أيضاً على تدعيم إدارة وشفافية المالية العامة الكلية وإدارة المؤسسات المملوكة للدولة وإصلاحها. وفي ألبانيا وبولندا وصربيا، يركز عملنا التحليلي على تخضير القطاع الخاص وتوسيع العمليات المتعلقة بالقدرة التنافسية الخضراء. ونشجع أيضاً النهج المبتكرة للحد من الانبعاثات الكربونية للصناعات الرئيسية وتخضير المناطق الصناعية في تركيا.

ونعمل عن كثب مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية على إصلاح القطاع الخاص لتحديث البنية التحتية وتشجيع الأجندة المراعية للبيئة في الصناعة والتمويل. ومن خلال أدواتنا التمويلية المبتكرة، نساعد أيضاً في تدعيم قدرة القطاع المالي على الصمود.

تدعيم المؤسسات

في جميع أنحاء المنطقة، نساند استجابة القطاع العام للأزمة وتعزيز قدرته على الصمود من خلال سياسات تهدف إلى تدعيم المؤسسات والحوكمة وفاعلية أجهزة الدولة. فقمنا بزيادة التمويل لدعم إصلاحات المالية العامة وإدارة الصدمات المتعلقة بأزمتي الطاقة والنزوح القسري في أرمينيا وجورجيا ومولدوفا ورومانيا وغرب البلقان. ونستخدم أيضاً أدوات مبتكرة لتعبئة الموارد، كما هو الحال في أوكرانيا، حيث نقدم التمويل للحكومة للحفاظ على القدرات الإدارية والمؤسسية الأساسية وتقديم الخدمات الحيوية.

الشكل 4: أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2023

الحصة من المجموع البالغ: 11.3 مليار دولار

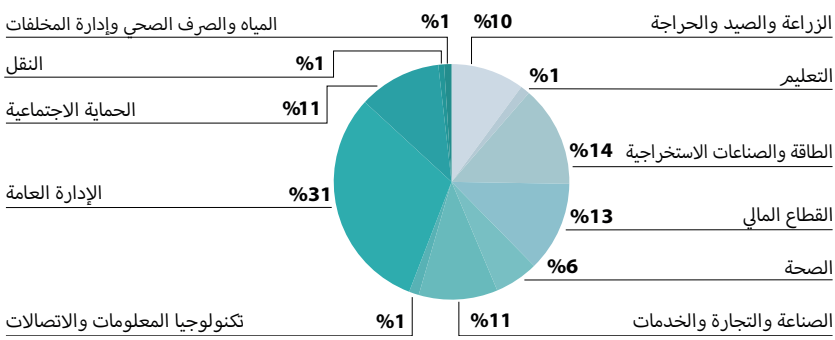

الجدول 9: أوروبا وآسيا الوسطى
لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2011	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	371	381	397	
النمو السكاني (% سنوياً)	0.0	0.6	(1.0)	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,789	8,060	9,221	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	8.4	5.7	1.8	
عدد من يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	43	18	11	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	72.8	75.8	75.6	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	62.7	66.9	67.5	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	2,577	2,997	2,831	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2017)	9.1	3.8	2.3	
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي	19	15	19	
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	73	73	71	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	23	19	16	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	36	17	11	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	94	99	101	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	2	44	84	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	98	99	100	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	5	5	7	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	93	95	96	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	88	92	95	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2020 و2022؛ يرجى زيارة الموقع: https://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/eca.**

تحت الضوء

مواصلة الدعم لأوكرانيا

يمثل الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي دخل الآن عامه الثاني، مأساة ذات آثار إنسانية واقتصادية بعيدة المدى. فقد أدت الحرب إلى تقويض 15 عاماً من التقدم المحرز في الحد من الفقر، مما دفع 7.1 ملايين أوكراني آخر إلى السقوط في براثن الفقر (الذين يعيشون على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم) وتشريد 13.5 مليون شخص. ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي في البلاد بنسبة لا تتجاوز 0.5% في عام 2023 بعد تراجعه بنسبة 30% في عام 2022.

وقد استغلت مجموعة البنك الدولي مجموعتها الواسعة من أدوات التمويل لتسريع إجراءات صرف الأموال. وقمنا بتوسيع نطاق المشروعات القائمة، وإنشاء صناديق استئمانية متعددة المانحين، وتوجيه الضمانات والتمويل الموازي من البلدان المانحة. ومنذ بداية الغزو، قمنا بتعبئة أكثر من 37.5 مليار دولار من التمويل الطارئ من خلال إتاحة منصات للدعم السخي من المانحين والشركاء الدوليين الذين استكملوا مواردنا الخاصة لمساعدة الحكومة على تلبية الاحتياجات العاجلة للموازنة ومساندة تقديم الخدمات العامة الأساسية - نحو نصف إجمالي المساعدات الاقتصادية التي تمت تعبئتها لصالح أوكرانيا. وقد صرفنا نحو 23 مليار دولار بنهاية السنة المالية 2023.

وغطت هذه المساندة 10 ملايين متقاعد، و500 ألف موظف بالتعليم، و145 ألف موظف حكومي، و56 ألفاً من المستجيبين الأوائل في حالات الطوارئ، وأكثر من 3 ملايين نازح داخلياً ومتلقي مساعدات اجتماعية. واستخدم البنك مجموعة متنوعة من الآليات - منها التحقق من الإنفاق، ومتابعة شكاوى المستفيدين، ومراجعة الإجراءات، والمسوح - لضمان وصول الأموال إلى مستحقيها.

ونساعد على استعادة إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، وتقديم مليوني جرعة من لقاحات الأطفال، وتزويد أكثر من 500 ألف شخص بأدوية مجانية أو رخيصة. وحصل ما يقرب من 70 ألف شخص على خدمات إعادة التأهيل الحرجة لمعالجة الصدمات النفسية والجسدية على حد سواء، في حين تم تدريب 2300 طبيب على كيفية معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي تصاعد خلال فترة الحرب.

وفي مارس/آذار، أصدر البنك الدولي تحديثاً للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات في أوكرانيا، والذي شدد على الحاجة إلى تعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص لتغطية ما يقدر بنحو 411 مليار دولار من تكاليف إعادة الإعمار والتعافي على مدى السنوات العشر المقبلة. وتتركز أعلى الاحتياجات التقديرية في قطاعات النقل، والإسكان، والطاقة، والحماية الاجتماعية وسبل كسب العيش، وإدارة المخاطر ذات الصلة بالمواد المتفجرة، والزراعة. ولمساندة التعافي وبناء القدرات لإعادة الإعمار، استحدث البنك نهجاً "إطارياً" مبتكراً للمشروعات لتسريع إجراءات صرف الأموال وتوسيع نطاقها كلما توفر المزيد من التمويل. ومن خلال هذا النهج، نساعد أوكرانيا على تدعيم الرعاية الصحية الأولية وتلبية الطلب المتزايد على خدمات الصحة العقلية وإعادة التأهيل بسبب الحرب.

ويساعد مشروع الطاقة الذي شرعنا فيه في إصلاح البنية التحتية لنقل الكهرباء والتدفئة في البلاد - التي تعرض نصفها للدمار في الشتاء الماضي - من خلال شراء المعدات والأجهزة الحيوية على وجه السرعة. ونساعد أوكرانيا أيضاً على استعادة الحالة الأصلية لشبكة النقل - التي تعطلت في أكثر من 21 ألف قرية و51 بلدة و35 مدينة- من خلال إصلاح الجسور والسكك الحديدية لإعادة ربط المجتمعات المحلية، ودعم الإغاثة الإنسانية الفورية والتعافي، وزيادة قدرة ممرات الاستيراد والتصدير. وتحظى هذه المشروعات بدعم من الصندوق الاستئماني للإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار والإصلاح في أوكرانيا التابع للبنك، والذي يقوم بتوجيه وتعبئة مساهمات المنح من الشركاء المانحين.

وبالإضافة إلى استثماراتنا، نقدم المشورة بشأن السياسات والإصلاحات وهيكلة المشروعات التي تمتلك مقومات البقاء، وكلها يمكن أن تعبئ رأس المال الخاص لمساعدة أوكرانيا على السير على مسارها نحو مستقبل مستدام. وتسعى هذه الجهود إلى مساعدة حكومة أوكرانيا والمجتمع الدولي والقطاع الخاص على العمل معاً لإعادة بناء البلاد بعد انتهاء الحرب.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

خلال العام الماضي، تعافت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى حد كبير من الخسائر الأخيرة في إجمالي الناتج المحلي، مع انحسار جائحة كورونا وعودة معدلات التشغيل إلى مستويات ما قبل الجائحة. ونما اقتصاد المنطقة بنسبة تقدر بنحو 3.7% في عام 2022، لكن آفاق التعافي والنمو أصبحت قاتمة، حيث يقدر بنسبة 1.5% في عام 2023 و2.0% في عام 2024.

كما انخفض معدل الفقر إلى مستويات ما قبل الجائحة. وباستثناء البرازيل التي نفذت برامج سخية للتخفيف من حدة الفقر، يقدر أن متوسط الفقر (الذي يقاس عند 6.85 دولارات للفرد في اليوم) يبلغ 30.3%. غير أنه لا تزال هناك آثار طويلة الأمد قائمة من جراء الأزمة. وإذا لم تعالج خسائر رأس المال البشري على نحو صحيح، فمن المرجح أن تؤثر على رفاهة أطفال اليوم الذين في سن الدراسة. وتواجه آفاق النمو في المنطقة أيضاً أوضاعاً عالمية معاكسة، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأولية، وارتفاع أسعار الفائدة في بلدان مجموعة السبع، والتعافي غير المستقر في الصين.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2023، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 10.0 مليارات دولار للمنطقة، تشمل 9.8 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و181 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على أربع اتفاقيات للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع أربعة بلدان بمبلغ إجمالي قدره مليونا دولار.

وفي المنطقة، نسعى إلى تعزيز النمو المستدام والقادر على الصمود والشامل للجميع من خلال حماية رأس المال البشري وتحسينه، والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، واغتنام الفرص الجديدة في الصناعات الخضراء. ونهدف أيضاً إلى تعزيز التعافي الشامل للجميع من خلال جذب الاستثمارات وتعزيز خلق فرص العمل والعمل مع الفئات المستبعدة تقليدياً، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي. وفي السنة المالية 2023، أعطينا الأولوية لمساعدة التعليم الأساسي على التعافي من الفاقد التعليمي الذي تسببت فيه الجائحة، وتعزيز قدرة قطاع الصحة على الصمود، وتدعيم أنظمة الحماية الاجتماعية.

تشجيع النمو الشامل للجميع

للحد من الإقصاء وعدم المساواة في المنطقة، يستثمر البنك في مشروعات التنمية التي تدعم شبكات الأمان الاجتماعي وتحسن الإنتاجية وخلق فرص العمل. ففي هايتي، ساعد مشروع بقيمة 20 مليون دولار أكثر من 1300 منتج للأفوكادو والكاكاو والبن والمانجو على التصدير إلى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، كما ساعد على توسيع مهاراتهم التجارية. وفي بوليفيا، أدى مشروع بقيمة 254 مليون دولار إلى تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية من خلال توسيع نطاق تغطية شبكات الأمان لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي العاطلين عن العمل بسبب جائحة كورونا؛ وتلقى أكثر من 3.5 ملايين شخص، بينهم 1.5 مليون امرأة، تحويلات نقدية مؤقتة. وفي كولومبيا، ساندنا السياسات الرامية إلى خفض الإنفاق العام، وزيادة القاعدة الضريبية، وتحسين المنافسة والابتكار فيما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 10: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2021 - 2023

	الارتباطات (بملايين الدولارات)			المدفوعات (بملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	9,464	9,407	9,828	8,741	8,911	8,216
المؤسسة الدولية للتنمية	769	1,030	181	495	510	322

محفظة العمليات الجاري تنفيذها كما في 30 يونيو/حزيران 2023: 33.1 مليار دولار.

الاستثمار في رأس المال البشري

أحدثت جائحة كورونا آثاراً مدمرة على نظامي التعليم والصحة في المنطقة. يساعد البنك البلدان على التعافي وتدعيم قدرتها على الصمود في وجه التحديات الجديدة. ففي منطقة البحر الكاريبي، قدمنا 35 مليون دولار لدعم حصول أكثر من نصف سكان غرينادا وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين على خدمات الربط الرقمي عالية الجودة وميسورة التكلفة، مما ساعد على تحسين إمكانية حصول الطلاب والمدارس على خدمات الربط الرقمي.

وفي إكوادور، قام مشروع بقيمة 53 مليون دولار بتدعيم الخدمات الأساسية في القطاعات المتضررة من الكوارث، بما في ذلك المياه والصحة والحماية الاجتماعية وإدارة مخاطر الكوارث، واستفاد من المشروع أكثر من مليوني شخص، نصفهم من النساء. وفي هندوراس، ارتبطنا بتقديم 30 مليون دولار لدعم التدريب الإداري والوصول إلى الأسواق للمنتجين الريفيين، بما في ذلك نساء من مجتمعات السكان الأصليين.

دعم تحقيق تعافٍ أخضر

تؤثر الظواهر المرتبطة بالمناخ، مثل نوبات الجفاف والفيضانات والأعاصير، على المجتمعات المحلية المعرضة للخطر أكثر من غيرها. ويعمل البنك على مساندة تحقيق تحوّل أخضر ومستقبل منخفض الانبعاثات الكربونية في المنطقة. ففي أوروغواي، ساعدنا أكثر من 5 آلاف مزارع، ربعهم تقريباً من النساء، على تبني ممارسات مراعية للمناخ في مجالي الزراعة وتربية الماشية لتعزيز القدرة على تحمل تغيّر المناخ، وذلك من خلال مشروعين تبلغ تكلفتهما الإجمالية 91 مليون دولار. كما ساعدنا في تطبيق ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي الطبيعية في أكثر من 2.7 مليون هكتار من الأراضي. وفي أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، قدمت المؤسسة منحاً بقيمة 24 مليون دولار لمساندة التمويل المشترك للتأمين ضد مخاطر الكوارث ضد الزلازل والأعاصير المدارية والأمطار الغزيرة. وساعدت المدفوعات التي بلغ مجموعها 245 مليون دولار أكثر من 3.5 ملايين شخص. وفي شيلي، ارتبطنا بتقديم 150 مليون دولار للمساعدة في تطوير صناعة الهيدروجين النظيف، وهو أول مشروع من نوعه على مستوى العالم، مما سيسرع وتيرة التحوّل في مجال الطاقة، ويخلق فرص عمل، ويولد النمو مع الحد من الآثار المناخية.

ونعمل أيضاً على بناء القدرة على مواجهة الكوارث والحفاظ على رأس المال الطبيعي الهائل في المنطقة. وقدمنا 66 مليون دولار لمساعدة بنما على تحسين إدارة المخاطر الناشئة عن الأخطار الطبيعية والأخطار المتعلقة بالصحة. وفي هندوراس، دعم مشروع بقيمة 30 مليون دولار قدرات التأهب لمواجهة الكوارث والتصدي لها على المستويين الوطني والمجتمعي، مما عاد بالنفع على 1.3 مليون شخص. وفي البرازيل، ساعدنا في تنفيذ نظام لمراقبة إزالة الغابات وحرائق الغابات في منطقة سيرادو الأحيائية التي تمتد عبر عدة ولايات في البلاد وتعد أكبر منطقة سافانا في أمريكا الجنوبية. ومن خلال منحة بقيمة 9 ملايين دولار، دعمنا القدرات المؤسسية لمراقبة المنطقة، وهو ما سيدعم نمو الزراعة مع الحفاظ على الغطاء النباتي الطبيعي، وخدمات النظم الإيكولوجية الحيوية، وسبل كسب العيش في المناطق الريفية، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

الشكل 5: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2023

الحصة من المجموع البالغ: 10.0 مليارات دولار

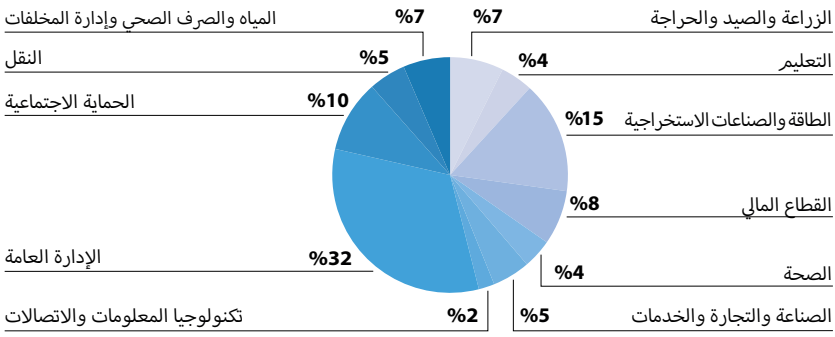

مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية

يقدم البنك أيضاً خدمات استشارية وتحليلية ومساعدة فنية لدعم الأهداف الإنمائية للبلدان. وبحث تقريرنا المعنون *خارطة طريق للعمل المناخي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي* الفرص المتاحة للبلدان لبناء القدرة على تحمل تغيّر المناخ والتحوّل إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات الكربونية. وأصدرنا أيضاً تقارير قُطرية عن المناخ والتنمية، تقدم دراسات تشخيصية لدعم الأهداف المناخية والإنمائية لكل من: الأرجنتين وبيرو في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 والبرازيل وهندوراس في مايو/أيار 2023.

ويلخص تقريرنا المعنون *بناء أنظمة صحية قادرة على الصمود في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي* النتائج الرئيسية حول الآثار الصحية لجائحة كورونا على بلدان المنطقة، ويقترح مسارات عمل لمتخذي القرار. ويستكشف تقريرنا المعنون *فهم الهجرة في بلدان شمال أمريكا الوسطى* العوامل الرئيسية وراء تدفقات الهجرة من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا لإثراء السياسات والبرامج على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية.

الجدول 11: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2011	البيانات الحالية[أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	468	535	597	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.5	1.1	0.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	4,023	8,487	8,149	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.1	3.3	2.9	
عدد من يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	70	35	31	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	74.2	76.8	75.4	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	67.7	70.7	68.6	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,037	1,352	1,242	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2017)	13.5	6.0	4.7	
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي	44	14	26	
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	61	66	69	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	36	33	35	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	34	21	16	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	99	100	100	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	3	39	76	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	91	96	98	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	30	30	35	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	90	95	97	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	73	82	88	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2020 و2022؛ يرجى زيارة الموقع: https://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/lac**.

تحت الضوء

زيادة الفرص المتاحة أمام النساء في البرازيل

كانت البرازيل رائدة بين بلدان أمريكا اللاتينية في معالجة قضايا المساواة بين الجنسين، حيث قامت الحكومة على كافة مستوياتها بسن سياسات لحماية المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين. ومازالت هنالك تحديات كبيرة؛ وعلى الرغم من أن ثلثي خريجي الجامعات في البلاد من النساء، فإن النساء ما زلن لا يكسبن سوى 77% من الأجور التي يكسبها الرجال، ويتركزن في وظائف منخفضة الأجر. وأدت جائحة كورونا إلى تفاقم هذه الفجوات، حيث انخفضت مشاركة النساء في سوق العمل من 66% إلى 62%، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين البرازيليات من أصول أفريقية. كما زادت الوفيات النفاسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال الجائحة.

ولمواجهة هذه التحديات، ساعد البنك الدولي على زيادة إمكانية حصول النساء على الفرص، بما في ذلك من خلال تقنيات الزراعة المنتجة وسندات ملكية الأراضي، وكذلك من خلال التصدي لمخاطر العنف وتحسين قدرة النساء على الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. في ولاية ريو دي جانيرو، تحول نحو 5300 مزارعة إلى استخدام تقنيات زراعية أكثر إنتاجية واستدامة. وللمساعدة في التغلب على ضعف قدرة النساء على الحصول على الأراضي، تم إصدار أكثر من 1300 صك ملكية أرض في ولاية بياوي لصغار المزارعين بأسماء كل من الزوجين وباسم المرأة للمزارعات غير المتزوجات.

وساندنا أيضاً الجهود الرامية إلى التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد. وفي ولاية بيرنامبوكو، ساعدنا على إنشاء الدائرة المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وأول نظام على مستوى الولاية، هو نظام *سيمولهيرس*، لتسجيل حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي واتخاذ إجراءات بشأنها. وعملنا أيضاً مع أمانة المرأة في الكونغرس الوطني لتعزيز الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ومنعه بين الشباب.

وساعد البنك الدولي أيضاً في تطوير وتمويل برنامج منح *الأسرة* وبناء سجله لتوجيه الموارد لمن يحتاجون إليها. وبحلول عام 2018، كان البرنامج قد وصل إلى نحو 47 مليون شخص، منهم نحو 24 مليوناً من النساء. وفي إطار الاستجابة المبكرة للصدمات الاقتصادية للجائحة، دعمنا توسيع نطاق البرنامج من خلال مشروع بقيمة مليار دولار استفاد منه 14 مليون أسرة.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شهدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات نمو متباينة في عام 2022. وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي المعدل حسب التضخم في المنطقة بلغ 5.8% في عام 2022، مما يجعلها إحدى أسرع المناطق نمواً في العالم. غير أن هذا النمو تركز في الاقتصادات مرتفعة الدخل المصدرة للنفط التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط العالمية. وشهدت الاقتصادات النامية في المنطقة نمواً أكثر تواضعاً، وتواجه الفئات الأشد فقراً واحتياجاً من سكانها مزيداً من الضغوط الناجمة عن التضخم المتزايد بسرعة، وخاصة في أسعار المواد الغذائية. وفي الفترة بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2022، ارتفع تضخم أسعار المواد الغذائية بما يصل إلى 29% عما كان عليه في العام السابق.

وهذه التحديات تعكس تحديات هيكلية أعمق تواجه بلدان المنطقة فيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية التي تسهم في وجود كبير للدولة في الاقتصاد، وارتفاع معدلات الخمول والبطالة بين النساء والشباب، ومحدودية التجارة والاستثمار داخل المنطقة. ومن المتوقع أن يتراجع متوسط النمو في المنطقة إلى 3.0% عام 2023.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2023، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 5.2 مليارات دولار للمنطقة بغرض تمويل 22 عملية، تشمل 4.7 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و561 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما قدم البنك تمويلاً خاصاً بقيمة 80 مليون دولار أخرى لمشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقدمنا أيضاً 107 خدمات استشارية ومنتجات تحليلية. وبلغت عائدات اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة 9 ملايين دولار نظير المساعدة الإستراتيجية والفنية الجارية بشأن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

مساندة الفئات الأكثر احتياجاً في أوقات الأزمات

يعمل البنك الدولي على مساندة الفئات الأشد فقراً واحتياجاً في المنطقة، لا سيما وقت الأزمات. ونقدم 500 مليون دولار إضافية لتوسيع برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في مصر "تكافل وكرامة". ويغطي هذا البرنامج نحو 4.6 ملايين أسرة، تمثل أكثر من 18 مليون فرد، ثلاثة أرباعهم تقريباً من النساء. وساعد البرنامج على تعزيز قدرة الأسر الأكثر احتياجاً على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كورونا وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. ووافقنا أيضاً على تمويل إضافي بقيمة 300 مليون دولار للبنان لتوسيع نطاق التحويلات النقدية الموجهة للأسر الفقيرة والمحتاجة.

ففي اليمن، قدمنا 207 ملايين دولار لمعالجة انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية، حيث استطعنا الوصول إلى نحو 1.8 مليون أسرة. كما يعزز المشروع التحوّل إلى المدفوعات الرقمية للتحويلات النقدية، مما يساعد الناس في الحصول على بطاقات هوية وطنية وتحسين إلمامهم بالشؤون المالية على أساس تجريبي. كما ارتبطنا بتقديم 20 مليون دولار إضافية ستصل إلى 3 ملايين مواطن يمني من خلال استئناف تقديم الخدمات الحضرية الحيوية.

تشجيع مشاركة القطاع الخاص والشمول المالي

يعمل البنك الدولي مع البلدان للمساعدة في تدعيم القطاع الخاص وتوسيع فرص الحصول على التمويل. ففي تونس، يساعد مشروع بقيمة 120 مليون دولار منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل من وزارة المالية من خلال المؤسسات المالية المشاركة.

الجدول 12: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2021 - 2023

	الارتباطات (بملايين الدولارات)			المدفوعات (بملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	3,976	4,135	4,697	2,764	3,407	2,964
المؤسسة الدولية للتنمية	658	817	561	379	559	552

محفظة العمليات الجاري تنفيذها كما في 30 يونيو/حزيران 2023: 25.9 مليار دولار.

وفي المغرب، نقدم 450 مليون دولار - من خلال الجولة الثالثة في سلسلة من التمويلات - لمساعدة الحكومة على تنفيذ إصلاحات لتحسين الشمول المالي، وريادة الأعمال الرقمية، وإتاحة البنية التحتية والخدمات الرقمية للأفراد والشركات. وقد مكنت هذه السلسلة البلاد من زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية إلى 44% في عام 2023 من 29% في عام 2017، والمدفوعات الرقمية إلى 30% من 17% خلال الفترة نفسها. كما قامت بتحسين البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، وشبكات الدفع عبر الهاتف المحمول، والتأمين الأصغر، وسجلات الضمانات، وإمكانية حصول المرأة على التمويل والتمكين الاقتصادي.

كما أتاحت المؤسسة استثمار نحو 70 مليون دولار من رؤوس الأموال الخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعبأ المشروع المبتكر لتطوير القطاع الخاص نحو 4 ملايين دولار في شكل منح لتمكين 11 مليون دولار من الاستثمارات الخاصة من جانب شركات رأس المال المخاطر في نحو 40 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً في مراحلها الأولى. وقد ساعد مشروع التكنولوجيا من أجل الشباب والوظائف على حفز استثمارات خاصة تزيد قيمتها على 1.5 مليون دولار في مجال التدريب التكنولوجي والبنية التحتية لأنشطة الأعمال. وعبأ المشروع الثاني للتمويل من أجل خلق الوظائف منحاً بقيمة 13 مليون دولار تقريباً، من خلال صندوق التمويل الاستثماري المشترك وسندات التأثير الإنمائي، مما أدى إلى تعبئة 56 مليون دولار من رؤوس الأموال الخاصة للمساعدة في خلق فرص عمل.

إحداث تحولات في الاقتصادات وتعزيز القدرة على تحمل تغيّر المناخ

في إطار خطة عمل مجموعة البنك بشأن تغيّر المناخ للسنوات 2021-2025، واصلنا مساعدة بلدان المنطقة في تحولها في مجال الطاقة وتعزيز القدرة على تحمل تغيّر المناخ. وفي الأردن، يعمل برنامج بقيمة 400 مليون دولار على تعزيز الوظائف وفرص الأعمال للنساء وتدعيم فاعلية الأجهزة الحكومية من خلال تحسين السياسات. وسيساعد هذا المشروع الحكومة على دمج الشواغل المناخية في أجندة الإصلاح الاقتصادي وخطط الاستثمار في البلاد. كما سيساند أهداف الأردن الرامية إلى تحقيق مسار منخفض الانبعاثات الكربونية والعمل على تحقيق هدف مساهمته الوطنية لمكافحة تغير المناخ، وهو 31% من الطاقة المتجددة في مزيج إمدادات الكهرباء. كما نقدم 250 مليون دولار لرفع كفاءة قطاع الكهرباء في البلاد وانتظامه وحوكمته.

ولمساندة مشروع الربط الكهربائي الجديد بين تونس وإيطاليا، نقدم 268 مليون دولار للمساعدة على توسيع نطاق تطوير الطاقة المتجددة في تونس وزيادة تجارة الكهرباء النظيفة في منطقة المتوسط.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، يهدف البنك الدولي إلى توسيع إمكانية الحصول على المياه المأمونة لنحو 100 ألف نسمة من سكان محافظة جنين من خلال الاستثمار في البنية التحتية. وأصبح ذلك ممكناً بفضل منحة من البنك الدولي بقيمة 25 مليون دولار أدت إلى تعبئة تمويل إضافي قدره 26 مليون دولار من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة الفلسطينية لتطوير البنية التحتية، بدعم من أستراليا وفنلندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة. وفي المغرب، نساعد على تدعيم القدرات المؤسسية لتنفيذ المساهمات الوطنية لمكافحة تغيّر المناخ في البلاد، ومساعدة الفئات والنظم الإيكولوجية الأكثر تأثراً على أن تصبح أكثر قدرة على تحمل تغيّر المناخ. وفي مصر، نساعد على تحويل نقل البضائع من الطرق إلى السكك الحديدية منخفضة الانبعاثات الكربونية بين الإسكندرية ومنطقة القاهرة الكبرى لدعم الحد من الانبعاثات الكربونية في قطاعي الخدمات اللوجستية والنقل.

الشكل 6: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2023

الحصة من المجموع البالغ: 5.2 مليارات دولار

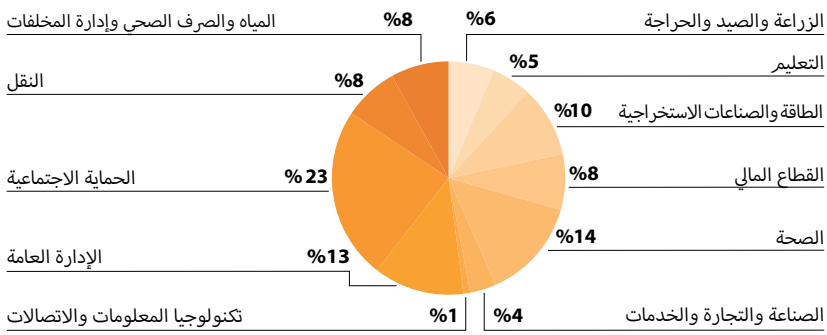

وفي السنة المالية 2023، نشرنا تقارير قطرية عن المناخ والتنمية لكل من مصر والعراق والأردن والمغرب. وأكدت هذه التقارير أنه بدون اتخاذ إجراءات عاجلة، يمكن أن تضيع مكاسب عقود من التنمية، وأن شح المياه يمكن أن يؤثر على كل جانب تقريباً من جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة جافة بالفعل. كما أظهرت أن الحد من الانبعاثات الكربونية يمكن أن يحمي ويخلق فرص العمل ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

الجدول 13: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2011	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	284	350	424	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.0	1.9	1.5	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,763	4,241	3,742	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	4.0	(2.8)	2.3	
عدد من يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	10	8	39	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	70.8	73.9	74.4	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	66.5	69.2	69.5	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	813	1,239	1,371	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2017)	3.5	2.2	9.6	
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي	16	6	13	
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	24	26	24	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	35	32	30	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	47	29	24	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	81	90	93	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1	23	73	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	91	95	97	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	3	3	3	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	86	91	94	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	79	86	90	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2018 و2022؛ يرجى زيارة الموقع: https://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/mena.**

تحت الضوء

النهوض بالمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تثري خطة العمل الإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين للسنوات المالية 2018 - 2023 وخطة العمل الإقليمية للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي جهودنا الرامية إلى مساعدة البلدان على تحسين إمكانية حصول النساء على فرص العمل، وريادة الأعمال، والشمول المالي، وإمكانية حصولهن على الأصول وامتلاكها، وتعزيز تمثيلهن، بما في ذلك في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

وفي الأردن، ساندنا السياسات التي تركز على ترتيبات العمل المرنة وتبسيط إجراءات منح التراخيص لمنشآت الأعمال المنزلية. ومن بين الشركات التي تبنت العمل المرن، أفاد 70% منها بارتفاع الإنتاجية، في حين أفاد 60% عن زيادة في توظيف واستبقاء الموظفات في العمل. وساعدت مساندتنا الحكومة الأردنية على تسجيل 5500 مشروع منزلي، 60% منها تملكها نساء و10% للاجئين سوريين. وفي المغرب وتونس، ندعم حصول مئات الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء على الاستثمار المباشر، ونوفر التدريب على مهارات أنشطة الأعمال.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، قمنا بتجربة سندات التأثير الإنمائي، وهي أداة تمويل مستندة إلى النتائج مصممة لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشابات، ولزيادة قدرة الشركات على المنافسة. وحتى مايو/أيار 2023، ساعد البرنامج أكثر من 500 شاب - 40% منهم من النساء - على الحصول على التدريب الفني وتأمين فرص العمل في مجموعة واسعة من القطاعات. ونساند أيضاً الجهود الرامية إلى مساعدة النساء على تحسين فهم حقوقهن والإجراءات المتعلقة بأمن الحيازة وتسجيل العقارات. وفي مصر، نساند عمل الحكومة على مساعدة النساء على الحصول على دعم الإسكان ووضع معايير أهلية للحصول على دعم التملك والإيجار تعطي الأولوية للأسر التي تعولها نساء، مما يزيد نسبة النساء الحائزات للمساكن إلى 20%.

وفي جيبوتي، نقدم منحاً للشركات الجديدة والفائزين في مسابقات خطط الأعمال، وندعم التدريب على تطوير الأعمال، ونوفر الموارد لرواد الأعمال. وفي إطار أول مشروع مستقل في المنطقة يركز على العنف القائم على النوع الاجتماعي، نعمل على تحسين الوعي المجتمعي بمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم خدمات المشورة للضحايا. وفي اليمن، استطعنا تقديم دعم للدخل لنحو 3 ملايين امرأة وحصول أكثر من 120 ألف امرأة على خدمات التغذية، وحصلت النساء على نحو نصف مبيعات اعتمادات وحدات الطاقة الشمسية في إطار المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء في اليمن حتى ديسمبر/كانون الأول 2022.

وفي الإمارات العربية المتحدة، أطلقنا مركزاً متميزاً للمساواة بين الجنسين سيساعد في معالجة قضايا المساواة بين الجنسين من خلال البحوث وتبادل المعارف. وفي المملكة العربية السعودية، أسهمت خدماتنا الاستشارية في اتخاذ تدابير قانونية لمساعدة النساء على أن يصبحن ربات أسرة، وحظر التمييز في التوظيف والحصول على الائتمان، وفرض المساواة في الأجور، وتوفير الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل. وقد ساعدت هذه الإصلاحات على زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة من 22% في عام 2019 إلى نحو 35% في عام 2023، متجاوزة الهدف البالغ 30% الذي حددته رؤية السعودية 2030.

وفي يونيو/حزيران 2022، أطلقنا الشبكة الإقليمية في مجال الطاقة من أجل المرأة، بدعم من برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة، لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الطاقة. ومن خلال الشراكات مع المرافق الوطنية لأمن الطاقة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في جميع أنحاء المنطقة، عقدت الشبكة مؤتمرها الأول في مدينة تونس في يونيو/حزيران 2023.

جنوب آسيا

من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي في جنوب آسيا بنسبة 5.6% في عام 2023 وأن يظل معتدلاً عند 5.9% في عام 2024، بعد تحقيق تعافٍ أولي بعد الجائحة بلغ 8.2% في عام 2021. وقد ضعفت آفاق النمو في المنطقة بسبب تشديد الأوضاع المالية، حيث أسهمت محدودية الحيز المتاح في المالية العامة واستنزاف الاحتياطيات في مخاطر التطورات السلبية الكبيرة في معظم البلدان. ومن المتوقع أن يزداد انخفاض معدلات الفقر تماشياً مع النمو الاقتصادي، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد من يعيشون على أقل من 3.20 دولارات للفرد في اليوم في جميع أنحاء المنطقة 754 مليون شخص في عام 2023، وهو أقل من تقديرات عام 2019.

وتُعد منطقة جنوب آسيا معرضة بشدة لآثار تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية. وعلى مدى العقدين الماضيين، أثرت الكوارث المرتبطة بالمناخ على 750 مليون شخص -أي أكثر من نصف سكان المنطقة. ويؤدي ارتفاع عدم المساواة إلى تفاقم هذه الآثار، حيث تتحمل الفئات الفقيرة والمهمشة والأكثر احتياجاً العبء الأكبر لهذه الكوارث ولا تتوفر لديهم سوى موارد محدودة لمساعدتهم على التعافي.

مساعدات البنك الدولي

في السنة المالية 2023، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 10.1 مليارات دولار للمنطقة بغرض تمويل 37 عملية، تشمل 4.3 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و5.8 مليارات دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما ساندنا 61 خدمة استشارية ومنتجاً تحليلياً إلى ثمانية بلدان. وقدمت هذه المنتجات المشورة الفنية بشأن قضايا مثل إدارة الديون، والحوكمة، وخلق فرص العمل، والحماية الاجتماعية، وتلوث الهواء، والقدرة على تحمل تغيّر المناخ.

في جميع أنحاء المنطقة، نركز على قدرة رأس المال البشري على الصمود للحد من الآثار المؤلمة للأزمات؛ والقدرة على تحمل تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية؛ وقدرة الاقتصاد والأسواق والمجتمع على الصمود بحيث تكون التنمية شاملة ومستدامة.

حماية الناس في أعقاب الأزمات

ساعد البنك باكستان على التصدي للفيضانات المدمرة بتقديم نحو 1.7 مليار دولار لخمسة مشروعات في إقليم السند الأشد تضرراً لبناء مساكن قادرة على الصمود، واستئناف إنتاج المحاصيل، وتوفير الخدمات الصحية للأمهات والأطفال، وتدعيم الحماية الاجتماعية وقدرات الحكومة المحلية على الاستجابة للكوارث. وفي أفغانستان، واصلنا تقديم المساندة للخدمات الأساسية وسبل كسب العيش في مجالات الصحة والزراعة والتعليم، حيث تم تقديم أكثر من مليار دولار من المساندة خارج إطار الموازنة من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وفي إطار الاستجابة للأزمة الاقتصادية والمالية غير المسبوقة في سري لانكا، تحركنا بسرعة لحماية الناس - وخاصة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً - من أسوأ آثارها. وقمنا بإعادة توجيه 325 مليون دولار لتمويل التحويلات النقدية الطارئة، والأدوية، وبرامج التغذية المدرسية، وقسائم الرسوم الدراسية، والأسمدة لصغار المزارعين، وغاز الطهي. وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، وافق البنك على طلب سري لانكا الحصول على تمويل ميسر من المؤسسة الدولية للتنمية - وهي عملية تسمى الرجوع إلى أهلية الاقتراض من المؤسسة (reverse graduation) من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد. وأعددنا أيضاً إطاراً جديداً للشراكة القُطرية للسنوات المالية 2024-2027، إلى جانب عمليتين تبلغ قيمتهما الإجمالية 700 مليون دولار لدفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية الحيوية وتحسين الحماية الاجتماعية.

الجدول 14: جنوب آسيا

ارتباطات الإقراض والمدفوعات للمنطقة في السنوات المالية 2021 - 2023

	الارتباطات (بملايين الدولارات)			المدفوعات (بملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	3,746	4,781	4,321	3,665	3,129	3,290
المؤسسة الدولية للتنمية	7,127	4,217	5,770	5,744	4,202	4,646

محفظة العمليات الجاري تنفيذها كما في 30 يونيو/حزيران 2023: 57.8 مليار دولار.

الاستثمار في رأس المال البشري القادر على الصمود

في مختلف أنحاء جنوب آسيا، أدت جائحة كورونا إلى انهيار رأس المال البشري لملايين الأطفال والشباب. وقد يفقد طلاب اليوم أكثر من 14% من دخلهم في المستقبل. ويمكن أن يشهد الأطفال الصغار اليوم انخفاضاً بنسبة 25% في الدخل عندما يصلون إلى سن البلوغ. وازداد فقر التعلُّم - أو العجز عن قراءة وفهم نص بسيط في سن العاشرة- من 60% إلى 78% في أثناء تفشي الجائحة. وندعم سياسات التعليم التي تكفل إتاحة التعلم للجميع، وبناء المهارات لتلبية الاحتياجات المستقبلية، وتحسين القدرة على الوصول إلى أسواق العمل. وفي ملديف، يعمل مشروع بقيمة 9 ملايين دولار على تحسين جودة التعليم الثانوي. وفي نيبال، يساعد مشروع بقيمة 120 مليون دولار على إنشاء نظام لتوجيه المعلمين وضمان تدريس مجموعة كاملة من المواد في المدارس.

ونعمل أيضاً على تدعيم الأنظمة الصحية، وتوسيع فرص الحصول على الرعاية الأولية، وبناء أنظمة حماية اجتماعية موجهة وسريعة الاستجابة. وفي ولاية غوجارات الهندية، نقدم 350 مليون دولار لتحسين الرعاية الصحية العامة، مع التركيز بشكل خاص على الفتيات. وفي ولاية أوديشا الهندية - التي تتعرض لكارثة طبيعية كل 15 شهراً تقريباً - يقوم برنامج بقيمة 100 مليون دولار بتعزيز تغطية الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً من خلال برنامج للتحويلات النقدية الرقمية.

بناء اقتصادات قادرة على الصمود

لمساعدة البلدان على بناء القدرة الاقتصادية على الصمود، نشجع الحلول التي يقودها القطاع الخاص، وزيادة شفافية الديون والاستثمار، وتحسين الائتمان وإمكانية وصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق، وتعزيز التحوّل الرقمي. وتبحث دراستنا العوامل المحركة لارتفاع معدل عدم المساواة في الفرص وكيف يمكن للبلدان تعزيز الشمول.

وفي ولاية البنجاب الهندية، ارتبطنا بتقديم 150 مليون دولار لمساعدة الولاية على تحسين إدارة مواردها المالية وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات العامة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية وزيادة المساءلة في مجال الشراء العام. وفي ملديف، يعمل مشروع بقيمة 15 مليون دولار على تدعيم مشاركة القطاع الخاص في المؤسسات المملوكة للدولة، وكذلك استقرارها المالي، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي نيبال، قدمنا 100 مليون دولار لدعم الاستخدام المستدام والمنتج لرأس المال الطبيعي، وتدعيم القدرة على تحمل تغيّر المناخ، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في تخضير الاقتصاد وخلق فرص العمل وسبل كسب الرزق.

تعزيز القدرة على تحمل تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية

تواجه منطقة جنوب آسيا مستويات متنامية من الموجات الحارة والأعاصير ونوبات الجفاف والفيضانات، ويمكن لتغيّر المناخ أن يدمر ظروف الحياة لنحو 800 مليون شخص.

وفي السنة المالية 2023، أصدرنا تقارير قُطرية عن المناخ والتنمية لكل من بنغلاديش ونيبال وباكستان. وتؤكد هذه التقارير على الحاجة الملحة لتعزيز القدرة على الصمود لمختلف الطرق وسدود الطاقة الكهرومائية والمجتمعات المحلية الساحلية والزراعة في المنطقة، فضلاً عن مدنها سريعة النمو التي تعج بالتجمعات العشوائية الأكثر تعرُّضاً للمخاطر.

وفي الهند، قدمنا 1.5 مليار دولار للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة وتطوير الهيدروجين الأخضر وتحفيز تمويل الأنشطة المناخية للاستثمارات قليلة الانبعاثات الكربونية في قطاع الطاقة. وفي إقليم البنجاب بباكستان، الذي يشكل 73% من إنتاج الغذاء بالبلاد، يشجع مشروع بتكلفة 200 مليون دولار التقنيات المراعية للمناخ وممارسات رفع كفاءة استخدام المياه وبناء القدرة على مواجهة الأحوال المناخية الشديدة وزيادة دخل صغار المزارعين. وفي بنغلاديش، قدمنا 250 مليون دولار لتشجيع الاستثمارات الخضراء في قطاع قمائن

الشكل 7: جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2023

الحصة من المجموع البالغ: 10.1 مليارات دولار

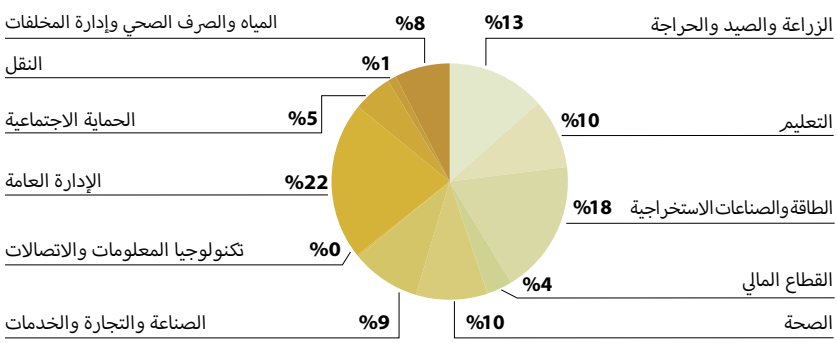

الطوب وإدارة النفايات البلدية ومواقد الطهي النظيفة وأنظمة الطاقة الشمسية فوق الأسطح، وذلك للحد من تلوث الهواء وتحسين البيئة.

تشجيع التكامل والتعاون على المستوى الإقليمي

إننا نشجع التعاون الإقليمي لتدعيم الترابط الاقتصادي والرقمي والقدرة على تحمل تغيّر المناخ ورأس المال البشري. ويعرض تقريرنا *الكفاح من أجل هواء نظيف* دلائل على أن النهج الإقليمية لإدارة جودة الهواء أكثر كفاءة وفاعلية من حيث التكلفة وتؤدي إلى نتائج سريعة. وتساعد شراكتنا مع المملكة المتحدة من خلال صندوق استثماني بقيمة 63 مليون دولار على تسريع وتيرة العمل المناخي من خلال برنامج آسيا القادرة على الصمود.

وتساند التحوّل إلى الطاقة النظيفة ونشجع تجارة الطاقة بين بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال. ويؤدي عملنا لتطوير الطرق إلى طرق سريعة قادرة على تحمل تغيّر المناخ وتحديث البنية التحتية في الموانئ البرية إلى تحسين الربط بالتجارة والنقل في هذه البلدان الأربعة. وفي منطقة جنوب غرب المحيط الهندي، نقوم بتدعيم إدارة مصائد الأسماك، مع تصدر ملديف الطريق نحو استدامة مصائد الأسماك وتبادل الدروس المستفادة. ونواصل مشاركتنا من خلال المنتديات الإقليمية للعمل الجماعي، بما في ذلك الشبكة المهنية للنساء العاملات في قطاع الكهرباء WePower، وهي شبكة تضم عدداً من المهنيات في قطاعي الطاقة والكهرباء، ومنتدى جنوب آسيا للرصد المائي والجوي، وهو منصة لتحسين مستوى المعلومات عن الطقس والخدمات المناخية.

الجدول 15: جنوب آسيا
لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2011	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,407	1,685	1,919	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.0	1.5	0.9	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	440	1,260	2,278	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.1	3.6	5.5	
عدد من يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم (بالملايين) [ب]	582	360	161	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	63.9	69.0	69.4	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	62.0	65.5	65.9	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,073	1,987	2,518	
الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2017) [ب]	39.8	21.4	8.6	
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي	17	7	9	
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية)	35	35	34	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	79	76	69	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	93	60	37	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	69	87	92	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	0	9	43	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	58	78	99	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	49	38	38	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	82	87	91	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	18	46	69	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2019 و2022؛ يرجى زيارة الموقع: https://data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/sar.**

تحت الضوء

ملديف: الطاقة الشمسية من أجل مستقبل قادر على الصمود

تمتلك ملديف، شأنها شأن غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، اقتصاداً صغيراً يفتقر إلى التنوع يجعله عرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية، بما في ذلك الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية والطاقة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وتنفق ملديف أكثر من 10% من إجمالي ناتجها المحلي سنوياً على استيراد الديزل لتلبية احتياجات الطاقة. وفي عام 2020، انكمش إجمالي ناتجها المحلي بنسبة 34%، حيث أدت جائحة كورونا إلى توقف قطاع السياحة، وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وفي عام 2022، تضررت ملديف من الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية العالمية، مما فرض ضغوطاً على معدل التضخم المحلي، ووضع المالية العامة للحكومة، وميزان المدفوعات. كما أنها معرضة بشدة لارتفاع منسوب مياه البحر والأحوال المناخية الشديدة بسبب تغيّر المناخ. ويقع جزء كبير من البلاد على ارتفاع متر واحد فقط فوق مستوى سطح البحر؛ وتظهر التوقعات الحالية أنه من المرجح أن تغرق بالكامل بفعل ارتفاع منسوب مياه البحر بنهاية هذا القرن.

وتعمل هذه الدولة الجزرية على بناء القدرة على الصمود من خلال زيادة قدرات الطاقة المتجددة، والاستثمار في البنية التحتية الخضراء، واستعادة أشجار المانغروف للحماية من الفيضانات الساحلية، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر. وقد التزمت ملديف أيضاً بأن تصبح خالية تماماً من الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2030. ولكن في ظل النقص الشديد في قدرات الاقتراض العام، يجب أن يؤدي القطاع الخاص دوراً حيوياً لسد الفجوة التمويلية. وبمبلغ يزيد قليلاً على 12 مليون دولار من التمويل الميسر من البنك الدولي، تساعد مشروعات تسريع وتيرة الاستثمارات الخاصة المستدامة في الطاقة المتجددة وتكامل الطاقة المتجددة والطاقة المستدامة على تركيب ما مجموعه 53.5 ميجاوات من الألواح الشمسية على الجزر وعلى مياه المحيط، وبناء حلول لتخزين الطاقة بالبطاريات بقدرة 40 ميجاوات ساعة في البلاد. وتطوير شبكة الكهرباء لتشمل مصادر طاقة أنظف.

وعبأ هذا التمويل المقدم من البنك مبلغاً إضافياً قدره 140 مليون دولار - أي نحو 12 ضعف كل دولار يتم إنفاقه - بما في ذلك من القطاع الخاص. ومن شأن ضمانات مجموعة البنك الدولي أن تساعد في التخفيف من المخاطر التي حالت دون ضخ المستثمرين أموالهم في جزيرة صغيرة ذات اقتصاد متقلب. ومن خلال تهدئة مخاوف المستثمرين واجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة، جعل هذا النهج مشروعات الطاقة المتجددة أكثر استدامة من الناحية المالية لجزر ملديف.

ولم يجتذب أول مشروع للطاقة الشمسية في ملديف في إطار مشروع تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية والموثوقية في قطاع الطاقة إلا أربعة مستثمرين في عام 2014؛ وبدعم من هيكل تخفيف المخاطر، كان هناك رقم قياسي بلغ 63 عطاء في عام 2022. كما أدت زيادة الاستثمارات الخاصة إلى خفض التكاليف - فقد انخفض سعر شراء الكهرباء، وهو سعر شراء وحدة الكهرباء التي توافق عليها شركة الكهرباء مع محطة للطاقة الشمسية، خلال هذه الفترة من 21 سنتاً لكل وحدة من الكهرباء إلى أقل من 9.8 سنتات، وهو ما يقل كثيراً عن السعر الحالي لواردات الطاقة الأحفورية. وقد ساعد النجاح في جذب مستثمري القطاع الخاص ملديف على التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، وخفض تكاليف الواردات، وتوليد طاقة نظيفة منتظمة وميسورة التكلفة.

العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية

يقدِّم البنك الدولي التمويل والبيانات والمعارف والمشورة بشأن السياسات والمساعدات الفنية لتقديم يد العون للبلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية والتصدي للتحديات العالمية. وتغطي خبراتنا الميدانية مختلف البلدان والمناطق والقطاعات، أما بياناتنا وبحوثنا فتقومان بإثراء وضع السياسات والعمليات. ونواصل تدعيم هذه الجهود من خلال العمل مع طائفة واسعة من الشركاء لتحقيق الأهداف المشتركة.

تصحيح المسار لتسريع وتيرة الحد من الفقر

في خضم أزمة إنمائية ناتجة عن صدمات عالمية متعاقبة، لا يزال تركيز البنك ينصب على تقييم الآثار الواقعة على الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً في العالم. وقد خلُص تقريرنا المعنون *"الفقر والرخاء المشترك: تصحيح المسار"*، الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2022، إلى أن جائحة كورونا تسببت في أكبر انتكاسة تعرَّضت لها جهود الحد من الفقر في العالم على مدى عقود، حيث زاد معدل الفقر المدقع العالمي إلى ما يُقدَّر بنحو 9.3% في عام 2020 - ارتفاعاً من 8.4% في عام 2019. وتشير التقديرات إلى أن الجائحة دفعت نحو 70 مليون شخص إلى هوة الفقر المدقع في عام 2020، وهي أكبر زيادة في عام واحد منذ أن بدأ رصد أوضاع الفقر في العالم في عام 1990. ويُقدَّر أن 719 مليون شخص كانوا يعيشون على أقل من 2.15 دولار للفرد يومياً بنهاية عام 2020. وفي المرحلة المقبلة، سيزيد العديد من الاتجاهات طويلة الأجل من صعوبة مكافحة الفقر. وإلى جانب الجائحة، زادت التحديات التي تكتنف المسار نحو تحقيق نمو منصف بسبب أعباء الديون المتزايدة والتضخم وارتفاع تكاليف التمويل. وأصبحت آثار تغيُّر المناخ على النمو أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأفقر.

وتأتي المساعدة في تحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع يؤدي إلى انتشال الناس من براثن الفقر في صميم مساندتنا للبلدان. ويشمل ذلك قياس البيانات ورصدها وتحليلها لمساعدة واضعي السياسات على تكوين فهم أفضل للعوامل الاقتصادية وراء الفقر وعدم المساواة. كما يعني ذلك الارتقاء بمستوى تناول الحد من الفقر وتحقيق النمو المنصف في الخطاب الإنمائي، وتبادل تحليلات السياسات بشأن التنمية التي تستهدف خفض الفقر، وتعزيز الصلات المهمة بين العمل المناخي وتحقيق الإنصاف.

لا يزال جمع أصحاب المصلحة حول قضايا التنمية الرئيسية في العالم يمثل عنصراً محورياً في عملنا. وقد قمنا بتبادل الرؤى والأفكار حول خيارات سياسة المالية العامة التي يمكن أن تساند الأشخاص الأكثر احتياجاً في البلدان النامية، مع التركيز على الضرائب والتحويلات وإعانات الدعم. كما سهّلنا إجراء المناقشات وتبادلنا المعارف حول سرعة رصد مستويات الفقر والرفاهة خلال أوقات الأزمات، ورسم خرائط للفقر أكثر استهدافاً، ودور الأعراف الاجتماعية في تحديد شكل التنمية الاقتصادية، وإعادة النظر في إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة.

وشمل عملنا التحليلي الأساسي أحدث ملخصات الفقر والإنصاف وتقييمات أوضاع الفقر في البلدان بالإضافة إلى أدوات وأساليب لتقييم آثار المخاطر المناخية على أوضاع الفقر وتحقيق الإنصاف في التقارير القُطرية الجديدة عن المناخ والتنمية الصادرة عن البنك.

وضع المناخ في صميم عمليات التنمية

يُعد التصدي لتغيُّر المناخ عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر. ففي السنة المالية 2023، وصل إجمالي تمويلنا المناخي إلى مستوى قياسي بلغ 29.4 مليار دولار، أو 40% من إجمالي التمويل المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. ومستقبلاً، سنتجاوز التركيز على مقدار الأموال التي نخصصها لمكافحة تغيُّر المناخ. ونخطط أيضاً لسرد تأثيرات استثماراتنا بأبعادها الأكبر؛ فنحن نعلم أن مشروعاتنا تساعد في خفض الانبعاثات، وتوفير هواء أنقى، وتحسين جودة المياه، وتمتُّع الناس بصحة أفضل. لكن ما هو حجم الفارق الذي يحدثه التمويل المناخي؟ وكيف يسهم في مسارات التنمية التي تؤدي إلى أن يصل العالم بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر وتحافظ على سلامة الناس من الآثار المناخية؟

لمعالجة مسألتي تغيُّر المناخ والتنمية معاً، نحدد إستراتيجيات تستهدف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان مع القيام في الوقت نفسه بمساندة تحقيق التنمية المستدامة من خلال أداة تشخيصية أساسية جديدة، وهي التقارير القُطرية عن المناخ والتنمية. وتُظهر المجموعة الأولى من هذه التقارير، التي تغطي أكثر من 20 بلداً، أن تغيُّر المناخ يشكِّل تهديداً كبيراً للأهداف الإنمائية طويلة الأجل، لكن بمقدور البلدان أن تحقق النمو مع الحد كذلك من الانبعاثات إذا تبنت إجراء تغييرات كبيرة. ويبلغ التمويل اللازم لدفع إجراء هذا التحوُّل نحو 1.4% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، وهو مبلغ يمكن تدبيره بمشاركة ملائمة من القطاع الخاص. لكن في البلدان الأقل دخلاً، يمكن أن تتجاوز الاحتياجات التمويلية 5%، وهو ما سيتطلب زيادة المساندة، بما في ذلك المزيد من الموارد الميسّرة، من البلدان مرتفعة الدخل. وفي جنوب أفريقيا، بحث تقرير المناخ والتنمية الخاص بها التحوُّل في مجال الطاقة. ويقدِّم البنك 497 مليون دولار للمساعدة في إيقاف تشغيل محطة كوماتي التي تعمل بالفحم، وهي الأولى من بين 12 محطة في البلاد سيتم سحبها من الخدمة بحلول عام 2030. وسيساعد المشروع في إعادة تجهيز محطة كوماتي وخلق فرص جديدة للمتضررين من العمال والمجتمعات المحلية.

تعهدت مجموعة البنك أيضاً بمواءمة عملياتنا التمويلية الجديدة مع أهداف اتفاق باريس، وهي خطوة مهمة تجاه احتواء ارتفاع حرارة الأرض عند أقل من درجتين مئويتين، بل يُفضل 1.5 درجة مئوية، مع العمل على تحقيق التنمية المستدامة وإنهاء الفقر. واعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023، سيتم الامتثال لهذا التعهُّد في جميع عمليات التمويل الجديدة من البنك الدولي. وكما تم الاتفاق عليه في خطة عملنا بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2021 - 2025، سنقوم بفحص كل عملية من عمليات البنك باستخدام منهجيات مفصَّلة تتسق مع النهج المشترك لبنوك التنمية متعددة الأطراف للمواءمة مع اتفاق باريس.

نستضيف أمانة تحالف وزراء المالية للعمل المناخي. وقد اجتمع هذا التحالف، الذي يضم 86 وزيراً للمالية و26 مؤسسة شريكة، في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2023 لضمان إدراج مسألتي تغيُّر المناخ وتحقيق تحوُّل عادل اجتماعياً على رأس جدول الأعمال الاقتصادي، ومناقشة تحديات السياسات المتعلقة بكل منهما، وتبادل أفضل الممارسات بشأن السياسات. وأطلق التحالف أيضاً دليلاً جديداً لمساعدة وزارات المالية على تعميم العمل المناخي. وناقش واضعو السياسات "تمويل عمليات التحوُّل" الذي يُعنَى بالحد من الانبعاثات الكربونية في القطاعات والأنشطة الأكثر تلويثاً، كما قاموا بتوسيع نطاق البرامج التي تستهدف بناء القدرات وتنفيذ سياسات وعمليات خضراء جديدة؛ وستقود إندونيسيا وهولندا هذا التحالف في المرحلة المقبلة.

التصدي لأزمة الديون في بلدان العالم النامية

لقد تفاقمت أزمة الديون في البلدان النامية خلال العام الماضي. وتُظهر أحدث البيانات أن الدين العام في البلدان النامية قد تضاعف في السنوات العشر الماضية. وزادت الارتفاعات في أسعار الفائدة وتباطؤ النمو من صعوبة سداد البلدان للمدفوعات المستحقة على أرصدة ديونها التي زاد حجمها. وهناك نحو 60% من البلدان منخفضة الدخل إما في حالة مديونية حرجة أو معرَّضة بدرجة كبيرة لبلوغها.

وكثف البنك الدولي مساندته للبلدان التي تعاني من مديونيات حرجة مع مساعدة البلدان على تحسين إدارة الديون وشفافيتها فضلاً عن تدعيم أوضاع ماليتها العامة من خلال تحسين الامتثال الضريبي ورفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين تعبئة الموارد المحلية. ونؤدي أيضاً دوراً فريداً وبالغ الأهمية في النظام المالي الدولي، حيث نقدِّم خفضاً ضمنياً للديون من خلال إعطاء منح كبيرة غير قابلة للسداد للبلدان التي تواجه أعلى المخاطر المتعلقة بالديون وكذلك تمويل ميسّر يوفِّر تدفقات خارجية كبيرة منخفضة التكلفة للبلدان التي في أمس الحاجة إلى ذلك.

ونساعد المجتمع الدولي على كسر الجمود فيما بين الدائنين الذي يؤدي إلى تباطؤ عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية التي يتعيَّن إنجازها بسرعة لمنع حدوث انتكاسات في التنمية. وبالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين برئاسة الهند، قمنا بإنشاء المائدة المستديرة العالمية بشأن الديون السيادية لتحديد ومعالجة المشكلات الفنية المتكررة في إعادة هيكلة الديون. وللمرة الأولى، ضمّت هذه المائدة

تقرير الديون الدولية *(إحصاءات الديون الدولية سابقاً)* هو مطبوعة سنوية للبنك الدولي تعرض إحصاءات وتحليلات للديون الخارجية للبلدان النامية، وعددها 121 بلداً، التي تقدِّم تقارير إلى نظام البنك للإبلاغ عن الديون. ويدعم هذا التقرير، الذي صار الآن في العام 49 من إصداره، واضعي السياسات والمحللين من خلال رصد اتجاهات الدين الخارجي. فهو يقدِّم صورة شاملة للاقتراض الخارجي ومصادر الإقراض حسب نوع المقترض والدائن.

يبرز إصدار 2022 من التقرير تزايد المخاطر المرتبطة بالديون لجميع البلدان النامية ويؤكّد على الحاجة الملحة إلى تحسين مستوى شفافية الديون وتوفير معلومات أكثر اكتمالاً بشأنها بحيث تستطيع البلدان إدارة المخاطر المرتبطة بالديون واستخدام الموارد بكفاءة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد زاد إجمالي الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بأكثر من الضعف منذ عام 2011 ليصل إلى 9 تريليونات دولار في نهاية عام 2021. وهناك نحو 60% من بلدان العالم الأشد فقراً إما معرَّضة لمخاطر عالية تهدد ببلوغها مرحلة المديونية الحرجة أو أنها بلغت بالفعل هذه المرحلة. كما ارتفعت نسبة الدين الخارجي المستحق لدائنين من القطاع الخاص والدائنين الحكوميين من خارج نادي باريس ارتفاعاً حاداً خلال العقد الماضي، مما زاد من الصعوبات أمام تسهيل إعادة الهيكلة.

ويتميز إصدار هذا العام بإضافة تحليل موضوعي وتوسيع نطاق البيانات وكذلك نوعيتها. وتشتمل قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية على خدمة الدين الفعلية المؤجَّلة في عام 2021 من جانب كل دائن ثنائي ومدفوعات خدمة الدين الشهرية المتوقعة المستحقة لجميع الدائنين الثنائيين عن السنة التقويمية 2022. وخلال السنوات الخمس الماضية، قامت قاعدة البيانات هذه بتحديد وإضافة ارتباطات بقروض قيمتها 631 مليار دولار لم يتم الإبلاغ عنها سابقاً؛ كما تم تحديد ارتباطات بقروض أخرى بقيمة 44 مليار دولار في عام 2021.

المستديرة البلدان المدينة جنباً إلى جنب مع مجموعة متنوعة من الدائنين، من بينهم الدائنون متعددو الأطراف والدائنون الثنائيون الرسميون والدائنون التجاريون، لمناقشة سبل تحسين هيكل الديون السيادية.

وتُعد تحليلات استمرارية القدرة على تحمُّل الديون للبلدان منخفضة الدخل، التي نصدرها بالشراكة مع صندوق النقد الدولي، من المنافع العامة العالمية الحيوية. ونساعد أيضاً البلدان النامية على إدارة ديونها بشكل أفضل من خلال المشروعات الخاصة بكل بلد والتي يتم تمويلها من صندوق إدارة الديون والصناديق الاستئمانية لإدارة مخاطر الديون الحكومية، وهي خطوة بالغة الأهمية في تعزيز الشفافية والممارسات السليمة الأخرى التي يمكن أن تساعد في منع وقوع أزمات الديون في المستقبل.

بناء أنظمة صحية أكثر قدرة على الصمود لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي

نساعد البلدان النامية على بناء أنظمة صحية أكثر قدرة على الصمود، وتحسين قدراتها على الوقاية من تفشي الجوائح والتأهُّب لمواجهتها والتصدي لها، وتدعيم خدمات الصحة العامة. وتشمل محفظة مشروعاتنا الصحية العالمية، والتي تبلغ قيمتها نحو 34 مليار دولار، أكثر من 200 مشروع تعمل على تحسين النواتج الصحية والأمن الصحي، لا سيما للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، من خلال تدعيم خدمات الرعاية الأولية والصحة العامة. ويُعد البنك الدولي أكبر ممولٍ للاستجابة الصحية العالمية لمواجهة جائحة كورونا، حيث ارتبط بتقديم 14.2 مليار دولار لأكثر من 100 بلد، منها أكثر من 30 بلداً متأثراً بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وقد أظهرت الجائحة أن البلدان بحاجة إلى أنظمة صحية أقوى وأكثر قدرة على الصمود يمكنها الوقاية من الصدمات المستقبلية والتأهُّب لمواجهتها والتصدي لها بشكل أفضل مع الحفاظ على تقديم الخدمات الصحية الأساسية. ويعرض تقريرنا المعنون *"التغيير لا يمكن أن ينتظر"* كيف يمكن للبلدان أن تحسِّن نواتج الصحة من خلال توقُّع ديناميات الصحة والتكيُّف معها مثل تزايد أعداد المسنين والتقزُّم والأمراض غير السارية وأوجه عدم المساواة والأمراض المرتبطة بالمناخ. ونعمل مع البلدان على رصد المخاطر الصحية المرتبطة بالمناخ، ومنها انعدام الأمن الغذائي والنظم الغذائية السيئة التي تؤثر على الأشخاص الأكثر احتياجاً بشكل خاص، وكذلك تحديد طرق فعّالة للتصدي لها. ونساعد أيضاً في معالجة العبء المزدوج للسمنة والتقزُّم، وهو أمر أساسي لتحسين رأس المال البشري.

ونعمل على التصدي لمخاطر الجوائح المستقبلية من خلال اعتماد نهج شامل يتضمن المعارف وإقامة الشراكات والتمويل. وفي تقرير *"الوقاية من تفشي الأمراض والجوائح والتأهُّب لمواجهتها والتصدي لها"*، نعرض الخطوط العريضة لأجندة طموحة لمجموعة البنك تستهدف تعزيز التأهُّب لمواجهة الجوائح والتصدي لها على المستويات القُطرية والإقليمية والعالمية في إطار نهج أوسع نطاقاً لتدعيم الأنظمة الصحية. وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نعمل على تحسين التعاون الإقليمي في مجال الصحة العامة وتحديث المختبرات البيطرية ومنع مقاومة مضادات الميكروبات. وفي شرق أفريقيا، قمنا بمساندة شبكة مختبرات ساعدت في توسيع القدرات الإقليمية لرصد حالات تفشي الأمراض وتنفيذ استجابات سريعة. وستقوم المؤسسة الدولية للتنمية أيضاً بتعميق مساندتها للبلدان منخفضة الدخل من أجل تحسين استعدادها لمواجهة الأزمات المستقبلية بما فيها الجوائح. وفي سبتمبر/أيلول 2022، ساعدنا في إنشاء الصندوق الجديد للوقاية من الجوائح الذي يقع مقره في البنك ويديره مجلس إدارة يضم ممثلين من الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. ويوفِّر هذا الصندوق تدفقاً مخصصاً من التمويل التحفيزي طويل الأجل لتدعيم قدرات التأهُّب لمواجهة الجوائح والتصدي لها في البلدان النامية وتقديم دعم فني. وأصدر الصندوق أول دعوة له لتقديم المقترحات في مارس/آذار 2023.

يوفِّر برنامج التأهُّب والاستجابة للطوارئ الصحية موارد إضافية للتصدي لجائحة كورونا والطوارئ الصحية الأخرى ومساعدة البلدان على التأهُّب على نحو أفضل لمواجهة حالات الطوارئ الصحية في المستقبل. كما يقدِّم تمويلاً سريعاً للبلدان الأشد احتياجاً التي لا يستطيع بعضها الحصول على تمويل تقليدي من البنك. وقد خصص البرنامج، منذ إطلاقه في أبريل/نيسان 2020 حتى يونيو/حزيران 2023، 126 مليون دولار من صناديق استئمانية لمساندة الجهود المبذولة على الصعيدين القطري والإقليمي.

ومن المتوقَّع أن تؤدي الصدمات الاقتصادية العالمية إلى تراجع قدرة الحكومات على الإنفاق أو ثباتها في العديد من البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. وبالنسبة للكثير منها، فإن ارتفاع مدفوعات الفائدة على الدين العام يفرض تهديداً أكبر على قدرتها على الاستثمار في قطاع الصحة. ويتوقَّع تحديث للتقرير المعنون *"صدمة مزدوجة تؤدي إلى تعافٍ مزدوج"* أن تقيِّد هذه الاتجاهات قدرة البلدان على تدعيم أنشطة التأهُّب لمواجهة الجوائح، وتحد من التقدُّم المحرز نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتؤدي إلى تنامي أوجه التفاوت بين البلدان. ونساعد البلدان على اتخاذ إجراءات متضافرة على صعيد السياسات من خلال إعادة ترتيب أولويات قطاع الصحة ورفع كفاءة الإنفاق العام وبحث فرص لتعبئة الموارد، مثل فرض ضرائب صحية على التبغ أو الكحول أو المشروبات المحلاة بالسكر، لتحسين النواتج الصحية وزيادة الإيرادات.

صندوق التمويل العالمي، الذي يستضيفه البنك، هو شراكة تقودها البلدان تعمل على النهوض بصحة النساء والأطفال والمراهقين وحقوقهم. ويربط الصندوق المنح بقروض البنك ويقوم بإتاحة المزيد من الموارد وتنسيقها للمساعدة في زيادة الاستثمارات التي تخدم النساء والأطفال والمراهقين في أشد المجتمعات

المحلية صعوبة في الوصول إليها. وبين السنتين الماليتين 2015 و 2022، ارتفعت قروض المؤسسة الدولية للتنمية الموجَّهة لمشروعات صحة النساء والأطفال والمراهقين بنسبة 12%، ما نتج عنه تقديم تمويل إضافي بقيمة 1.7 مليار دولار للبلدان الشريكة في صندوق التمويل العالمي الذي يركز بشكل خاص على هذه الفئات. ومنذ عام 2015، ساعد صندوق التمويل العالمي والبنك في إجراء زيارات متابعة الحمل لأكثر من 96 مليون امرأة حامل، وحصول أكثر من 103 ملايين امرأة على رعاية الولادة الآمنة، وإرضاع 111 مليون طفل حديث الولادة رضاعةً طبيعيةً مبكرةً، وتمكين أكثر من 500 مليون شخص من الحصول على الوسائل الحديثة لمنع الحمل مما ساعد في تجنُّب أكثر من 187 مليون حالة حمل غير مقصود. وفي كينيا، زادت نسبة النساء اللائي ولدن أطفالهن في منشآت بها قابلات ماهرات بواقع 46% في الفترة بين عامي 2014 و2021؛ وقامت فييتنام وأوغندا بتدريب المزيد من الأطقم الصحية في الخطوط الأمامية؛ كما وسَّعت غواتيمالا نطاق التحويلات النقدية لأغراض التغذية. ويساعد الصندوق أيضاً البلدان على إصلاح نظام التمويل لزيادة موازنات قطاع الصحة وتحسين المواءمة بين موارد الشركاء. ويشمل ذلك كوت ديفوار حيث قامت الحكومة بتوسيع مظلة التأمين لتغطي 89% من السكان ولا سيما في المجتمعات المحلية الأشد فقراً، مما أسهم في زيادة نسبة حصول النساء الحوامل على خدمات الرعاية ومتابعة الحمل بواقع 36% بين عامي 2020 و2021.

مساندة البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف

بحلول عام 2030، سيعيش قرابة 60% من الفقراء المدقعين حول العالم في بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن عدد النازحين قسراً يزيد الآن عن 108 ملايين شخص على مستوى العالم. ويبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد، الذي يُحتمل أن يؤثر على أكثر من 240 مليون شخص حتى عام 2027، الضعف في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وتشكِّل الأحداث المزعزِعة للاستقرار، مثل الانقلابات والتحوُّلات السياسية غير النظامية والغزو الروسي لأوكرانيا، مزيداً من التهديد لجهود التصدي للفقر في البلدان النامية.

وتساعد مجموعة البنك الدولي البلدان على التصدي لهذه التحديات استرشاداً بإستراتيجيتنا للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف التي تحدد التزامنا بالمساعدة في منع نشوب الصراعات، ومواصلة المشاركة أثناء الصراعات والأزمات، ومساندة خروج البلدان من دائرة الهشاشة والصراع والعنف، وتخفيف الآثار غير المباشرة مثل النزوح القسري. وتحدد تقييماتنا للمخاطر ومدى القدرة على الصمود دوافع الهشاشة والصراع والعنف ومصادر هذه القدرة للاسترشاد بذلك في مشاركتنا مع البلدان. وفي موزامبيق، أدى أحد هذه التقييمات إلى إجراء حوار بناء وتغييرات في محفظة المشروعات لمساندة الحكومة في التصدي لحركة تمرد في الشمال وكذلك التحديات المتبقية المتعلقة بالحرب الأهلية. ومنذ إطلاق هذه الإستراتيجية في عام 2020، أجرينا 32 تقييماً، منها تقييمات إقليمية لآسيا الوسطى وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي وكذلك تقييم على المستوى دون الوطني في جنوب السودان.

يبلغ تمويل مجموعة البنك للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف أعلى مستوى له على الإطلاق. تضاعفت تقريباً حصة محفظة استثمارات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف من السنوات المالية 2016 إلى 2021.[1] وأما البلدان الأشد فقراً، فقد زاد متوسط التمويل الذي تقدِّمه المؤسسة الدولية للتنمية سنوياً إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات أكثر من خمسة أمثال منذ العملية السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة لتصل إلى 39% من إجمالي مواردها، مع توجيه أكثر من نصف المنح إلى البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في السنة المالية 2021. وستحافظ العملية العشرون لتجديد موارد المؤسسة على تخصيص نسبة كبيرة من الموارد للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في الفترة بين يوليو/تموز 2022 ويونيو/حزيران 2025. ويؤكِّد هذا المستوى القياسي من المساندة أهمية التصدي للمخاطر ومعالجة المظالم بشكل استباقي، ومساندة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، وتدعيم الوظائف الحكومية الأساسية، ومعالجة العوامل العابرة للحدود المُحرِّكة لهذه التحديات. ويُعد التأهُّب لمواجهة الأزمات قضية مشتركة جديدة في إطار العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، لأن البلدان الأشد فقراً المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف تواجه غالباً أزمات معقدة. وتستفيد مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضاً من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية لمساندة الاستثمارات وتقديم الضمانات في البلدان الأشد فقراً والمتأثرة بهذه الأوضاع.

[1] تستند تقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى قائمة البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع لكل سنة مالية.

وتشمل مساندة المؤسسة الدولية للتنمية المحفظة المخصصة لمعالجة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف (وهي محفظة تكميلية إلى جانب مخصصات المؤسسة المعتادة) وكذلك المنصات والأدوات لمساندة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، والتصدي للأزمات (بما فيها الأمن الغذائي)، وتعزيز النُهج الإقليمية. وقد تم تخصيص نحو 8.8 مليارات دولار لهذه المحفظة في العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية بزيادة بنسبة 17% عن سابقتها. وفي السنة المالية 2023، يشمل ذلك تقديم 1.2 مليار دولار لمساعدة الحكومات على منع تصاعد الصراعات. ويشمل أيضاً 305 ملايين دولار لمساعدة ثلاثة بلدان على الخروج من حالة الهشاشة، و141 مليون دولار لمواصلة العمل في بيئات تشتد فيها الصراعات في بلدين. ويمكن الآن للمزيد من البلدان الحصول على هذه المساندة. وتم تخصيص 2.4 مليار دولار أخرى لصالح نافذة المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين في العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة، مع الارتباط بتقديم 920 دولارا في السنة المالية 2023.

تقدِّم مطبوعة ***تقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات*** تحليلاً شاملاً للهجرة الدولية وما تنطوي عليه من إمكانات للمساعدة في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك في جميع البلدان. ويركِّز هذا التقرير على الأشخاص الذين لا يتمتعون بجنسية البلد الذي يعيشون فيه وعددهم 184 مليون شخص حول العالم، من بينهم 37 مليون لاجئ. ومن المُرجَّح أن يكون التغيُّر الديموغرافي السريع هو المحرِّك للهجرة في المستقبل. ففي البلدان متوسطة الدخل وكذلك مرتفعة الدخل، ترتفع نسبة المسنين بسرعة لكن في الأولى يشيخ السكان قبل أن يصبحوا أغنياء. وأما البلدان منخفضة الدخل، فتشهد نمواً سكانياً لكن الكثير من الشباب يفتقرون إلى المهارات التي تتطلبها سوق العمل العالمية. وهذه الاتجاهات من شأنها أن تثير تنافساً عالمياً على العمالة وتجعل الهجرة ضرورية بشكل متزايد للبلدان من مختلف مستويات الدخل.

ويقدِّم التقرير إطاراً للاسترشاد به في وضع السياسات يستند إلى مدى توافق مهارات المهاجرين مع احتياجات بلدان المقصد، وكذلك دوافع انتقالهم والالتزامات المقابِلة بمقتضى القانون الدولي. وبموجب هذا الإطار، ينبغي للبلدان الأصلية أن تجعل هجرة العمالة جزءاً صريحاً من إستراتيجيتها الإنمائية بتصميم سياسات تستهدف تقليل تكاليف التحويلات، وتسهيل نقل المعارف من مجتمع الشتات، وبناء المهارات المطلوبة بشدة عالمياً، وتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن "هجرة العقول"، وحماية المواطنين أثناء وجودهم بالخارج ودعمهم عند عودتهم. وينبغي لبلدان المقصد أن تدير الهجرة على نحو يراعي الجانب الإستراتيجي بقدر أكبر لضمان تلبية احتياجاتها من العمالة، وأن تقدِّم حماية دولية مستدامة للاجئين من خلال السماح لهم بالتحرُّك والانتقال وإيجاد وظائف والحصول على الخدمات الوطنية حيثما كانت متاحة. كما ينبغي لهذه البلدان أن تقلل الحاجة إلى عمليات الانتقال عالية المخاطر التي تكون بسبب البؤس والعوز، مع معاملة المهاجرين بما يصون كرامتهم.

ويُعد التعاون الدولي ضرورياً لكي تصبح الهجرة محركاً قوياً للتنمية، ويشمل ذلك التعاون الثنائي لتدعيم "توافق مهارات" المهاجرين وبذل جهود متعددة الأطراف للمشاركة في تحمل تكاليف استضافة اللاجئين ولمعالجة قضية الهجرة بسبب البؤس والعوز. ويمكن لأدوات التمويل الجديدة أن تساعد البلدان على رعاية غير المواطنين بطريقة يمكن التنبؤ بها. ويتعيَّن أيضاً الاستماع إلى الأصوات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ويشمل ذلك البلدان النامية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين وكذلك المهاجرين واللاجئين أنفسهم.

الصندوق الاستئماني الشامل لتقوية قدرات الدولة وبناء السلام، الذي أُطلِق لأول مرة في عام 2008، هو الآن أكبر صندوق استئماني متعدد المانحين تابع للبنك والذي يقدِّم تمويلاً تحفيزياً للمساعدة في منع نشوب الصراعات والتصدي بسرعة للأزمات وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. وحتى عام 2022، استطاع الصندوق، منذ إنشائه، تمويل 286 منحة في 66 بلداً حيث ارتبط بتقديم أكثر من 327 مليون دولار.

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي تسبب في أزمة اللاجئين الأسرع نمواً في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، إلى تفاقم أزمة النزوح القسري العالمية. ويساند البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر البلدان متوسطة الدخل التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. ومنذ عام 2016، قدَّم البرنامج منحاً تزيد قيمتها على 851 مليون دولار مما أدى إلى تعبئة نحو 6.8 مليارات دولار في صورة تمويل ميسَّر لتحسين الأحوال المعيشية

للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. ويساعد البرنامج الأردن ولبنان على معالجة آثار استضافة اللاجئين السوريين، ومولدوفا على مساندة اللاجئين الأوكرانيين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، وكذلك كولومبيا وكوستاريكا وإكوادور على تلبية احتياجات اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. ويساند البرنامج أيضاً التنسيق فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف والأمم المتحدة والبلدان المشارِكة.

تعمل مجموعة البنك مع المنظمات المعنية بالعمل الإنساني، والتنمية، وبناء السلام، والأمن، ومؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من التفويضات التكميلية الممنوحة لنا وتدعيم تأثير أنشطتنا على أرض الواقع. ويتعاون البنك مع وكالات الأمم المتحدة في أكثر من 40 منطقة متأثرة بالأزمات مثل اليمن، مما يمكِّننا من مواصلة العمل في البيئات الأشد صعوبة. ويشمل ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تُعد شريكاً مهماً في تلبية احتياجات النازحين قسراً واللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، ولا سيما في البلدان المُؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر. ومن خلال الشراكة مع منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يكون بمقدورنا تنفيذ مشروعات في البلدان المتأثرة بالصراعات وتقديم الخدمات الحيوية للأشخاص الأكثر احتياجاً في المناطق الصعبة، مثل ميانمار وجنوب السودان واليمن.

التصدي لأزمة الغذاء العالمية مع بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل

تؤدي الصراعات والصدمات الاقتصادية والظواهر المناخية بالغة الحدة الناجمة عن تغيُّر المناخ إلى عرقلة الجهود العالمية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. وتعمل مجموعة البنك على تلبية احتياجات الأمن الغذائي العالمي الآن وعلى المدى الطويل. ومنذ أبريل/نيسان 2022، قدَّمنا ما قيمته 22 مليار دولار لمعالجة الأمن الغذائي والتغذوي، حيث تم توجيه 11 مليار دولار من هذا المبلغ لمساندة الاستجابات قصيرة الأجل و11 مليار دولار لجهود بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

وفي أعقاب أزمة الغذاء، أنشأ البنك الدولي ورئاسة مجموعة السبع التحالف العالمي للأمن الغذائي لتحفيز تقديم استجابة فورية ومنسَّقة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، دشن التحالف لوحة البيانات العالمية للأمن الغذائي والتغذوي المتاحة للجمهور والتي توفِّر معلومات جيدة التوقيت وقاعدة بيانات مشتركة لمتخذي القرار. وللمساعدة في تخفيف احتمال مواجهة أزمات في المستقبل، نعمل مع شركاء التنمية على وضع خطط للتأهُّب لمواجهة أزمات الأمن الغذائي في 26 بلداً. كما وضعنا إرشادات لتطبيق أساليب تقييم مواءمة عمليات مجموعة البنك مع اتفاق باريس في عملياتنا بقطاعي الزراعة والغذاء. وتتناول جميع التقارير القُطرية عن المناخ والتنمية تقريباً هذين القطاعين على نطاق واسع، إذ تقدِّم خيارات بشأن إصلاح السياسات والأساليب التكنولوجية لدعم الزراعة المراعية للمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على وضع خارطة طريق ليسترشد بها البنك وشركاؤنا مع قيامنا بتحويل النظام الغذائي في العالم من نموذج ينتج ثلث الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة إلى آخر يسهم في تقليل الانبعاثات ويحتجز الكربون في النباتات والتربة.

وإسهاماً في المنافع العامة العالمية، يقدِّم تقريرنا المعنون *"طي صفحة الجوائح"* إطاراً لمساعدة الحكومات والمنظمات الدولية والمانحين على توجيه الموارد المالية للوقاية من الجوائح. ومن خلال الصندوق الاستئماني "النظم الغذائية 2030"، نقدِّم الموارد لتوفير التحليلات وتجريب الخيارات المبتكرة وتمويل منصات تخفيف المخاطر للمساعدة في تحوُّل النظم الغذائية بما يضمن صحة البشر وصحة الكوكب وصحة الاقتصادات.

ضمان حصول الجميع على طاقة مستدامة

تشكِّل الانبعاثات المتصلة بالطاقة أكثر من 75% من الانبعاثات العالمية. وقد أدت الحرب على أوكرانيا إلى تقلُّبات في أسعار الطاقة وإمداداتها بمختلف أنحاء العالم، مما أثر بشكل خاص على البلدان الأشد فقراً. وأبرزت هذه الأزمة الحاجة الملحة إلى التوسع في استخدام الطاقة المتجددة للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ وضمان انتظام إمدادات الطاقة وأمنها. كما أدت التطوُّرات التكنولوجية إلى خفض تكلفة الطاقة المتجددة بشكل كبير، مما يتيح الفرصة لزيادة حصتها في مزيج الطاقة العالمي.

ويهدف البنك الدولي إلى تسريع وتيرة تحقيق تحوُّل مُنصِف وعادل في مجال الطاقة. وإننا نُعد أحد أكبر مقدِّمي التمويل لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في البلدان النامية. ففي السنوات الخمس الماضية، ارتبطنا بتقديم أكثر من 7 مليارات دولار لمشروعات توليد الطاقة المتجددة، واستثمرنا نحو 4.6 مليارات دولار لرفع كفاءة استخدام الطاقة، وساعدنا في تعبئة رؤوس الأموال الخاصة. وقمنا بزيادة مساندتنا للطاقة المتجددة من أجل توسيع سبل الحصول على الطاقة، لا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، من خلال الشبكات الصغيرة المعتمِدة على الطاقة المتجددة، وأنظمة الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء، وإمداد مرافق الرعاية الصحية والمدارس بالكهرباء بشكل مستدام باستخدام الطاقة الشمسية.

ومع ذلك، هناك 675 مليون شخص مازالوا يعيشون بدون كهرباء، ونحو 2.3 مليار شخص محرومون من الحصول على وقود الطهي النظيف. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ساعد البنك في إنشاء وصلات الكهرباء أو تحسينها لخدمة نحو 77 مليون شخص وارتبط بتقديم 5.7 مليارات دولار لتمويل برامج لتوفير الطاقة. وفي السنة المالية 2023، أطلق البنك منصة الوصول اللامركزي من خلال التوسُّع في الطاقة المتجددة والتي تهدف إلى تمكين 100 مليون شخص في أفريقيا من الحصول على الطاقة. وفي تنزانيا، ساعدنا في حصول أكثر من 4.5 ملايين شخص على الكهرباء وأضفنا وصلات جديدة لربط أكثر من 1600 منشأة للرعاية الصحية وقرابة 6 آلاف مؤسسة تعليمية؛ ويُعد ذلك أحد أسرع معدلات توسيع نطاق توفير الطاقة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء خلال العقد الماضي. وأطلقنا أيضاً منصة تبادل المعارف الخاصة بالمرافق في عام 2022 لمساعدة البلدان على تحسين أداء مرافق الكهرباء من خلال إصلاحات السياسات والإصلاحات التنظيمية والمؤسسية والمتعلقة بالحوكمة. ومن 2018 إلى 2022، قدَّم البنك تمويلاً بأكثر من 27 مليار دولار لمساندة مشروعات بها مكوّن خاص بالمرافق.

ونقيم شراكة مع برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة للمساعدة في توفير الطاقة للجميع بحلول عام 2030. ويساعد هذا البرنامج في تعميم حلول شبكات الطاقة الشمسية الصغيرة لإمداد المجتمعات المحلية النائية بكهرباء كافية لتشغيل المعدات الحيوية، مثل المعدات والأجهزة الطبية في المستشفيات، أو لضخ المياه النظيفة في المزارع. وتساند محفظة عمليات البنك للشبكات الصغيرة، التي تزيد قيمتها على 1.4 مليار دولار، أكثر من 3 آلاف شبكة صغيرة في 30 بلداً لتوفير الكهرباء لما يزيد على 13 مليون شخص

بحلول عام 2029. ويمكن أن يساعد الهيدروجين النظيف - المُنتَج باستخدام الطاقة المتجددة أو العمليات ذات الانبعاثات الغازية المنخفضة - في زيادة خفض الانبعاثات الكربونية القطاعية وخلق وظائف خضراء. وفي عام 2022، أطلق البنك شراكة الهيدروجين من أجل التنمية لتحفيز تمويل استثمارات الهيدروجين في البلدان النامية.

وفي إطار جديد بعنوان التوسُّع في استخدام المصادر المتجددة لتحقيق الخفض التدريجي لاستخدام الفحم، يحدد البنك رؤيةً لكيفية مساعدة المجتمع الدولي للبلدان النامية في التغلُّب على العوائق التي تشل التحوُّل في قطاع الكهرباء، وذلك من خلال تحفيز تنفيذ الاستثمارات المطلوبة بشكل عاجل. ويلخِّص هذا الإطار عملية التحوُّل بمجال الطاقة في ست خطوات لتسريع وتيرة استخدام طاقة نظيفة ميسورة التكلفة وآمنة ومنتظمة، مع الخفض التدريجي لاستخدام الفحم في توليد الكهرباء. وتحتاج الحكومات إلى تمويل مناخي منخفض التكلفة وميسَّر للإعداد لعملية التحوُّل، وتدعيم مرافقها وشبكاتها الكهربائية، وتنفيذ مجموعة من الاستثمارات ميسورة التكلفة في مجال الطاقة النظيفة.

ونساعد البلدان على إدارة الصناعات الاستخراجية من أجل كوكب أكثر صلاحية للعيش به، مع الإسهام في تحقيق النمو والتنمية المستدامين وحماية المجتمعات المحلية والبيئة وخفض الانبعاثات. وعلى مدى العقدين الماضيين، قدَّم البنك أكثر من 3 مليارات دولار لمساعدة الحكومات على إغلاق مناجم الفحم ومحطات الكهرباء التي تعمل به، مع ضمان إجراء تحوُّل عادل يوفِّر فرص كسب الرزق للعمال والمجتمعات المحلية ويحمي البيئة. وعملنا في مجال تحقيق التحوُّل العادل في مناطق إنتاج الفحم هو إحدى خمس أولويات محددة في إطار خطة عملنا بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2021 - 2025. وللإبقاء على الاحترار العالمي دون مستوى درجتين مئويتين، سيحتاج العالم إلى أكثر من 3 مليارات طن من المعادن والفلزات لاستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية، وتخزين تلك الطاقة وربط المستخدمين النهائيين بها. ومن خلال مبادرات مثل مبادرتنا للتعدين المراعي للاعتبارات المناخية، نساعد البلدان النامية على تنمية اقتصاداتها وتنويعها، والحد من الانبعاثات الكربونية في الإنتاج، وإضافة قيمة محلية تتجاوز التعدين، وزيادة القدرة على المنافسة والاستثمارات، وتعزيز الاستدامة والقدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ. ويعمل البنك أيضاً مع البلدان والشركاء على الحد من حرق الغاز وانبعاثات الميثان. وبالمستويات الحالية، يتسبب الحرق وحده في إطلاق ما يُقدَّر بأكثر من 350 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً. وقد اتسعت رقعة التأييد لمبادرة الوقف التام للحرق التلقائي للغاز بحلول عام 2030، التي أطلقها البنك والأمم المتحدة في عام 2015، لتشمل 35 حكومة و54 شركة في السنة المالية 2023 والتي تُعد معاً المسؤولة عن نحو ثلثي عمليات الحرق على مستوى العالم.

خلق وظائف منتجة للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك

الوظائف الجيدة هي أضمن طريق للإفلات من براثن الفقر. لكن قلة عدد الوظائف الجيدة المتاحة لا تزال تمثل مشكلة ملحة في البلدان النامية، حيث لا تشكِّل الوظائف بأجر في القطاع الرسمي سوى ثلث الوظائف ولا يزال الكثير من الأشخاص يعملون في القطاع غير الرسمي في وظائف منخفضة الإنتاجية ومتدنية الأجور وغير آمنة. وقد تفاقمت هذه التحديات بشكل أكبر بسبب أزمة جائحة كورونا وآثار تغيُّر المناخ. ويجب على البلدان إعطاء الأولوية لتحسين جودة الوظائف للمزيد من الأشخاص وتوسيع فرص النساء والشباب والمهاجرين في الحصول على وظائف جيدة مستدامة. ويؤدي التمييز والظروف الصعبة إلى إعاقة المكاسب المحتملة من انتقال العمالة عبر الحدود، في حين أن فجوات كبيرة في نواتج الوظائف بالنسبة للنساء والشباب لا تزال قائمة.

ويستثمر البنك في تحسين النواتج المتعلقة بالوظائف، وإجراء الدراسات التشخيصية بشأنها، ودعم تبادل المعارف العالمية وإعداد البحوث. وفي السنة المالية 2023، ساندنا 510 مشروعات متعلقة بالوظائف بقيمة إجمالية تبلغ نحو 87 مليار دولار. وفي كينيا، جمع برنامج لتمكين الشباب بين التعلُّم في قاعات الدراسة والخبرة في أثناء العمل والتدريب المهني، مما أسهم في حدوث ارتفاع كبير في معدلات توظيف الشباب بأجر.

وبمساندة من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين الشامل لدعم الوظائف، نستخدم مشروعات الإقراض الاستثماري كبيرة النطاق لتحسين النواتج المتعلقة بالوظائف. وفي مدغشقر، نعمل على تعزيز خلق الوظائف وجودتها من خلال سلسلة من المشروعات التي عبأت أكثر من 320 مليون دولار. ونساند أيضاً برنامج توظيف المرأة لمؤسسة التمويل الدولية والذي يقدِّم الأدوات والموارد للجهات المتعاملة مع المؤسسة لتدعيم دمج المرأة. كما يساند الصندوق الاستئماني المذكور المشروعات التي تركِّز على التحديات البيئية والمتعلقة بالتشغيل. ونساعد كمبوديا على حماية مواردها الطبيعية من خلال تعزيز الفرص في مجالي السياحة البيئية والزراعة المحافِظة على الموارد. وفي بنغلاديش، نساعد في الحد من التصريفات المسببة للتلوث ونعمل على تحسين صحة العمال وسلامتهم من خلال تحديد تكنولوجيات بديلة قابلة للتطبيق وتتسم بالكفاءة في استخدام الموارد.

ونستضيف الشراكة المسماة "حلول من أجل تشغيل الشباب"، وهي شراكة عالمية يشارك فيها القطاع الخاص بقوة والتي تدعم تشغيل الشباب وتربط أصحاب المصلحة بأكثر من 150 عملية في البنك ذات صلة بذلك. وفي يونيو/حزيران 2023، نشرت الشراكة مطبوعة العمل بلا حدود التي تقدِّم أول تحليل عالمي لاقتصاد العمل الحر غير المنتظم عبر الإنترنت. وتعمل الشراكة أيضاً مع منظمة العمل الدولية ومؤسسة "سيركل إيكونومي" على تناول تأثير الاقتصاد الدائري على الوظائف، ومع وكالة التنمية الألمانية على خلق فرص عمل في القطاعات الإبداعية.

تعزيز التجارة وتدعيم أساس تحقيق النمو في المستقبل

منذ عام 1990، أدى اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي دوراً بالغ الأهمية في خلق الوظائف، مما ساعد في انتشال أكثر من مليار شخص من براثن الفقر؛ وقد أدت التجارة دوراً فعالاً وقوياً في دعم التعافي الاقتصادي من الجائحة. وأظهرت بحوث أجراها البنك بدءاً من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 أن استمرار الطلب الخارجي على الصادرات ساعد في تعويض الانخفاضات في الطلب الداخلي ومكّن البلدان المندمجة في سلاسل القيمة العالمية، كبلدان شرق آسيا، من التعافي بوتيرة أسرع بما يصل إلى عامين مقارنةً بأقل البلدان اندماجاً. ويبحث عملنا التحليلي كيفية جعل التجارة حلاً أفضل للتصدي لتغيُّر المناخ وخلق الوظائف والتأهُّب لمواجهة الأزمات الصحية في المستقبل. وقمنا بتتبُّع التطوُّرات في لوجستيات التجارة وتسهيل حركتها، بما في ذلك الشحن البحري، من خلال سلسلة مراقبة التجارة التي نصدرها بشكل ربع سنوي. وأكّد أحدث إصدار لنا من مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، الذي نُشر في أبريل/نيسان 2023، أن حركة التجارة تعافت بشكل كبير من التشوُّهات المرتبطة بجائحة كورونا وقدَّم أفكاراً حول كيفية زيادة قدرة البلدان النامية على المنافسة من خلال الاستثمارات في لوجستيات التجارة والابتكار الرقمي.

أدت الجهود المبذولة لدعم النمو الاقتصادي إلى تجديد الاهتمام بالسياسة الصناعية وإدارة المؤسسات المملوكة للدولة التي تُعد من اللاعبين الرئيسيين في الأسواق التجارية في مختلف أنحاء العالم. وتقدِّم قاعدة بيانات "الأعمال الحكومية" الجديدة للبنك الدولي مجموعة ثرية من البيانات عن المؤسسات المملوكة للدولة العاملة في 91 بلداً والتي تُظهر أن لهذه المؤسسات تواجداً كبيراً في الصناعات الخاصة التنافسية حيث تسهم بما يقرب من نصف الوظائف والإيرادات في مجموعة تضم 30 بلداً تغطيها البيانات بشكل جيد. ورغم أن الأنشطة الاقتصادية لهذه الشركات يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في التشغيل وتوفير السلع والخدمات الأساسية مثل الطاقة، فإنها يمكن أن تفتقر كذلك إلى الكفاءة - حيث تتأثر قراراتها التجارية بالسياسة – وتتسبب في نسبة كبيرة من الدين العام. وقد تحد عملياتها من المنافسة وتعوق جهود تعبئة رأس المال الخاص للاستثمار في الأولويات الإنمائية ومنها المناخ. ويقوم البنك الدولي بمضاعفة تعاونه مع واضعي السياسات وأصحاب المصلحة بشأن هذا الموضوع الإنمائي المهم.

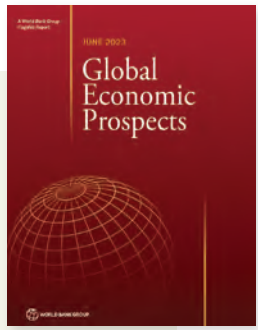

يتناول تقرير ***"الآفاق الاقتصادية العالمية"***، وهو تقرير رئيسي نصف سنوي يُنشر في يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، بالبحث التطوُّرات والآفاق والسياسات الاقتصادية العالمية مع التركيز على البلدان النامية. ويظهر إصدار يونيو/حزيران 2023 أن الاقتصاد العالمي ظل متعثراً لأكثر من ثلاث سنوات بعد بداية تفشي الجائحة، حيث يُتوقَّع أن ينمو بنسبة لا تتعدى 2.1% في عام 2023، انخفاضاً من 3.1% في عام 2022. ويقدِّم التقرير أيضاً صورة مُقلِقة للمحنة التي تواجهها أفقر 28 بلداً. فهذه البلدان، التي تعاني من وصول ديونها لمستويات قياسية، لا تنفق الآن سوى 3% من الإيرادات الحكومية على مواطنيها الأكثر احتياجاً؛ أما الجزء الأكبر من الإيرادات – قرابة النصف – فيوجه لدفع أجور الموظفين والفوائد على الديون. ويخلُص التقرير أيضاً إلى أن الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة بنوعها وحجمها اللذين سادا في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية تزيد من مخاطر حدوث أزمة مالية في البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تعاني من مواطن ضعف أساسية.

توظيف السياسة لتعزيز الاستقرار المالي والاستثمار

تواجه البلدان النامية مخاطر معقدة تقوِّض الاستقرار المالي والنمو، منها ارتفاع مستوى الدين، والتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وتغيُّر المناخ. ونساعد الجهات التنظيمية والرقابية المالية في البلدان النامية على رصد الضغوط الناشئة في المؤسسات المالية من خلال البرامج المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقييم النظم المالية في البلدان بشكل فردي وكذلك من خلال البرامج الاستشارية. ونقدِّم أيضاً إرشادات بشأن السياسات لتحسين القدرة على الصمود والشفافية حول موضوعات مثل ارتفاع مستويات حيازات البنوك المحلية من الديون السيادية، والابتكارات المالية الرقمية، والمخاطر المرتبطة بالمناخ على محافظ الاستثمار.

ستحتاج البلدان النامية إلى استثمارات بتريليونات الدولارات للتحوُّل إلى اقتصاد منخفض الكربون. ونساعد الحكومات على تحسين الحوافز لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة للاستثمارات الخضراء؛ ويشمل ذلك وضع المعايير للسندات المرتبطة بالاستدامة من خلال تعزيز الإفصاح والإبلاغ والتحقُّق من التصنيفات الائتمانية البيئية واعتمادها.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أطلقنا صندوق تمويل الدرع العالمي الجديد لمساعدة البلدان النامية على الحصول على مزيد من التمويل للتعافي من الكوارث الطبيعية والصدمات المناخية. ويبني هذا الصندوق على عمل الصندوق العالمي السابق لتمويل مواجهة المخاطر الذي قام على مدى ثلاث سنوات في 18 بلداً بتقديم منح بنحو 200 مليون دولار مع قروض من البنك الدولي بقيمة 3 مليارات دولار لتعبئة أكثر من مليار دولار من رأس المال المخاطر الخاص من خلال إعادة التأمين والسندات. وبدعم من كندا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة، يقوم الصندوق الاستئماني الجديد الذي تبلغ مخصصاته 300 مليون دولار بتنسيق تقديم المنح مع التمويل والمشورة للبلدان النامية من خلال مشروعات البنك والشركاء، مثل وكالات الأمم المتحدة وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى.

ونساعد الحكومات على تعظيم فرص التكنولوجيا المالية الرقمية وإدارة مخاطرها. وقد تناولت سلسلتنا التحليلية حول التكنولوجيا المالية ومستقبل التمويل كيف تعمل التكنولوجيا الرقمية على سد الفجوة بين خدمات الحصول على المدفوعات والخدمات المالية الأساسية الأخرى مثل الائتمان والادخار والتأمين، وهي عملية تسارعت وتيرتها بسبب الجائحة. وبحثت هذه السلسلة أيضاً القضايا المحيطة بالأصول المشفرة والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. ويبرز أحدث إصدار لنا من تقرير *المؤشر العالمي للشمول المالي* كيف أدت الخدمات المالية الرقمية إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية، إذ أظهر أن 76% من البالغين في مختلف أنحاء العالم أصبحت لديهم حسابات للمعاملات في عام 2021، ارتفاعاً من 51% في عام 2011.

وفي السنة المالية 2023، أطلقنا الصندوق الاستئماني لتمويل التنمية التابع للبنك الدولي، بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس والاتحاد الأوروبي والشؤون العالمية الكندية وأمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، بتمويل قدره 40 مليون دولار حتى الآن. وسيقوم الصندوق بتنسيق تمويل المانحين وتحسين توجيهه لتدعيم قدرة القطاع المالي على الصمود وتعزيز التمويل للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً ولمزاولة النشاط الاقتصادي وتنمية الأسواق المالية.

التصدي لأزمة التعلُّم العالمية

يمر قطاع التعليم بأزمة؛ فالتقديرات تشير إلى أن فقر التعلُّم، أي نسبة الأطفال الذين لا يمكنهم في سن العاشرة قراءة نص بسيط وفهمه، قد ارتفع من 57% إلى 70% في البلدان النامية نتيجة لجائحة كورونا، وهي أسوأ صدمة للتعليم والتعلُّم في التاريخ المسجَّل. ففي المتوسط، فقد الطلاب نحو 32 يوماً من التعلُّم مقابل كل 30 يوماً من إغلاق المدارس. وهذا الجيل من الطلاب معرَّض لخطر خسارة 21 تريليون دولار من الدخل المحتمل خلال فترة حياتهم، أو ما يعادل 17% من إجمالي الناتج المحلي العالمي حالياً. كما سيؤدي الفاقد التعليمي الذي لم يتم تعويضه إلى زيادة عدم المساواة لأن الطلاب من الأسر المعيشية الأفقر والأقل تعليماً تعرَّضوا لفاقد أكبر خلال حالات إغلاق المدارس. وتشتد حدة هذه المشكلة خاصةً بالنسبة للفتيات اللاتي يواجهن عقبات إضافية أمام الحصول على تعليم جيد، لا سيما في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

ولم يواكب التمويل المحلي للتعليم خلال العامين الماضيين الحاجة إلى تعويض الفاقد التعليمي وتسريع وتيرته. ففي مختلف البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، انخفض متوسط نصيب التعليم في الموازنات الحكومية خلال الجائحة، حيث ظل في عام 2022 دون مستوياته في عام 2019.

وتُعد الفرصة الأجدى لبناء مستقبل أفضل هي الاستثمار في التعليم؛ ففي ظل ضغوط المالية العامة، ستؤدي حماية الإنفاق الذي يكفل تحقيق مكاسب على الأمد الطويل، كالإنفاق على التعليم، إلى تعظيم الأثر المنشود.

ويضم إطارنا الشامل الخاص بتعويض الفاقد التعليمي وتسريع وتيرته إجراءات فعّالة على صعيد السياسات تتمثل في: الوصول إلى كل طفل وإبقاؤه في الدراسة، وتقييم مستويات التعلُّم بانتظام، وإعطاء الأولوية لتدريس الأساسيات، ورفع كفاءة التدريس (من خلال التعلُّم التكميلي)، والنهوض بالصحة النفسية والاجتماعية والرفاهة. ويجب على البلدان أيضاً تطوير المهارات الأساسية لطلاب ما بعد المرحلة الثانوية. وفي الكثير من البلدان، يحتاج الطلاب إلى تعليم تعويضي لاكتساب هذه المهارات وكذلك تعليم المهارات الفنية التي تتطلبها سوق العمل.

يُعد البنك الدولي أكبر مصدر للتمويل الخارجي لخدمات التعليم في البلدان النامية. ويستفيد من مشروعاتنا أكثر من 432 مليون طالب و18 مليون معلِّم، أي ما يمثل ثلث الطلاب وقرابة ربع المعلِّمين في البلدان النامية. كما أننا أيضاً أكبر هيئة مسؤولة عن إدارة تنفيذ المنح النشطة للشراكة العالمية من أجل التعليم للبلدان منخفضة الدخل، حيث ندير نحو 59% من محفظتها البالغة قيمتها 3.6 مليارات دولار.

ونساعد الحكومات على تنفيذ برامج طموحة لاستئناف عملية التعلُّم لإعادة الأطفال إلى المدارس، وتعويض الفاقد التعليمي، وضمان رفاهة الطلاب والمعلِّمين، ودعم الأطفال المهمشين، وتسريع وتيرة التقدُّم المحرز. وفي ولاية إدو بنيجيريا، نساعد حكومة الولاية على تحسين مستوى التدريس والتعلُّم في مرحلة التعليم الأساسي مع التركيز أيضاً على تنمية المهارات الرقمية ومهارات ريادة الأعمال. وفي رومانيا، نساند طلاب المرحلة الثانوية الذين ينتقلون إلى التعليم العالي، وكذلك طلاب التعليم العالي خلال سنواتهم الأولى في الجامعة، من خلال تقديم سلسلة من المنح للمؤسسات التعليمية لتطوير برامج الدعم الاجتماعي للطلاب. وفي أفغانستان، نقدِّم تمويلاً طارئاً لزيادة فرص الفتيات والفتيان في الالتحاق بالمدارس وتحسين أوضاعها، ويشمل ذلك إنشاء مرافق للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ونعمل أيضاً على الوصول إلى الأطفال المتسربين من التعليم من خلال برامج تعليمية مجتمعية.

نعمل بشكل وثيق مع اليونيسف واليونسكو وحكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومؤسسة بيل وملينداغيتس على النهوض بالتعلُّم الأساسي. وتتركز هذه الجهود في معظمها على مستوى المدارس الابتدائية، لكنها تشمل أيضاً التركيز على تنمية الطفولة المبكرة، بحيث يمكن للأطفال الذهاب إلى المدرسة وهم مستعدون للتعلم. وتشمل أيضاً البرنامج المُسرِّع الذي يعمل على التصدي لفقر التعلُّم في البلدان،

تدعيم رأس المال البشري

من المهم أن تقوم البلدان، في أثناء التصدي للأزمات العالمية المتعددة، باستثمارات لمعالجة الفجوات في رأس المال البشري، أي المعارف والمهارات والصحة الجيدة التي يحتاج إليها الأشخاص لبلوغ كامل إمكاناتهم. ويساند مشروع رأس المال البشري التابع للبنك الدولي هذه الجهود من خلال مزيج من البحوث والبيانات والتحليلات والمشاركة على الصعيدين القُطري والعالمي. ويساعد هذا المشروع، الذي يضم شبكة من 89 بلداً عضواً، واضعي السياسات على بلورة الخطط والأولويات الوطنية ويبني توافقاً في الآراء حول التصدي للتحديات العالمية من خلال الاستثمارات في رأس المال البشري. وإلى جانب الفعاليات مع مسؤولي التنسيق القُطريين من وزارات المالية وموظفي البنك، ركَّزت اجتماعاتنا الوزارية نصف السنوية في السنة المالية 2023 على معالجة الأمن الغذائي وتسريع وتيرة العمل المناخي. وقد أصبح رأس المال البشري أيضاً أحد محاور التركيز الخاصة في حزمة سياسات العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، مما يضمن التركيز على معالجة الفجوات وتعزيز الاستثمارات في البشر في البلدان الأشد فقراً.

ومنذ إطلاق مؤشر رأس المال البشري في عام 2019، قمنا بتسخير البحوث والبيانات للمساعدة في رصد نواتج رأس المال البشري وتحديد مجالات التحسين. وتقدِّم الملخصات القُطرية لمحات سريعة وتقيس التقدُّم المحرَز في كل دورة حياة لما يبلغ 172 بلداً. وهناك أكثر من 46 مراجعة جارية لرأس المال البشري تساعد الحكومات على تحديد المعوِّقات وتحسين التمويل والكفاءة في الإنفاق العام لتحقيق نواتج أفضل. ونقوم أيضاً بتنفيذ خطط بشأن رأس المال البشري لمناطق أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا. وتسلِّط هذه الأدوات الضوء على الاستثمارات والإجراءات التدخلية اللازمة، مما يدعم وضع سياسات قائمة على الشواهد بشأن رأس المال البشري.

وقدَّم تقريرنا المعنون *"الانهيار والتعافي"* أول مراجعة شاملة للبيانات العالمية عن الشباب خلال جائحة كورونا. وقد أظهر أن الجائحة عطلت تراكم رأس المال البشري في لحظات حرجة من دورة الحياة، مُتسبِّبةً في تعثُّر نمو ملايين الأطفال والشباب في البلدان النامية. وأصدرنا أيضاً ملخصات السياسات بشأن تدعيم الأمن الغذائي ورأس المال البشري والمساواة بين الجنسين وتغيُّر المناخ، مما ساعد البلدان والشركاء على دمج السياسات المتعلقة برأس المال البشري في أثناء التصدي للأزمات في ظل تقلُّص حيز المالية العامة.

يوفِّر البرنامج الشامل لرأس المال البشري، الذي تموله مؤسسة بيل وملينداغيتس والحكومة الكندية، نموذجاً تمويلياً مرناً يسمح للمانحين والشركاء بمساندة إجراء إصلاحات مؤسسية وخاصة بالسياسات أوسع نطاقاً وأكثر منهجية. وقد زوَّد البرنامج 18 بلداً في أفريقيا وجنوب آسيا بتحليلات ومساعدات فنية للتصدي للتحديات المتعلقة برأس المال البشري. كما أثرى أكثر من 15 عملية للبنك بقيمة تزيد على 4 مليارات دولار ويستفيد منها أكثر من 35 مليون شخص.

والتحالف المعني بالتعلُّم الأساسي وهو شبكة عالمية تضم أطرافاً فاعلة تلتزم بخفض معدل فقر التعلُّم بواقع النصف بحلول عام 2030، كما هو مبيَّن في الالتزام بالعمل على النهوض بالتعلُّم الأساسي. ويقوم البرنامج العالمي للتعليم العالي والمهارات، الذي تم إطلاقه بدعم من مؤسسة ماستركارد، بإعداد الشباب والبالغين لمستقبل العمل وخدمة المجتمع من خلال تحسين إمكانية الحصول على فرص ملائمة وجيدة ومنصفة لاكتساب مهارات جديدة والتعليم فيما بعد المرحلة الثانوية. ونتعاون أيضاً مع الهيئة الاستشارية العالمية لشواهد التعليم، وهي هيئة مستقلة من خبراء عالميين شكّلها البنك الدولي واليونيسف وحكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويستند تقرير الهيئة المعنون *"الأساليب الذكية"* لعام 2023 إلى 400 من تقييمات الأثر عالية الجودة ويقدِّم شواهد بشأن الإجراءات التدخلية التي تؤدي إلى تحسين مستوى تعلُّم الطلاب بشكل فعّال من حيث التكلفة. ويستند أيضاً إلى تقرير الهيئة لعام 2020 من خلال تحديث قاعدة الشواهد وتوسيعها لتغطي مجالات جديدة مهمة، منها التدخلات المتعلقة بالصحة والتغذية.

وتبلغ قيمة مشاركتنا في قطاع التعليم في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف 5 مليارات دولار، وهو ما يشكِّل نحو ربع محفظة مشروعاتنا في هذا القطاع. وتماشياً مع إستراتيجية مجموعة البنك للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، يُقر نهجنا بأن للتعليم أهمية بالغة في تقليل آثار أوضاع الهشاشة والنزوح على الأطفال والشباب ومنع وقوع الصراعات العنيفة على المدى الطويل.

الاستثمار في التنمية الرقمية للتصدي للتحديات العالمية

تساعد البنية التحتية والتكنولوجيات الرقمية البلدان على التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة الحالية وبناء القدرة على مواجهتها - بدءاً من تغيُّر المناخ والجوائح وصولاً إلى الصراعات وانعدام الأمن الغذائي- من خلال تعزيز الربط والشمول وتوفير الخدمات. لكن الرقمنة يمكن أن تفاقم أيضاً الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتعرِّض البلدان لمخاطر أكبر تتعلق بالخصوصية والأمن الإلكتروني؛ ويعمل البنك الدولي على تعظيم منافع الرقمنة مع تخفيف المخاطر المرتبطة بها. وفي أكثر من 100 بلد نامٍ، نتعاون مع الحكومات على بناء أسس قوية لازدهار الاقتصادات الرقمية. ويشمل ذلك الربط بالنطاق العريض، والبنية التحتية للبيانات الرقمية، والإجراءات الوقائية، والنمو القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمهارات والوظائف الرقمية، والارتباط بين الرقمنة والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ.

وفي أوغندا، ساعدنا في تحسين توفير البنية التحتية للاتصالات في البلاد وتيسير تكلفتها، مما أدى إلى زيادة انتشار الإنترنت بنسبة 25% مع خفض سعر خدمات الإنترنت عريضة النطاق للهواتف المحمولة بنسبة 74%. وساعدنا أيضاً في تعزيز الخدمات الحكومية من خلال مساندة رقمنة الخدمات الإلكترونية والاستثمارات في مجال الأمن الإلكتروني. وفي ملديف، نساند المنصات الرقمية التي تُمكِّن من تبادل البيانات المتصلة بالمناخ وتحسين عمليات التخطيط ووضع السياسات القائمة على البيانات بما يساعد في التخفيف من ارتفاع منسوب سطح البحر وتآكل المناطق الساحلية. وفي الأرجنتين، نساعد في تدعيم البنية التحتية للبيانات وسد الفجوة الرقمية؛ وسيتضمن ذلك تقديم تدريب على المهارات الرقمية لأكثر من 300 ألف شخص في المناطق التي لا تتوفر بها وصلات بالإنترنت مع التركيز بشكل خاص على النساء.

تُظهر بحوثنا دور التكنولوجيات والمنصات الرقمية في تعزيز الوظائف وتمكين التحوُّل الاقتصادي. وقد أظهر تقريرنا المعنون *"أفريقيا الرقمية"* أن توفُّر الإنترنت يساعد في خلق الوظائف والحد من الفقر في البلدان الأفريقية. وخلُص تقريرنا الصادر بعنوان *العمل بلا حدود* إلى أن العمل عبر الإنترنت الذي يكون غالباً بالقطاع غير الرسمي ينمو بوتيرة أسرع في البلدان النامية ويتيح فرصاً لتحقيق الشمول. وسيلزم توفير استخدام الأجهزة الرقمية مع إنترنت عالية السرعة ومنتظمة وميسورة التكلفة للفئات الأكثر احتياجاً حتى تنخرط في العمل عبر الإنترنت وتجني منافع الاقتصاد الرقمي.

وفي ظل رئاسة الهند لمجموعة العشرين، ساند البنك جهود وضع إطار مشترك بشأن البنية التحتية العامة الرقمية. كما دخلنا في شراكة مع مجموعة السبع تحت رئاسة اليابان تُعنَى بتوفير بنية تحتية رقمية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود. ونعمل مع العديد من المبادرات والصناديق الاستئمانية التي تدعم التحوُّل الرقمي مثل شراكة التنمية الرقمية، والصندوق الاستئماني متعدد المانحين للأمن الإلكتروني، ومبادرتي تحديد الهوية من أجل التنمية وتحويل المدفوعات الحكومية إلى الأفراد، وبرنامج كوريا للتنمية الرقمية.

بناء أنظمة للحماية الاجتماعية أكثر تكيُّفاً

تحمي أنظمة الحماية الاجتماعية الفعّالة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، بما في ذلك كبار السن وذوو الإعاقة، وتساعد الناس على الخروج من براثن الفقر وزيادة قدرتهم على الصمود. لكن لا تزال هناك فجوات كبيرة في التغطية، حيث تزداد الحاجة إلى المساندة في ظل الأزمات المتعددة الناشئة عن الصدمات المناخية والحرب والتضخم. وتعني التحوُّلات الديموغرافية، بما في ذلك تزايد أعداد المسنين في المجتمع والحاجة إلى وظائف جديدة في إطار التحوُّل الأخضر والاضطرابات الناجمة عن التغيُّر التكنولوجي السريع، أن البلدان بحاجة إلى سياسات وبرامج ونُهج أفضل لحماية شعوبها وتمكينهم. وتُقر إستراتيجيتنا الجديدة المسماة *"البوصلة"* بأن التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة ذو أهمية بالغة لحماية الناس من الصدمات، وبناء رأس المال البشري، وإرساء الأساس لبناء مجتمعات تتسم بالشمول والإنصاف والقدرة على الصمود. وتدعو هذه الإستراتيجية إلى اعتماد برامج الحماية الاجتماعية التكيُّفية لزيادة القدرة على مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية والصحية وانعدام الأمن الغذائي والتضخم وكذلك لضمان التحوُّل إلى اقتصاد أخضر من خلال مساندة الدخل والارتقاء بالمهارات وتعلُّم مهارات جديدة. ونساعد البلدان على تنفيذ سياسات خاصة بالمساعدات الاجتماعية وأسواق العمل والضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية وعلى توسيع نطاق أنظمة التقديم للوصول إلى المزيد من الأشخاص. وفي السنة المالية 2023، ارتبطنا بتقديم 7.3 مليارات دولار لصالح تدابير الحماية الاجتماعية، منها 4.1 مليارات دولار من المؤسسة الدولية للتنمية.

نقود الجهود المبذولة لرصد استجابات الحماية الاجتماعية في مواجهة الصدمات، ويشمل ذلك الحرب على أوكرانيا وصدمات أسعار الغذاء والوقود والأسمدة التي تفاقمت بسبب هذه الحرب. وحتى أبريل/نيسان 2023، سجَّل برنامج تتبُّع التضخم أكثر من 1,300 تدبير للحماية الاجتماعية في 178 بلداً، بما يمثل زيادة بنسبة 30% منذ ديسمبر/كانون الأول 2022. وقد قطعنا أيضاً خطوات كبيرة في مجال جمع البيانات في السنة المالية 2023، منها مؤشرات أطلس الحماية الاجتماعية للقدرة على الصمود والإنصاف فيما يخص برامج الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية والعمل.

وفي السنة المالية 2023، ساعدنا في توسيع نطاق برامج الشمول الاقتصادي وتعزيز التنسيق بين المساعدات الاجتماعية وسياسات العمل. كما ساندنا أسواق العمل لتحسين القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، حيث قمنا بتشجيع السياسات الخاصة بالوظائف الخضراء والارتقاء بالمهارات وتوافقها مع متطلبات السوق، خاصةً بالنسبة للشباب. وأتحنا الفرص للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً مع حماية ودعم العاملين بالقطاع غير الرسمي والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين، وتمكين النساء والفتيات. وأبرزنا آثار تزايد أعداد المسنين في المجتمع والتغيُّر الديموغرافي على المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي. وفي زامبيا، أدى برنامج تعليم الفتيات وتمكين المرأة وسبل كسب العيش إلى خفض معدلات التسرُّب من التعليم بين المراهقات وكذلك زيادة أرباح الأعمال بنسبة 63% من خلال مجموعات المنح والادخار النسائية. وفي ملاوي، تم توسيع نطاق برنامج التحويلات النقدية الرئيسي ليكون "قادراً على الاستجابة للصدمات"، إذ يقدِّم الإغاثة لأكثر من 100 ألف أسرة معيشية في حالة حدوث جفاف. وفي الكاميرون، ساعدنا الحكومة على بناء أنظمة

شبكات الأمان الأساسية التي تغطي قرابة ثلث الفقراء، أي 2.3 مليون شخص، من بينهم لاجئون من البلدان المتأثرة بالصراعات. كما قدَّمنا الدعم الفني لمساعدة بلدان، مثل ألبانيا والمكسيك، على توسيع نطاق تغطية أنظمة المعاشات التقاعدية لدعم السكان المسنين.

وتشمل جهودنا المعنية بالسياسات المتعلقة بالعمال المهاجرين واللاجئين شراكة المعرفة بشأن الهجرة والتنمية التي تتابع تدفقات الهجرة والتحويلات وتطوُّرات السياسات، ومركز روما للوظائف وانتقال العمالة الذي يدعم تدفقات الهجرة المنظمة والآمنة من خلال تحسين خلق الوظائف. وأظهرت هذه الشراكة أن التحويلات إلى البلدان النامية زادت في عام 2022 بنسبة تُقدَّر بنحو 5% لتصل إلى 626 مليار دولار. كما زادت تدفقات اللاجئين لا سيما بسبب الحرب على أوكرانيا؛ ومن المتوقَّع أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى زيادة الهجرة، غالباً داخل البلدان، مع احتمال أن يقع الضرر الأكبر على الفئات الأشد فقراً.

تسريع وتيرة المساواة بين الجنسين لتحقيق نمو مستدام وبناء القدرة على الصمود

يشهد العالم مجموعة غير مسبوقة من الأزمات المتشابكة ذات الآثار السلبية خاصةً على النساء والفتيات والأقليات الجنسية والجنسانية والأشخاص المهمشين. وتهدد هذه الأزمات المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالات رأس المال البشري والتمكين الاقتصادي وإبداء الرأي والولاية على النفس. وتزداد الآثار السلبية تفاقماً بسبب القوانين والسياسات التمييزية، والأعراف الاجتماعية التقييدية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وردود الفعل المتزايدة المناهِضة للمساواة بين الجنسين.

وتساعد مجموعة البنك البلدان على العمل نحو إحراز تقدُّم في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق تنمية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع. ويسترشد عملنا بإستراتيجيتنا بشأن المساواة بين الجنسين للسنوات 2016-2023 التي تسعى إلى سد الفجوات بين الرجال والنساء عبر أربع ركائز رئيسية هي: القدرات البشرية (الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية)، والوظائف، وامتلاك الأصول، وإبداء الرأي والولاية على النفس. وفي السنة المالية 2023، قامت 95% من العمليات التي يمولها البنك – بزيادة من 50% في السنة المالية 2017 - بتحديد إحدى الفجوات بين الجنسين واستحداث إجراء تدخلي لمعالجة تلك الفجوة وتتبُّع النتائج المتحققة. وفي يونيو/حزيران 2023، نشرنا مراجعاتنا التقييمية حول *المساواة بين الجنسين في التنمية ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له في عمليات البنك الدولي*، مع استعراض التقدُّم المُحرَز في هذين المجالين على مدى السنوات العشر الماضية. ومن خلال حملتنا، استضفنا سلسلة من التحليلات والشراكات والفعاليات والأحداث الرئيسية للنظر في مدى التقدُّم المُحرَز خلال الفترة ذاتها. ونواصل العمل مع أصحاب المصلحة لإثراء إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين للسنوات 2024-2030.

ومن خلال المؤسسة الدولية للتنمية، نتصدى للتحديات الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء ويشمل ذلك ما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، ورعاية الأطفال، والشمول الاقتصادي، وشغل النساء للوظائف التي تتطلب مهارات أعلى، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإصلاحات سياسة المالية العامة ونظام الموازنة. وقد ساندت موارد المؤسسة تنفيذ أكثر من 300 إجراء تقودها البلدان في المناطق المستهدفة، واستفادت منها أكثر من 700 مليون امرأة وفتاة منذ السنة المالية 2015.

ويموِّل الصندوق الشامل للمساواة بين الجنسين إجراء تقييمات الأثر لإثراء الحلول التي يمكن تكييفها من جانب الحكومات وشركاء التنمية والقطاع الخاص. ونقوم بجمع البيانات وتصنيفها من خلال بوابة بيانات النوع الاجتماعي التي توفِّر بيانات مصنَّفة حسب النوع الاجتماعي لأكثر من 900 مؤشر تغطي الجوانب الديموغرافية، والتعليم، والرعاية الصحية، والأنشطة الاقتصادية، وامتلاك الأصول، والقيادة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وغير ذلك من أجل إثراء السياسات والبرامج.

ونساعد النساء على المشاركة في النشاط الاقتصادي وتعزيز إدماجهن في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية. ونساند برامج النقد مقابل العمل، وزيادة دعم رعاية الأطفال، وخدمات الإرشاد الزراعي، وتحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية والرقمية بما في ذلك حصول الشركات التي تقودها نساء على الائتمان والسيولة. وفي صربيا، نعمل على تحسين مستوى البحث العلمي وريادة الأعمال وفرص الحصول على التمويل، مع توجيه أكثر من نصف المنح العلمية المُقدَّمة البالغ قيمتها 6.8 ملايين دولار إلى نساء. وفي بلدان مثل أنغولا ونيجيريا وتنزانيا نساعد في توفير أماكن آمنة للفتيات في المدارس وتحسين الصحة الجنسية والإنجابية لهن والعمل مع المعلِّمين على تغيير الأعراف القائمة. ومن خلال مساندتنا لمبادرة تمويل رائدات الأعمال، نساعد في إطلاق أنظمة التمويل والدعم لمؤسسات الأعمال التي تقودها وتمتلكها نساء في البلدان النامية. ومنذ عام 2018، عملت هذه المبادرة مع مئات الشركاء في أكثر من 60 بلداً لتحفيز تعبئة التمويل بالمليارات من أجل توفير التمويل والتدريب ومعالجة الفجوات النظامية في البيانات والسياسات.

يقيس التقرير المعنون ***المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023*** مدى تأثير القوانين واللوائح التنظيمية على الفرص الاقتصادية للمرأة في 190 اقتصاداً. ويسهم هذا التقرير في البحوث ومناقشات السياسات حول تمكين المرأة اقتصادياً من خلال دراسة القرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء طوال حياتهن العملية وكذلك وتيرة الإصلاح على مدى الخمسين عاماً الماضية. وهو يعرض ثمانية مؤشرات حول تفاعل النساء مع القانون خلال مراحل حياتهن ومسيرتهن المهنية، وهي: القدرة على التنقُّل، ومكان العمل، والأجور، والزواج، والوالدية، وريادة الأعمال، والأصول، والمعاش التقاعدي.

ويقدِّم الإصدار الأخير نظرة شاملة على التقدُّم المُحرَز عالمياً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في القانون. ويخلُص التقرير إلى أنه تم إحراز تقدُّم قوي منذ عام 1970، حيث تحسَّن متوسط الدرجات بنسبة 70% تقريباً من 45.8 إلى 77.1 درجة. ومع ذلك، يبدو أن الإصلاحات بدأ يصيبها الفتور؛ ففي عام 2022 انخفضت وتيرة الإصلاحات العالمية إلى أدنى مستوى لها منذ 20 عاماً. ويسلِّط التقرير الضوء على أنه يتعيَّن بذل المزيد من الجهود عالمياً لضمان أن تكون النوايا الطيبة مصحوبةً بتحقيق نتائج ملموسة.

نهدف أيضاً إلى زيادة فاعلية العمل المناخي وشموله. ففي كوستاريكا، عملنا مع الحكومة وصندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات على إجراء تحليل لأوضاع المساواة بين الجنسين لدعم مشاركة المرأة في الأنشطة التي تساعد في خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها وكذلك الحفاظ على مخزونات كربون الغابات وتعزيزها.

ونعمل على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له من خلال دعم خدمات تقديم المشورة عن بُعد، وتثقيف الآباء حول العلاقات الصحية، والتصدي للتحرش الجنسي في وسائل النقل العام، وتدريب الكوادر الصحية على تحديد الحالات وإحالتها، وتدعيم آليات جمع البيانات والإحالة. ونساعد إدارة المدارس والمعلِّمين في تنزانيا على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له بشكل أفضل. كما نعمل على التصدي لهذا النوع من العنف من خلال عمليات سياسات التنمية بطرق منها تقوية سبل الحماية القانونية وأنظمة الانتصاف.

وتلتزم مجموعة البنك بعدم التمييز وتحقيق الشمول وتكافؤ الفرص للجميع بما في ذلك الأقليات الجنسية والجنسانية. وتعالج بحوثنا ومشاركاتنا المساوئ التي تواجه الرجال والفتيان، وكذلك مواطن الضعف الناشئة عن تداخل عامل نوع الجنس مع السمات الأخرى، مثل الفقر والإثنية والإعاقة.

الاستثمار في توفير بنية تحتية مستدامة

يعمل البنك الدولي على توجيه المزيد من الاستثمارات في قطاع البنية التحتية لدعم المشروعات المستدامة عالية الجودة التي تعظِّم القيمة المضافة للمواطنين والاقتصاد والبيئة. وفي السنة المالية 2023، قدَّمنا 12.5 مليار دولار لمساندة الإنفاق على البنية التحتية في البلدان النامية. لكن مازالت هناك فجوات هائلة؛ فالبلدان النامية تحتاج إلى إنفاق نحو 4.5% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً لتمويل إجراء تحسينات أساسية في قطاعي الطاقة والنقل والقطاع الرقمي وغيرها من القطاعات، وإنفاق 2.7% أخرى من إجمالي الناتج المحلي على عمليات الصيانة والتشغيل في هذه القطاعات، ويُعد ذلك أكبر بكثير مما يمكن لأي جهة أن تسهم به.

وفي العقدين السابقين على ظهور جائحة كورونا، ارتبط القطاع الخاص بتقديم نحو 97 مليار دولار في المتوسط سنوياً لمشروعات البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. ورغم أن الجائحة كان لها تأثير كبير على مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، فإن هناك اتجاهات مُشجِّعة نحو التعافي. ويُظهر تقريرنا السنوي المعنون *مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية* أن هذه الارتباطات زادت للعام الثاني على التوالي في 2022 لتصل إلى 91.7 مليار دولار في 263 مشروعاً بزيادة نسبتها 23% عن عام 2021.

ومن خلال مزج التمويل العام والخاص والجمع بينه وبين بناء القدرات والضمانات وإدارة المخاطر، نساعد في تهيئة بيئة مواتية لاستثمار القطاع الخاص في مشروعات للبنية التحتية تراعي الاعتبارات المناخية وتكون مستدامة مالياً ومؤهلة للاستفادة من التمويل المصرفي. ويشمل ذلك منصاتنا العالمية مثل الصندوق العالمي للبنية التحتية، وبرنامج التسهيلات الاستشارية للبنية التحتية بين القطاعين العام والخاص، وشراكة الاستثمار في البنية التحتية الجيدة. ونعمل أيضاً بشكل فعّال مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لاستخدام كامل أدوات البنك الدولي، مع استمرار نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية في مساندة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في الأسواق الصعبة، بما يسمح بتنفيذ مشروعات ستكون، لولا ذلك، غير مجدية من الناحية التجارية.

وتسفر هذه الجهود عن تحقيق نتائج ملموسة. ففي كينيا، ساعدنا في إنشاء مجموعة قوية من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي يُتوقَّع أن تقوم بتعبئة 1.3 مليار دولار من رأس المال الخاص لقطاعات النقل والطاقة والتعليم والزراعة. وفي السنغال، قدَّم البنك الدولي مساندة شاملة في المراحل الأولية والنهائية - من تحديد المشروع وتصميمه ووضع هيكله حتى الإقفال المالي- لأول شبكة للنقل السريع بالحافلات الكهربائية في داكار والتي يُتوقَّع أن تعبئ 200 مليون دولار من رأس المال الخاص على مدى 15 عاماً. كما يساعد الدعم الذي يقدمه البنك الدولي الهند على دفع عملية التحوُّل في قطاع الطاقة وتنفيذ مشروعات البنية التحتية الوطنية وبناء القدرات في مجال إعادة تدوير الأصول.

الاستثمار في الطبيعة لدعم الحياة وسبل كسب العيش

نستثمر في التنمية الأكثر مراعاةً للبيئة لمساعدة البلدان على التصدي للأزمات المتشابكة المتعلقة بالتنوُّع البيولوجي والمناخ والتلوث. ونساند البلدان من خلال البيانات والتحليلات لإدراك قيمة الطبيعة واتخاذ قرارات واعية بشأن كيفية تحقيق الإدارة المستدامة للموارد البرية والبحرية وموارد المياه العذبة من أجل خلق الوظائف، وتحسين سبل كسب العيش، وتعزيز خدمات النظم الإيكولوجية، وخفض التلوث، وتخزين الكربون، وزيادة القدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ.

وفي مؤتمر الأطراف الخامس عشر بشأن التنوُّع البيولوجي الذي عُقد في ديسمبر/كانون الأول 2022، اتفقت البلدان على أهداف جديدة طموحة للإطار العالمي للتنوُّع البيولوجي حتى عام 2030. وقد أثرى البنك الدولي هذا النقاش من خلال سلسلة من العروض الموجزة عن دمج الطبيعة في سياسات التنمية للبلدان، وتوسيع نطاق التمويل، وتكامل الاستثمارات الخاصة بالطبيعة مع تلك الموجَّهة للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره. كما يثري عملنا التحليلي العمليات متعددة الأطراف الجارية، مثل المفاوضات حول إبرام معاهدة مُلزِمة قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. ويساعد التقرير المعنون "طرق الخلاص من التلوث بالمواد البلاستيكية" البلدان على تقييم التكلفة الحقيقية للمواد البلاستيكية والمنتجات البديلة، ويقدِّم إرشادات بشأن السياسات التي يمكن أن تسرِّع وتيرة التحرُّك نحو اقتصاد أكثر اعتماداً على إعادة التدوير.

وبالإضافة إلى كوننا المموِّل الرئيسي متعدد الأطراف لمشروعات التنوُّع البيولوجي، فإننا نعطي الأولوية للطبيعة في جميع القطاعات. وفي بلدان البحر الكاريبي، نقوم باستثمارات في مختلف قطاعات "الاقتصاد الأزرق" لتدعيم القدرة على الصمود وخلق الوظائف وتسريع وتيرة التعافي. وبدعم من صندوق البيئة العالمية، نقوم بجهود تجريبية لاستعادة الأراضي الرطبة في رواندا من أجل تحسين القدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ وسبل كسب العيش لما يزيد على 250 ألف شخص معرَّضين للفيضانات. ونعمل أيضاً على تعميم مراعاة الطبيعة في مختلف أنشطة عمل مجموعة البنك، بما في ذلك في إطار ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية وخطة عملنا بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2021 - 2025.

ضمان أمن المياه من أجل البشر والكوكب

واليوم، هناك أكثر من ملياري شخص يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة، و3.6 مليارات شخص إلى مرافق الصرف الصحي المأمونة، ويواجه 1.8 مليار شخص على الأقل مخاطر كبيرة من الفيضانات. ويشهد العالم تصاعداً في مخاطر الصراعات الناجمة عن المياه نظراً لتشارك البلدان في 70% من المياه العابرة للحدود الوطنية وتقلب تلك الموارد بسبب تغيّر المناخ. وبحلول عام 2050، قد يواجه الاقتصاد العالمي خسائر بقيمة 5.6 تريليونات دولار بسبب تزايد حدة نوبات الجفاف والعواصف والأمطار الغزيرة في بعض أكبر الاقتصادات في العالم. وتتفاقم هذه التحديات بسبب تزايد عدد السكان، وارتفاع الطلب على المياه من أجل الطاقة والزراعة والصناعة والاستهلاك البشري، وأزمة المناخ المتصاعِدة.

وتساند مجموعة البنك الدولي البلدان في سعيها نحو إيجاد عالم ينعم بالأمن المائي بما يعزِّز تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. ويساعد البرنامج الموحَّد لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في إثيوبيا على توسيع سبل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي من خلال ضم قطاعات المياه والصحة والتعليم والتمويل معاً. وتهدف المرحلة الثانية من البرنامج، التي بدأت في عام 2019، إلى توفير إمدادات مياه مأمونة لعدد 4.4 ملايين شخص وتحسين خدمات الصرف الصحي لما يبلغ 4.8 ملايين شخص. وفي الفلبين حيث تمثل الفيضانات مشكلة متكررة، يعمل مشروع منطقة مانيلا الكبرى لإدارة الفيضانات على تحسين مرافق البنية التحتية للصرف في المدينة، وإنشاء أنظمة للوقاية من الفيضانات، ونقل الأسر التي تقطن مناطق عشوائية إلى مناطق أخرى. وتحمي هذه التدابير أرواح أكثر من مليون شخص وسبل كسب أرزاقهم إذ يعيش الكثيرون منهم في تجمعات عشوائية على طول ممرات مائية هي الأكثر عرضة للفيضانات في المدينة. وفي طاجيكستان حيث يعتمد ما يقرب من نصف القوى العاملة في البلاد على الزراعة، ساعدنا في تحديث خدمات الري وزيادة الإنتاجية الزراعية ومستويات الدخل والأمن الغذائي. كما ساندنا استجابة حكومة هايتي للعديد من الأزمات، منها تفشي الكوليرا وإعصار ماثيو وجائحة كورونا ووقوع أحد الزلازل، وذلك من خلال مساعدة أكثر من نصف مليون شخص في المناطق الريفية على الحصول على إمدادات مياه وخدمات صرف صحي محسَّنة.

يدعِّم عملنا التحليلي العمليات التي نقوم بها، ويشمل ذلك تقريرنا المعنون *"ما الذي يخبئه المستقبل بين طياته"* الذي يتناول بالبحث طرق سد الفجوة المتزايدة في تخزين المياه الطبيعي والبشري والهجين لضمان إيجاد عالم ينعم فيه الجميع بالمياه. ويعزّز التقرير المعنون *الثروة المخفية للأمم: المياه الجوفية في أوقات تغيُّر المناخ* فهم قيمة المياه الجوفية وتكاليف سوء إدارتها والفرص المتاحة للاستفادة من إمكاناتها. ويستكشف تحليل جديد عن *الأمن المائي والهشاشة في جنوب السودان* الفرص والمفاضلات في مواءمة الاستثمارات والسياسات المتعلقة بالمياه في البلاد مع التزامها بالسلام واحتياجاتها للتكيُّف مع المناخ.

ونستضيف مبادرتين عالميتين: الشراكة العالمية للأمن المائي وخدمات الصرف الصحي التي تجمع الشركاء الثنائيين لمساعدة البلدان على العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، ومجموعة الموارد المائية 2030، وهي شراكة عالمية بين القطاعين العام والخاص من أجل الأمن المائي.

وتوفر هذه المبادرات منبراً عالمياً لتسريع وتيرة التحرك على المستويين العالمي والقُطري لضمان الأمن المائي للبشر وكوكب الأرض.

مساندة إقامة شبكات نقل أكثر مراعاةً للبيئة وقدرةً على الصمود

تربط وسائل النقل الناس بأماكن العمل ومرافق التعليم والرعاية الصحية وكذلك بالفرص، لكنها في الوقت ذاته تلحق أضراراً بالغة بالبشر وكوكب الأرض من خلال تزايد الانبعاثات العالمية وتلوث الهواء والوفيات الناجمة عن حوادث السير.

ويعمل البنك مع البلدان النامية على تغيير سلوكيات التنقُّل وتوسيع نطاق حلول النقل التي تُمكِّن من تحرُّك الأفراد ونقل البضائع بطريقة آمنة وأقل تسبباً في التلوث. ونحن أكبر مُقدِّم للتمويل الإنمائي لقطاع النقل على مستوى العالم؛ ففي السنة المالية 2023 ارتبط البنك بتقديم 2.8 مليار دولار لتمويل مشروعات متعلقة بالنقل في مختلف أنحاء العالم، وقد حقق 56% منها منافع مناخية مشتركة.

ونعمل على زيادة تمكين البلدان النامية من استخدام النقل بالمركبات الكهربائية ونساعد البلدان على تقييم مدى جاهزيتها لذلك. وتُعد كهربة أساطيل حافلات النقل العام وكذلك المركبات ذات العجلتين أو الثلاث عجلات طريقتين فعّالتين لبدء هذا التحوُّل. وفي السنغال، سيقوم المشروع التجريبي للنقل السريع بالحافلات في داكار قريباً بإدخال أول أسطول من الحافلات التي تعمل بالكهرباء بشكل كامل في أفريقيا.

ونستفيد أيضاً من صندوقنا العالمي الجديد للحد من الانبعاثات الكربونية لقطاع النقل في زيادة تسريع وتيرة توجيه عمليات الابتكار والاستثمار نحو حلول التنقُّل منخفضة الكربون في البلدان النامية. وقد قدَّم الصندوق، في عامه الأول، منحاً لسبعة برامج تعمل على تحفيز الاستثمارات في مجال التنقُّل المستدام. ومن خلال هذا الصندوق الجديد، نساعد البلدان على الاستعداد لكهربة آلاف الحافلات وتحسين خيارات النقل العام في المدن وإنشاء صناديق تمويل إقليمية لتحديث أسطول المركبات والنهوض بأنشطة التنقُّل منعدمة الانبعاثات.

ويمتد عملنا في قطاع النقل ليشمل السلامة على الطرق كذلك، حيث يقع بالبلدان النامية أكثر من 90% من وفيات حوادث السير التي تبلغ قرابة 1.4 مليون حالة وفاة سنوياً على مستوى العالم، وإن كانت تمتلك أقل من 60% من المركبات الآلية في العالم. ونعمل على تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في خفض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق إلى النصف بحلول عام 2030 من خلال مساندة البحوث والبرامج المُقدَّمة من الصندوق العالمي للسلامة على الطرق. وقد أنجز هذا الصندوق مؤخراً تقييمات السلامة لما يزيد على 1800 كم من البنية التحتية للطرق في الأرجنتين والصين وإثيوبيا وغانا والهند والفلبين وفييتنام، وذلك للاسترشاد بها في مشروعات للبنك للاستثمار في قطاع النقل بقيمة تساوى 2.3 مليار دولار وضمان أن تمثل السلامة معياراً رئيسياً ومحورياً في خطط مشروعاتنا.

وقد أثرت الاضطرابات الأخيرة في الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد تأثيراً شديداً على الاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي، لا سيما لأشد سكان العالم فقراً. ونساعد البلدان على تطوير أنظمة للخدمات اللوجستية أكثر

قدرة على الصمود وكفاءة من خلال الاستثمار في إقامة بنية تحتية جيدة، ودعم رقمنة قطاع نقل البضائع، وتسهيل التكامل الإقليمي والتجارة عبر الحدود. ويحدد *مؤشرنا لأداء موانئ الحاويات*، الذي يُنشر سنوياً، السياسات المهمة - مثل الرقمنة - التي تساعد في رفع كفاءة الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد. وفي أفريقيا، يتزايد تركيزنا على برامج الممرات الإقليمية، بما في ذلك مشروعات الربط عبر التجارة وشبكات النقل في منطقة القرن الأفريقي التي ستعزز القدرة على الصمود على امتداد سلسلة الإمداد وستساعد في خفض أسعار الغذاء.

تمهيد الطريق لتحقيق تعافٍ من الكوارث قادر على الصمود

لا تزال الزلازل والأعاصير ونوبات الجفاف والفيضانات والثورات البركانية تعصف بالفئات الأكثر احتياجاً في العالم. ففي أعقاب وقوع كارثة ما، يتحتم على الأطراف المعنية التحرُّك بسرعة. وتُمكِّن التقييمات السريعة والدقيقة لآثار الكوارث من سرعة تعبئة أموال الإغاثة وتخصيصها بكفاءة، وهو ما يُعد بالغ الأهمية في توجيه جهود التعافي وإعادة الإعمار وإثراء الاستثمارات في إعادة البناء والتكيُّف مع تغيُّر المناخ. وقد طوَّر البنك، بدعم من الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها، منهجية التقدير الشامل السريع للأضرار فيما بعد وقوع الكوارث، وهي طريقة ذات فعالية أكبر من حيث التكلفة لتقييم الأضرار الاقتصادية بسرعة بعد وقوع أي كارثة. ويمكن أن تقدِّم تقديرات موثوقاً بها ودقيقة لتوزيع الأضرار المادية حسب المناطق والقطاعات في غضون أسبوعين، مما يساعد في توجيه الموارد بكفاءة إلى حيث تمس الحاجة إليها بشكل عاجل. وقد أجرينا هذه التقييمات لباكستان وسوريا وتركيا في أعقاب وقوع زلازل وفيضانات بكل منها. وقد مكَّنت هذه المنهجية، منذ عام 2022، بشكل مباشر من تعبئة ما يزيد على 500 مليون دولار من نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية. ويسهم الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها أيضاً في قاعدة المعارف العالمية لإدارة مخاطر الكوارث من خلال عمله المعني بالحلول القائمة على الطبيعة وخدمات الرصد المائي والمناخي والإدارة الشاملة للكوارث؛ كما يقوم بتبادل هذه الخبرات من خلال فعاليات مثل المنتدى العالمي لفهم المخاطر.

بناء مدن أكثر استدامة وشمولاً

تضم المدن 56% من سكان العالم وهو رقم يُتوقَّع ارتفاعه إلى 70% بحلول عام 2050، كما تضم أكثر من 80% من النشاط الاقتصادي العالمي. وهي أيضاً تتحمّل العبء الأكبر للأزمات مثل الجوائح والصراعات والنزوح وتغيُّر المناخ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المخاطر وأوجه عدم المساواة. وقد خلُص تقريرنا المعنون *الازدهار* إلى أنه على الرغم من أن المدن في البلدان مرتفعة الدخل وبلدان الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل تسهم بشكل كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، فإن المدن في البلدان الأقل دخلاً تعاني أكثر من غيرها من الصدمات والضغوط المرتبطة بالمناخ بسبب سوء التعامل مع ضغوط التوسُّع الحضري. ويؤدي ذلك إلى التمدُّد العشوائي، وبناء المنازل ومؤسسات الأعمال في مناطق

محفوفة بالمخاطر، وحدوث اختناق مروري، وزيادة الانبعاثات. وبوصفنا أكبر مُموِّل متعدد الأطراف في العالم لمشروعات التنمية الحضرية المستدامة، فإننا نساند عمليات التنمية المراعية للمناخ ونعمل مع المدن والحكومات الوطنية على إنشاء أُطر ومؤسسات مالية قوية. كما نساعد المدن على تحسين مرافق البنية التحتية والخدمات، واجتذاب الاستثمار، وخفض الانبعاثات، والتكيُّف مع المخاطر المناخية، وتشجيع بناء اقتصادات شاملة للجميع ومنخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على تحمُّل تغيُّر المناخ ومستدامة. وفي ملديف، نعمل على تدعيم قدرة البنية التحتية والمباني والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه مخاطر المناخ والكوارث. ونقوم بتوسيع مساندتنا للخدمات الحضرية في رواندا إلى خارج العاصمة كيغالي لتشمل المدن الثانوية، مع المساعدة كذلك في تحسين القدرة على الصمود من خلال الإدارة المتكاملة للفيضانات وإعادة تأهيل الأراضي الرطبة والحلول القائمة على الطبيعة. وبالتعاون مع الحكومة اليابانية ومدينة هيروشيما، شاركنا في عقد ندوة دولية من خلال مركز طوكيو للتعلُّم من أجل التنمية في مارس/آذار 2023 والتي ضمّت مسؤولين رفيعي المستوى وخبراء فنيين لتبادل أفضل الممارسات في معالجة الصراعات والتصدي لتغيُّر المناخ والجوائح. ونجري أيضاً بحوثاً حول التنمية الحضرية المستدامة من خلال، على سبيل المثال، مراجعات التوسُّع الحضري والتقارير القُطرية عن المناخ والتنمية وغيرها من التحليلات، مما يوفِّر أُطراً لقادة المدن لتحديد تشوُّهات السياسات وتحليل أولويات الاستثمارات. ومن خلال مبادرات مثل برنامج قدرة المدن على الصمود وبرنامج شراكة المدن وصندوق سد فجوات تمويل الأنشطة المناخية بالمدن ومبادرة الجدارة الائتمانية للمدن، نساعد المدن على إجراء دراسات تشخيصية مهمة، وإعداد مجموعات يمكن الاستثمار فيها من المشروعات وعمليات الاستثمار، وتحسين الجدارة الائتمانية، وتعبئة التمويل لبناء القدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ والكوارث.

بناء الاستدامة الاجتماعية لتحقيق نواتج إنمائية أفضل

يعمل البنك على تعزيز التماسك الاجتماعي لبناء الثقة ومساعدة المجتمعات المحلية على العمل معاً لمعالجة قضايا التنمية المعقدة مثل الهجرة وتغيُّر المناخ. وفي الفلبين، قمنا من خلال مشاركتنا في ميندناو بجمع المجموعات المنخرطة في الصراع لتخصيص الموارد وحل المشكلات بشكل جماعي. وفي منطقة الساحل، نساعد في حل النزاعات بين المزارعين والرعاة مع القيام أيضاً بتقوية علاقاتهم مع الحكومة المحلية.

ونحن نرى أن الشمول يعني أكثر من مجرد الحصول على الخدمات والنفاذ إلى الأسواق؛ فهو يعني أيضاً تمكين الأشخاص من المشاركة في المجتمع والانخراط في التنمية التي تؤثر على حياتهم. ويُمكِّن برنامج تمويل العمل المناخي بقيادة المجتمعات المحلية من إقامة شراكات بين المواطنين وأجهزة الحكم المحلي لتقييم المخاطر المناخية وتحديد حلول شاملة ومصممة خصيصاً. وفي بنغلاديش، يقوم مشروع نوتون جيبون بتقييم الظواهر المناخية بالغة الحدة والمجتمعات المحلية من خلال التحليلات التشاركية للمخاطر التي يُسترشد بها في تحديد مواقع وتصميم المراكز المجتمعية والطرق الريفية والآبار الأنبوبية وغيرها من الأعمال. ونقوم أيضاً بتدعيم كيفية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها من خلال السماح لجميع أصحاب المصلحة بإبداء آرائهم والاستماع إلى أصواتهم، مما يؤدي إلى بناء الثقة وإضفاء الشرعية على العملية. ويشمل ذلك الجهود المبذولة للتحوُّل عن استخدام أنواع الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنصِفة.

ونعمل على تعزيز القدرة على الصمود داخل المجتمعات المحلية حتى يتمكَّن الجميع، بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة، من تحمُّل الصدمات بشكل آمن وحماية سلامتهم الثقافية. وفي الأرجنتين، تعاونا مع الوزارة الوطنية للإنتاج والعمل لتدعيم مكاتب التشغيل في جميع أنحاء البلاد للتصدي بشكل أفضل للتحديات التي تواجهها النساء في الحصول على التدريب ودخول سوق العمل الرسمية. وقد عمل المشروع أيضاً على التصدي للتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون والأفراد من مجتمع الميم. وبالإضافة إلى ذلك، نساعد البلدان على تقوية الأُطر التنظيمية البيئية والاجتماعية وكذلك القدرات المؤسسية *(انظر الصفحة 78)*.

ومن خلال الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية، نعمل على إعلاء أصوات المجتمعات المحلية الأكثر تهميشاً بطرق منهجية. ويشمل ذلك الدعوة لتقديم المقترحات بشأن المساءلة الخضراء التي تولي المواطنين والمجتمع المدني دوراً محورياً في التمويل المناخي لتوجيه التمويل وتنفيذ الحلول وإخضاع واضعي السياسات للمساءلة بما يحقق الفاعلية والإنصاف في العمل المناخي.

ونجمع بشكل فعّال بين التكنولوجيا والمرونة لإعلاء أصوات المواطنين عند اتخاذ القرارات. وتستكشف التكنولوجيا المدنية طرقاً متنوعة لإثراء حلقة استقاء الآراء التقييمية من خلال الابتكار الرقمي وإشراك المواطنين والمجتمعات المحلية وجماعات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام لإيجاد حلول إنمائية وتحسين مستوى تقديم الخدمات. ويعمل البنك على إتاحة هذه الأدوات مع ضمان محو الأمية الرقمية في المجتمعات المحلية الأكثر احتياجاً وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين.

تدعيم المؤسسات العامة وتحسين نظم الحوكمة

تلعب الحكومات دوراً بالغ الأهمية في حماية المواطنين وصياغة مستقبل أفضل لهم، لا سيما خلال أوقات الأزمات. ويعمل البنك الدولي مع البلدان على تدعيم فعالية المؤسسات العامة وشمولها ومساءلتها، وهو ما يُعد ضرورياً لضمان تحقيق تنمية عادلة ومستدامة، لا سيما في ظل الاحتياجات المتزايدة وتشديد الحيز المتاح في المالية العامة. وتُمكِّن مساندتنا البلدان من تعزيز إنتاجية القطاع العام، واستغلال التكنولوجيا في تقديم الخدمات العامة، والحد من الفساد، وتحسين التعامل مع الكوارث المرتبطة بالمناخ والصدمات الأخرى.

وفي يناير/كانون الثاني 2023، أنشأنا مركزاً جديداً للبيانات عن أنماط الحكومات والحوكمة في البلدان النامية. وسيدعم هذا المركز مستودعاً للدراسات التحليلية الرئيسية على المستويات العالمية والإقليمية والقُطرية التي تغطي قضايا الحوكمة مثل توزيع السلطة والمصالح والموارد وكذلك القدرات التنظيمية والعمليات الفنية والأنظمة. وستشمل هذه الدراسات تقييم ومراجعة الأداء المؤسسي على المستوى القُطري واللذين سيقدِّمان إرشادات بشأن إجراء مراجعات للمؤسسات العامة بما يؤثر في الحوار بشأن السياسات ويثري المشاركة القُطرية.

وقد طوَّرنا العديد من الأدوات ومجموعات البيانات لمساندة إجراء إصلاحات فعّالة للسياسات. ويعطي مؤشر استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لعام 2022 نظرة فاحصة عن مدى الاستقلالية القانونية والتشغيلية التي تتمتع بها المؤسسات الحيوية في أكثر من 100 بلد. كما أطلقنا مؤشر نضج *التكنولوجيا الحكومية لعام 2022* الذي يقيِّم مدى قيام الحكومات في 198 اقتصاداً باستخدام التكنولوجيا لتحسين تقديم الخدمات العامة وتقوية مشاركة المواطنين. وتشكِّل مؤشرات البيروقراطية في العالم مجموعة البيانات العالمية الأكثر شمولاً عن التشغيل والأجور في القطاع العام، إذ تضم 192 مؤشراً من 200 اقتصاد.

وتحتوي *قاعدة البيانات العالمية للمشتريات العامة* على معلومات عن القوانين واللوائح التنظيمية واستخدام المشتريات الحكومية الإلكترونية من أكثر من 200 اقتصاد. كما تُمكِّن منصتنا *لمكافحة الفساد والشفافية في مجال المشتريات* المستخدمين من متابعة البيانات وتحليلها لتدعيم كفاءة المشتريات العامة ونزاهتها.

يمكن أن يتسبب الفساد في إزهاق الأرواح وتقليص الحصول على الخدمات الأساسية وتفاقم التفاوت وعدم المساواة؛ وغالباً ما يضر ذلك الفقراء أكثر من غيرهم. ومن خلال عملنا في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، نساعد البلدان على تحسين جهود كشف الفساد وردعه في أقرب وقت ممكن من خلال استكشاف التغيُّرات في الاتجاهات والتحديات الناشئة والتكنولوجيات الجديدة.

أطلس أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 هو منصة تقدِّم سرداً قصصياً تفاعلياً وعروضاً مرئية للبيانات لبحث أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2015. ولأننا تجاوزنا منتصف المدة المُستهدَف خلالها تحقيق هذه الأهداف وهي حلول عام 2030، فقد حذرت الأمم المتحدة من أن بلوغ هذه الأهداف أصبح في خطر. ويبرز الأطلس الاتجاهات داخل كل هدف ويهدف إلى التحفيز على العمل الجماعي لإنهاء الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان أن ينعم جميع الناس بالسلام والرخاء بحلول عام 2030.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/topics.**

تعزيز التمويل المستدام وأسواق رأس المال

قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتعبئة التمويل للبلدان متوسطة الدخل على مدى أكثر من 75 عاماً، حيث استطاع تعبئة ما يزيد على تريليون دولار من مستثمري القطاع الخاص منذ إصدار أول سند له في عام 1947. ويعمل البنك مع المستثمرين من خلال إصداره لسندات التنمية المستدامة مما يساعد في ربط الاستثمار بأهداف التنمية المستدامة وكذلك، بشكل متزايد، الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة؛ ويهتم المستثمرون أيضاً بكيفية إسهام استثماراتهم في معالجة قضايا مثل العمل المناخي والتنوُّع البيولوجي والمساواة بين الجنسين. وتنشر وحدة خدمات الخزانة التابعة للبنك الدولي تقرير التأثير السنوي للمستثمرين الذي يلخِّص نتائج المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ وتَرِد هنا أيضاً أبرز أنشطة إصدارات الوحدة في هذه السنة المالية.

في السنة المالية 2023، استفاد البنك الدولي للإنشاء والتعمير من درجة تصنيفه الائتماني الممتاز من الفئة AAA ومكانته القوية في الأسواق لتعبئة نحو 43 مليار دولار من سندات التنمية المستدامة التي تم إصدارها بمجموعة متنوعة من الهياكل وآجال الاستحقاق. ويصدر البنك، في إطار برنامجه التمويلي، سندات للاستدامة وسندات خضراء. ومنذ إصدار أول سند أخضر مُصنَّف على الإطلاق في عام 2008، أصدر البنك سندات مُصنَّفة بقيمة تبلغ قرابه 290 مليار دولار، منها سندات خضراء بقيمة 18 مليار دولار. وبالنسبة للسندات الخضراء، يخصص البنك مبالغ مُعادِلة لقيمة السندات لتمويل الأنشطة المؤهلة التي تتصدى لتغيُّر المناخ. وقد قمنا بتوسيع نطاق نهجنا لإصدار سندات التنمية المستدامة التي تساند جميع أنشطتنا؛ واليوم، البنك هو أكبر مُصدِر لهذه السندات ويستخدم الأموال التي تتم تعبئتها من أسواق رأس المال في مساندة الأنشطة الإنمائية في البلدان الأعضاء.

وتقوم المؤسسة الدولية للتنمية، منذ أول إصدار لها في أسواق رأس المال في عام 2018 بطرح سند بقيمة 1.5 مليار دولار بالدولار الأمريكي، ببناء تواجدها في الأسواق لدعم توفير برنامج تمويلي أكبر من خلال إصدار السندات بآجال استحقاق وعملات مختلفة، منها اليورو والجنيه الإسترليني والكرونة السويدية والكرون النرويجي. ويُمكِّن التصنيف الائتماني الممتاز للمؤسسة من الفئة AAA من إصدار سندات التنمية المستدامة التي تعزِّز مساهمات البلدان المساهِمة لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على التصدي للقضايا الأكثر إلحاحاً. وفي السنة المالية 2023، أصدرت المؤسسة سندات بقيمة ملياري دولار تقريباً.

مساندة العمل المناخي وأنشطة صون الطبيعة والأولويات الإنمائية الأخرى من خلال أسواق رأس المال

في إطار الجهود المبذولة لتعبئة رأس المال من أسواق رأس المال، واصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير تبادل الرأي مع مستثمري السندات في السنة المالية 2023 حول كيفية قيامنا بتعميم العمل المناخي ودمج الاعتبارات المناخية والاستدامة في جميع أنشطة عملنا مع البلدان. وتبادلنا الرأي أيضاً مع المستثمرين بشأن الأولويات الإنمائية مثل التنوُّع البيولوجي والتعليم وتغيُّر المناخ والسلامة على الطرق والمياه.

وبعد إصدار أول سند من نوعه قائم على النواتج لصون الحياة البرية في مارس/آذار 2022، أصدرنا سنداً آخر قائماً على النواتج في مارس/آذار 2023، وهو سند مربوط بخفض الانبعاثات وبأجل استحقاق خمس سنوات والذي وفَّر تمويلاً إضافياً من مستثمري القطاع الخاص لمشروع لتنقية المياه في فييتنام. ويحصل مستثمرو السندات، بدلاً من القسائم العادية، على عائد مربوط بالأرصدة الكربونية الناتجة عن المشروع. ويُمكِّن هذا النهج الجديد من تعبئة تمويل مسبق لأي مشروع يركِّز على المناخ من خلال توريق إيرادات مبيعات الاعتمادات الكربونية المستقبلية ونقل مخاطر أداء المشروع إلى مستثمري السندات. وسيؤدي مشروع التنقية إلى توفير المياه النظيفة لمليوني طفل في فييتنام وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بما يقرب من 6 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون على مدى 10 سنوات.

تنمية أسواق رأسمال مستدامة

يقدِّم البنك المساعدة الفنية للبلدان لإقامة أسواق لرأس المال وأنظمة مالية أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة، وتسهيل إيجاد حلول تستند إلى آليات السوق، وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة وتوجيهها نحو تحقيق الأولويات البيئية والاجتماعية. فبعد العمل مع كولومبيا على إصدار أول سند أخضر سيادي لها، وذلك بالمساعدة في إعداد تصنيف وطني أخضر لتحديد المشروعات والأنشطة التي يمكن أن تدعمها هذه السندات، ساعدنا في إعداد تقريرها عن تأثير ما بعد الإصدار في السنة المالية 2023. وقدَّمنا أيضاً مساعدة فنية لإعداد تقارير تأثير ما بعد الإصدار لكل من مصر وإندونيسيا وكذلك لمؤسسة "بي تي إندونيسيا لتمويل مشروعات البنية التحتية" المملوكة للدولة. وفي السنة المالية 2023 أيضاً، قدَّمنا مساعدة فنية للحكومة الهندية في إنشاء برنامج للسندات الخضراء السيادية، مما ساعدها على تعبئة ما يعادل نحو ملياري دولار بالروبية الهندية في أسواق رأس المال المحلية من خلال إصدار سندين أخضرين. وستساعد هذه السندات في تمويل إنتاج الطاقة المتجددة وكهربة شبكات النقل في عموم البلاد. واستفاد البنك أيضاً من خبراته في أسواق رأس المال بتحليل خيارات التمويل المناخي، ومنها السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة، من خلال تقاريرنا القُطرية عن المناخ والتنمية؛ وفي السنة المالية 2023، أجرينا هذه التحليلات لكل من ملاوي وجنوب أفريقيا وبلدان منطقة الساحل.

إثراء معلومات البلدان عن الأدوات والحلول المالية

قبل التوقُّف عن العمل بسعر ليبور في جميع قروض البنك الدولي والتحوُّل إلى استخدام أسعار مرجعية بديلة في يوليو/تموز 2023، نفّذت وحدة خدمات الخزانة التابعة لنا معاملات لتثبيت أسعار الفائدة بقيمة تتجاوز 1.3 مليار دولار في السنة المالية 2023، مع العمل مع البلدان المتعاملة معنا لاستخدام خيارات إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة حيثما أمكن عند الحصول على قروض جديدة. وشمل ذلك مشاركتنا مع أرمينيا وجورجيا لتثبيت أسعار الفائدة تلقائياً عند صرف قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير الأخيرة لتمويل تحقيق تعافٍ أخضر وشامل للجميع. كما قدَّمنا مساعدات لبناء القدرات وتدريباً على إدارة المخاطر المالية للمسؤولين الحكوميين في بوتان وبوتسوانا والبرازيل وكينيا وملديف وموزامبيق وناميبيا ومقدونيا الشمالية وباكستان وبيرو وجنوب أفريقيا.

وساعدنا البلدان على تأمين الحصول على تمويل مناخي ميسَّر من خلال هيكلة حِزَم تمويلية مختلطة للاستثمارات. وفي السنة المالية 2023، شمل ذلك تقديم قروض كبيرة جمعت بين التمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتلقي قروض ميسَّرة من صناديق مختلفة للعمل المناخي لتغطية الاستثمارات في الطاقة المتجددة بجنوب أفريقيا وبناء القدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ في جمهورية الكونغو. وفي تنزانيا، قمنا بهيكلة قرض لسياسات التنمية بقيمة 500 مليون دولار، وهو الأكبر في تاريخ البلاد، من خلال المزج بين موارد التمويل من الأداة الجديدة للمؤسسة الدولية للتنمية الخاصة بالقروض ذات آجال الاستحقاق القصيرة الميسَّرة للغاية وقرض عادي من النافذة الموسَّعة للمؤسسة (بناءً على الشروط المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير). كما قمنا بتصميم وتنفيذ الأداة الجديدة لتمويل المشروعات الاستثمارية مع خيار السحب المؤجَّل والتي توفِّر تمويل النفقات المخصصة في حال الصدمات؛ وقدَّم هذا المشروع التجريبي دعماً خاصاً بالسيولة لصندوق ضمان الودائع في البنوك الرومانية.

إدارة مخاطر الكوارث من خلال أسواق رأس المال العالمية

يساعد البنك البلدان على زيادة قدرة المالية العامة على مواجهة الكوارث من خلال تحسين فرص وصولها إلى أسواق إعادة التأمين ورأس المال. وتعمل وحدة خدمات الخزانة التابعة لنا مع الحكومات على إعداد وتنفيذ عمليات تحويل المخاطر قبل وقوع حدث كارثي. وفي مارس/آذار 2023، نفّذنا عملية مشتركة لسندات ومبادلات التأمين ضد الكوارث والتي توفِّر لشيلي تغطية تأمينية بقيمة 630 مليون دولار - 350 مليون دولار من سندات التأمين ضد الكوارث و280 مليون دولار من المبادلات المتعلقة بالكوارث - ضد أحداث الزلازل بالغة الشدة لمدة ثلاث سنوات. وكان هذا هو الإصدار التاسع عشر للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من سندات التأمين ضد الكوارث، والعملية الثانية لتحويل مخاطر الكوارث بالنسبة لشيلي، وأول سند للبنك الدولي وكذلك أول سند للتأمين ضد الكوارث يتم قيده في بورصة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين.

وحتى يونيو/حزيران 2023، ساعدنا البلدان على تحويل 5.8 مليارات دولار ضد مخاطر الكوارث إلى الأسواق الدولية؛ ويشمل هذا المبلغ 1.3 مليار دولار في شكل سندات ومبادلات للتأمين ضد الكوارث صادرة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير مازالت متداولة والتي تعالج مخاطر الزلازل والأعاصير في شيلي وجامايكا والمكسيك.

بناء قدرات القطاع العام وإدارة أصوله

يساند برنامج المشورة والإدارة بشأن الاحتياطيات التابع لوحدة خدمات الخزانة بالبنك الدولي مؤسسات إدارة الأصول العامة في مختلف أنحاء العالم من خلال تقديم الخدمات الاستشارية وتدريب المسؤولين التنفيذيين وخدمات إدارة الأصول؛ ويتم ذلك كله من خلال شبكة عالمية من الممارسين. ويخدم البرنامج 72 من البنوك المركزية وصناديق المعاشات التقاعدية العامة وصناديق الثروات السيادية والمؤسسات المالية الدولية، منها ستة في بلدان منخفضة الدخل وستة في بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ويقوم الصندوق الاستئماني للبرنامج بتوسيع العضوية لتشمل البنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام الأخرى في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية أو المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف التي لا يمكنها المشاركة بخلاف ذلك.

يدير البنك أيضاً نحو 82 مليار دولار لصالح صناديق استئمانية وجهات خارجية متعاملة معه، بما في ذلك مؤسسات القطاع الرسمي الأخرى. وأصدرنا تقريرنا الافتتاحي عن تأثير إستراتيجيتنا المُخصصة لأدوات الدخل الثابت المستدام التي تركِّز على تفويضات إدارة الأصول للصناديق الاستئمانية التي يديرها البنك.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **treasury.worldbank.org.**

العمل مع الشركاء على تحقيق الأولويات المشتركة

تعمل مجموعة البنك الدولي مع المؤسسات متعددة الأطراف وشركاء التنمية الثنائيين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الخيري والمراكز البحثية والبرلمانيين وأصحاب المصلحة الآخرين على التصدي للتحديات العالمية، ومساندة المنافع العامة العالمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة. وتأخذ شراكاتنا، على المستويات القُطرية والإقليمية والقطاعية والعالمية، شكل الحوار وتبادل المعارف والتعاون في العمليات.

الشراكات مع المؤسسات متعددة الأطراف

نعمل بشكل وثيق مع مجموعة السبع ومجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على معالجة الأولويات الإنمائية للبلدان والتصدي للتحديات العالمية. وفي قمة بالي المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أعرب قادة بلدان مجموعة العشرين عن دعمهم لاستجابات مجموعة البنك في مجال الأمن الغذائي ويشمل ذلك الارتباط بتقديم 30 مليار دولار لمعالجة الأمن الغذائي والتغذوي. كما رحبوا بإنشاء صندوق الوقاية من الجوائح، الذي يستضيفه البنك الدولي، لمعالجة الفجوات الحرجة في جهود الوقاية من تفشي الجوائح والتأهُّب لمواجهتها والتصدي لها. وقد استطاع الصندوق بالفعل تعبئة مساهمات أولية بقيمة ملياري دولار، منها 700 مليون دولار من الولايات المتحدة. وفي ظل الرئاستين الإندونيسية والهندية لمجموعة العشرين، ناقشنا خيارات تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المراجعة المستقلة لمجموعة العشرين لأُطر كفاية رأس المال لبنوك التنمية متعددة الأطراف، مما أدى إلى إدراج جزء في تقريرنا المعنون "تطوُّر مجموعة البنك" في أبريل/نيسان 2023. كما شاركنا مع صندوق النقد الدولي والهند (التي ترأس مجموعة العشرين) في رئاسة المائدة المستديرة العالمية بشأن الديون السيادية لتسريع وتيرة عمليات إعادة هيكلة الديون، بما في ذلك الإطار المشترك لمجموعة العشرين.

ودعماً لرئاستي ألمانيا واليابان لمجموعة السبع، قدَّمت مجموعة البنك الخبرات والتأييد بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها وإنشاء بنية تحتية مستدامة ومساندة البلدان الفقيرة المعرَّضة للمخاطر وسط الأزمات المتفاقمة. وأشادت مجموعة السبع بجهودنا المبذولة لتوجيه قدر كبير من المساندة المالية لأوكرانيا ورحبت بعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة استثمارات القطاع الخاص. وشدد وزراء المالية والصحة لبلدان مجموعة السبع، في اجتماعهم المشترك الذي عُقد في مايو/أيار 2023، على أهمية تعبئة التمويل لجهود الوقاية والتأهُّب والتصدي من مصادر متنوعة وبشكل فعّال وسريع لاحتواء الجوائح في مرحلة مبكرة. وفي قمة مجموعة السبع في هيروشيما التي عُقدت في مايو/أيار 2023، دعم قادة بلدان المجموعة بقوة تطوُّر مجموعة البنك لمراجعة نماذج العمل وإحداث تحوُّل بها. كما كلَّف القادة وزراء المالية ببحث اتخاذ إجراءات محددة من خلال تطوير شراكة تعزيز سلاسل الإمداد القادرة على الصمود والشاملة، لا سيما بالتعاون مع مجموعة البنك.

وتدخل المجموعة في شراكة مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز النواتج القُطرية بشأن الأولويات المشتركة ومنها معالجة السياقات الهشة، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، والمياه، والأمن الغذائي، والجوائح، والتنمية الرقمية، والمناخ، وإدارة مخاطر الكوارث، والحوكمة، وإصلاحات القطاع العام، وتنمية القطاع الخاص. ونقوم بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ استجابتنا للحرب على أوكرانيا ويشمل ذلك التعاون في التقييمات السريعة للأضرار والاحتياجات ومبادرة ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. والاتحاد الأوروبي هو أيضاً شريك مالي مهم لمجموعة البنك وقد ارتبط بتقديم 467 مليون دولار لصندوق الوقاية من الجوائح.

واصلنا العمل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى – منها اليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر - على تدعيم قدرة البلدان على الصمود في بيئة من

الأزمات المتشابكة مع مساندة تنميتها على المدى الطويل. وتستعين مجموعة البنك والأمم المتحدة بقدراتنا وخبراتنا المشتركة لمعالجة القضايا المهمة، ومنها السياقات الهشة واللاجئون والأمن الغذائي والجوائح والحماية الاجتماعية والوظائف. ونستفيد من هذه الشراكات في الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من منتديات الأمم المتحدة رفيعة المستوى، وكذلك من خلال التعاون الوثيق مع الوكالات الفردية في مجالات التمويل ودعم السياسات والمعارف. ويشمل ذلك عملنا مع وكالات الأمم المتحدة في العمليات التي يموّلها البنك، لا سيما في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف حيث يكون تواجد مجموعة البنك محدوداً أو منعدماً على أرض الواقع أو في أوضاع الأزمات أو الطوارئ. وفي أفغانستان، نقدِّم مساندة كبيرة لتقديم الخدمات المتعلقة بالغذاء وسبل كسب العيش والرعاية الصحية والتعليم ولبناء قدرات المجتمع المدني من خلال المشروعات التي تنفِّذها وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وفي السنة المالية 2023، أصدرنا بيانات مشتركة مع رؤساء منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية بشأن أزمة الأمن الغذائي والتغذوي العالمية، كما شاركنا مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية في الفريق الاستشاري رفيع المستوى لإعداد مطبوعتنا المعنونة *تقرير عن التنمية في العالم 2023* بشأن الهجرة الدولية.

المشاركات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الخيري والمراكز البحثية والبرلمانيين

يمتد عملنا مع منظمات المجتمع المدني على نطاق واسع ويراعي الأدوار المختلفة التي تقوم بها، بدءاً من مجموعات الدفاع والمناصرة ذات الانتشار الكبير والمنظمات التشغيلية الدولية وصولاً إلى الجهات الفاعلة الإقليمية والمنظمات المحلية التي تحقق نتائج لمجتمعاتها المحلية. وخلال الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في السنة المالية 2023، ضمَّ منتدى سياسات المجتمع المدني، وهو أكبر منصة لدينا لإشراك هذه المجموعات، ما يزيد على 2000 من أصحاب المصلحة، أكثر من نصفهم من البلدان النامية. وفي هذا العام، أدخل المجلس صيغة جديدة للمائدة المستديرة التي يستضيفها المديرون التنفيذيون لمنظمات المجتمع المدني خلال هذه الاجتماعات، مما زاد من التفاعل والتبادل الصريح للآراء. وعلى مدار العام، تعاونا مع هذه المنظمات من خلال المناقشات مع الخبراء الفنيين حول القضايا الرئيسية مثل المساواة بين الجنسين، وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، والمناخ، والديون، والمؤسسة الدولية للتنمية. كما سعينا بنشاط للحصول على ملاحظاتها التقييمية في المشاورات العالمية والخاصة ببلدان محددة؛ ومن الأمثلة الحديثة على ذلك التشاور بشأن تنفيذ إستراتيجية البنك للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف وكذلك التشاور على المستوى القُطري بشأن مذكرة المشاركة الوطنية الخاصة باليمن. ولدينا نقاط اتصال دورية منها الرسالة الإخبارية الشهرية والدعوات العالمية الشهرية. ونعمل أيضاً مع المنظمات الدينية مثل مبادرة الواجب الأخلاقي لإنهاء الفقر المدقع، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدين والتنمية، ومبادرة التعلُّم المشترك، والشراكة الدولية بشأن الدِين والتنمية المستدامة.

وفي إطار تعاوننا المستمر مع القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، عقدنا جلسات الإحاطة "الرؤى والفرص" لهؤلاء الشركاء لمناقشة استجابتنا لمعالجة الأوضاع الهشة المتزايدة وأزمة التعلُّم العالمية والعلاقة المتداخلة بين تغيُّر المناخ والتعليم. وفي الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تبادلنا الرأي مع القطاع الخاص ومؤسسات العمل الخيري حول أزمة تغيُّر المناخ إدراكاً للدور بالغ الأهمية الذي يمكن أن يقوما به في التصدي لآثاره، وكذلك الشركاء الذين يمثلون قطاعات الخدمات المالية والتكنولوجيا والعمل الخيري وغيرها لتبادل أفضل الممارسات ووجهات النظر. ونعمل مع أكثر من 400 شريك من خلال صندوق الشراكة لأهداف التنمية المستدامة الذي صرف، حتى الآن، أكثر من 10 ملايين دولار لمبادرات تعمل على تعزيز الاستثمارات في النُهج البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وكذلك التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية.

توجِّه مبادرة القطاع الخاص لمساندة اللاجئين نمو هذا القطاع لإفادة المجتمعات المحلية التي تستضيف النازحين قسراً من خلال المساعدة في تنمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي توفِّر وظائف؛ ونساند هذا العمل من خلال تطوير الشراكات والاتصالات الإستراتيجية. وحتى السنة المالية 2023، عملت هذه المبادرة في خمسة بلدان منها بلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا، ومؤخراً في بولندا حيث قامت بتقييم مدى دمج الأوكرانيين النازحين قسراً في الأنشطة الاقتصادية ونتج عن ذلك تقديم إرشادات عملية للحكومة والقطاع الخاص.

ونقوم بتنمية وتقوية العلاقات مع المراكز البحثية من خلال المناقشات المنتظمة بين خبرائها وقيادة مجموعة البنك لجمع آراء ووجهات نظر مستنيرة بشأن التحديات مثل التعافي الاقتصادي، والديون، والتجارة العالمية، وأوضاع الصراع والهشاشة، وتغيُّر المناخ، وإصلاح بنوك التنمية متعددة الأطراف. ونتعاون أيضاً مع المُشرِّعين والمنظمات البرلمانية الشريكة، ولا سيما الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي السنة المالية 2023، ضمَّت فعالياتنا - ومنها منتديان برلمانيان عالميان وزيارات ميدانية افتراضية إلى كينيا ومدغشقر- أكثر من 300 برلماني من جميع أنحاء العالم لتناول الأولويات مثل تغيُّر المناخ، والديون، والتأهُّب لمواجهة الجوائح، والمساواة بين الجنسين، والهشاشة، والرقمنة، ورأس المال البشري، وأوكرانيا. كما أطلقنا مبادرة لبناء قدرات البرلمانيين الشباب، برعاية مشتركة من جامعة مكغيل وشبكتنا البرلمانية، والتي قيّدت أول دفعة من 14 فرداً من كل منطقة.

يدعم الموظفون المؤسسات الخيرية المحلية والعالمية من خلال حملة مجموعة البنك الدولي لتوثيق الصلات مع المجتمعات المحلية، وهي جزء من برنامجنا للتواصل مع هذه المجتمعات. وفي السنة المالية 2023، قام برنامج التبرُّع من أماكن العمل بجمع تبرُّعات بقيمة تتجاوز 12 مليون دولار من الموظفين والاستشاريين والمتقاعدين والأموال المناظِرة من المجموعة. وشهدت الحملة أكبر عدد من المتبرعين على الإطلاق في كل فئة من فئات التبرُّع وسجلت رقماً قياسياً لمشاركة الموظفين العالمية بأكثر من 79%. وساعد البرنامج أيضاً الموظفين على التصدي للكوارث على مدار العام، حيث جرى جمع تبرعات إغاثية بأكثر من 1.5 مليون دولار للتصدي للزلازل في تركيا وسوريا، والفيضانات في باكستان، والإعصار في موزامبيق وملاوي.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/en/about/partners.**

تعزيز الفاعلية
والاستدامة في عملياتنا

تستفيد عمليات البنك الدولي من تبني نهج نشط في إدارة المخاطر لضمان تقديم مساندة قوية للبلدان الأعضاء، مع القيام في الوقت نفسه بحماية الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً. وتشمل هذه الإجراءات الوقائية إطار العمل البيئي والاجتماعي، وإطار المشتريات، وآليات معالجة المظالم، وتطبيق تدابير لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومعالجته في عملياتنا. ونعمل أيضاً من خلال الصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية على إتاحة موارد التمويل السريع وإنتاج المعارف اللازمة لأولويات التنمية الرئيسية. وتُمكّننا هذه الجهود مجتمعةً من أن نقدم للبلدان الأعضاء دعما يتسم بالفاعلية والكفاءة مصمم خصيصاً لمساعدتها على تحقيق تنمية أكثر قدرة على الصمود واستدامة وشمولاً للجميع.

إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

يسري إطار العمل البيئي والاجتماعي على تمويل المشروعات الاستثمارية التي بدأت في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2018 أو بعده. ويعزز هذا الإطار نواتج التنمية المستدامة والشاملة من خلال تدعيم سبل حماية الناس والبيئة ومعالجة مجموعة واسعة من القضايا والمخاطر البيئية والاجتماعية على نحو متكامل. ويشمل ذلك قضايا العمالة وظروف العمل، والصحة والسلامة المجتمعية، وكفاءة استخدام الموارد، والتنوع البيولوجي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والشمول وعدم التمييز.

كما يولي الإطار تركيزاً قوياً على تحقيق الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة من خلال المشاورات الهادفة والمتواصلة مع الأطراف المعنية طوال دورة حياة المشروع، وآليات التظلم سريعة الاستجابة، والإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب. وهو يشجع على اتباع نهج متناسب يستند إلى تحليل المخاطر، ويتيح إمكانية الإدارة التكيفية للمخاطر للاستجابة للتغيّرات في ظروف المشروع. كما يسعى إلى تدعيم القدرات والأنظمة البيئية والاجتماعية للبلدان المتعاملة مع البنك. وحتى نهاية يونيو/حزيران 2023، كان هذا الإطار يسري على 47% من محفظة تمويل مشروعاتنا الاستثمارية الجاري تنفيذها، ومن المتوقع أن تستغرق مرحلة التحوّل من سياسات الإجراءات الوقائية عدة سنوات أخرى.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/esf.**

إطار البنك الدولي للمشتريات

منذ إطلاقه في يوليو/تموز 2016، أتاح إطار البنك الدولي للمشتريات إمكانية تطبيق نُهُج شراء مُصممة خصيصاً لعمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، مع تأكيده على معياري الاستدامة وتحقيق أفضل قيمة للمال في المشتريات العامة. وفي السنة المالية 2023، سرى هذا الإطار على 76% من محفظة مشروعات البنك الاستثمارية، بحسب قيمة العقود الممنوحة. ويزداد معدل تغطية الإطار الجديد مع إقفال المزيد من المشروعات الأقدم عهداً والموافقة على مشروعات جديدة؛ ومن المتوقع أن تطبق جميع عمليات الشراء هذا الإطار بحلول عام 2026.

في السنة المالية 2023، أنجزنا مراجعة لهذا الإطار لتقييم نتائجه، خلصت إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً عميقاً على العديد من جوانب عملية الشراء في إطار عمليات تمويل المشروعات الاستثمارية التي يمولها البنك. وتشهد أسواق الإمداد تنوعاً، مما أسفر عن تعزيز المنافسة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كان 77% من العقود، من حيث القيمة، من نصيب داخلين جدد إلى السوق؛ مما يشير إلى تزايد ثقة القطاع الخاص في إجراءات المشتريات والتعاقدات لدى البنك.

كان للأساليب المبتكرة في مجال المشتريات والتعاقدات - مثل ترتيبات الدعم العملي الموسع للتنفيذ وعمليات الشراء التي يُيسِّرها البنك - أدوار بالغة الأهمية في استجابتنا لجائحة كورونا، إذ ساعدتنا على التكيف مع التغيّرات المستمرة في بيئات العمل وديناميكيات سلاسل الإمداد العالمية المتغيرة، وأتاحت في الوقت نفسه دعماً موسعاً للبلدان. ومن خلال الدعم العملي الموسع للتنفيذ، يقدم البنك مساندة مباشرة للبلدان المقترضة، لا سيما البلدان التي تمر بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وقد ساعد ذلك على اختصار متوسط الوقت اللازم لإتمام إجراءات الشراء بواقع الثلثين، وكانت هناك تخفيضات أكبر من ذلك في البيئات الهشة. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تعزيز الشفافية وتمكّيننا من التعامل مع الشكاوى بشكل أسرع، حيث تمت معالجة نصف الشكاوى في السنة المالية 2022 في غضون 19 يوماً تقويمياً.

خلال السنة المالية 2023، قمنا بتحديث جميع وثائق الشراء، وأصدرنا توجيهات جديدة، وأطلقنا برنامجاً واسعاً للتدريب والتواصل لدعم الاستخدام الإلزامي للمعايير المقوَّمة في جميع العقود الدولية المُعلن عنها في 1 سبتمبر/أيلول 2023 أو بعده. ومن شأن التوسع في استخدام هذه المعايير أن يعزز مرونة البلدان المقترضة في التعاقد على توريد السلع وتنفيذ الأشغال وتقديم الخدمات غير الاستشارية التي تتناسب على الوجه الأفضل مع أوضاعها الخاصة. وسيشجع ذلك أفضل الموردين على التقدم بعطاءات والمشاركة في المشروعات التي يمولها البنك.

وقد أعددنا مذكرات إرشادية وبرامج تدريبية بشأن الجوانب الرئيسية للمشتريات، مثل إدارة سلسلة الإمداد، والمشتريات المستدامة، وإدارة العقود، وأمن الفضاء الإلكتروني. وطبقنا أساليب إلزامية للدفع المباشر في جميع المشتريات في البيئات الهشة. وتوسعنا في نشر أسماء الملاك المنتفعين الحقيقيين للعطاءات الفائزة ليشمل جميع العقود المُعلن عنها دولياً. كما أجرينا عملية تحديث واسعة لنظام التتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال المشتريات من أجل تسهيل إدارة العقود، بما في ذلك تحسين مراقبة تنفيذ العقود من الناحيتين المادية والمالية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/procurement.**

التصدي لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في عملياتنا

لا نزال ملتزمين بمنع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والحد منه في عملياتنا، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي.

في سبتمبر/أيلول 2022، أصدرنا مذكرة جديدة للممارسات الجيدة لمساعدة موظفي البنك والبلدان المقترضة على تحديد مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي ومعالجتها ورصدها في مشروعات تمويل المشروعات الاستثمارية التي تركز على التعليم والصحة والتغذية والحماية الاجتماعية والوظائف. وهذه المذكرة، التي تستند إلى مبادئ إطار العمل البيئي والاجتماعي وإلى منشور توجيهي للبنك الدولي بشأن معالجة المخاطر والآثار على المحرومين أو الضعفاء من الأفراد أو الفئات، تتناول العوامل الخاصة بالمخاطر والفرص في عمليات التنمية البشرية، بما في ذلك العمالة الكبيرة في مواقع العمل والتي تضم في أحوال كثيرة موظفي خدمة مدنية، والبصمة الواسعة لعمليات التنمية البشرية، وتفاوت القوة بين الأطراف الفاعلة في المشروعات والفئات الأكثر احتياجاً.

وقد نظمنا دورة تدريبية مُخصصة بشأن المذكرة، واستفدنا من مجموعة متنوعة من فرص زيادة الوعي، حيث تم تدريب نحو 250 موظفاً في النصف الثاني من السنة المالية 2023. وبدأنا أيضاً في تقديم تدريب للأطراف المعنية بالبلدان المقترضة، وقمنا بتحديث مذكرتنا للممارسات الجيدة بشأن مناهضة الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي في مشروعات تمويل المشروعات الاستثمارية التي تشتمل على أشغال التشييد الكبرى لإدماج إرشادات أقوى بشأن كيفية تحديد الاحتياجات الخاصة للأطفال وتلبيتها.

ونواصل العمل مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى لتحقيق المواءمة بين نهج العمليات لمناهضة ممارسات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في عمليات التنمية؛ وتبادل المعارف، بما في ذلك من خلال موقع إلكتروني مشترك؛ ودعم التعاون والتنسيق مع البلدان، مع التشجيع على تبني نهج يركِّز على الضحايا.

مساندة البلدان من خلال الصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية

تمكّن الصناديق الاستئمانية وصناديق الوساطة المالية مجموعة البنك الدولي من سرعة التحرك لإتاحة التمويل، وتوسيع نطاق العمليات، وإنتاج المعارف لمساعدة البلدان على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام. وقد وفرت هذه الصناديق التمويل والدعم التحليلي والمشورة بشأن السياسات لمواجهة تحديات إنمائية، مثل جائحة كورونا، وتغيّر المناخ، وأزمتي الغذاء والطاقة، والغزو الروسي لأوكرانيا.

وفي نهاية السنة المالية 2023، بلغ حجم الأموال المُحتفظ بها في صناديق استئمانية في شكل نقد واستثمارات وأوراق قبض ما قيمته 51.1 مليار دولار. ومن هذا المبلغ، كان 14.7 مليار دولار للصناديق الاستئمانية و 34.5 مليار دولار لصناديق الوساطة المالية. التي تمول نحو ثلثي الخدمات الاستشارية والتحليلية التي يقدمها البنك الدولي. وخلال السنوات المالية 2019 – 2023، حصلت البلدان المتعاملة مع البنك على نحو 85% (31.5 مليار دولار) من إجمالي مدفوعات تلك الصناديق. ومن هذا المبلغ، تم صرف أكثر من 8.3 مليارات دولار لبلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الخليطة (أي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير). وبلغ متوسط المساهمات المقدمة لصناديق الوساطة المالية 9.6 مليارات دولار سنوياً، في حين ظلت التحويلات النقدية إلى الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ ثابتة، حيث بلغ متوسط التحويلات السنوية 7.9 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الماضية.

ومع تطور دور الصناديق الاستئمانية خلال العقود القليلة الماضية، نفذ البنك مبادرات وإصلاحات لتحسين فاعلية موارد تلك الصناديق وأنشطتها، ويعكف حالياً على تحويل محفظة صناديقه الاستئمانية إلى عدد أقل من البرامج الشاملة (Umbrella 2.0 Programs) الأكبر حجماً والأكثر اتساقاً من الناحية الإستراتيجية. ويعمل الإطار الإداري لصناديق الوساطة المالية على تقوية معايير الانتقائية لهذه الصناديق، وضمان اتباع نهج أكثر انتظاماً في إدارة دورة حياتها.

تمثل الصناديق الشاملة وصناديق الوساطة المالية ترتيبات مهمة للمانحين لمساندة المنافع العامة العالمية. وتمثل شراكة توسيع نطاق العمل المناخي عن طريق خفض الانبعاثات برنامجاً شاملاً جديداً سيساعد البلدان على إطلاق العنان لإمكانات أسواق الكربون. أما البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر فهو صندوق وساطة مالية سيساعد البلدان على التعامل بفاعلية مع تدفقات اللاجئين، وله أهمية بالغة عندما تواجه البلدان المعنية قيوداً في الحصول على الموارد من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد عبأ البنك الدولي موارد تمويلية حيوية تزيد قيمتها على 21.6 مليار دولار من خلال الصناديق الاستئمانية، مما مكّنه من صرف الأموال على أساس عاجل لأوكرانيا حتى تتمكن من مواصلة تقديم الخدمات الحيوية والوظائف الحكومية الأساسية في أثناء الحرب. وأطلق البنك أيضاً صندوقاً استئمانياً جديداً للوقاية من تفشي الجوائح والتأهب لمواجهتها والتصدي لها سيقوم بتقييم وتدعيم التأهب في مجال الصحة في البلدان النامية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/dfi**.

دائرة معالجة المظالم

تتيح دائرة معالجة المظالم، التي تأسست في عام 2015، سبيلاً للأفراد والمجتمعات المحلية لرفع شكاواهم مباشرة إلى البنك الدولي إذا رأوا أن ثمة مشروعاً يسانده البنك له أو من المرجح أن تكون له آثار سلبية عليهم أو على مجتمعهم المحلي أو بيئتهم. وتكمل الدائرة آليات التظلم على مستوى المشروع التي تخضع لإشراف أجهزة البلد المعني، وتكفل معالجة الشكاوى التي يتلقاها البنك مباشرة من خلال إتاحة حلول سليمة ومستدامة. وتغطي الحالات التي تنظر فيها الدائرة نطاقاً واسعاً من القضايا، بما في ذلك الإضرار بسبل كسب العيش للسكان، والآثار السلبية لمشروعات البنك على البيئة، والمخاوف المتعلقة بصحة المجتمعات المحلية وسلامتها. وهي تضطلع بدور رئيسي في تحديد الاتجاهات والقضايا العامة من خلال الحالات السابقة لتشجيع استخلاص الدروس داخل مجموعة البنك، وتطبيقها على العمليات الجديدة والجارية.

وفي السنة المالية 2023، تلقت دائرة معالجة المظالم 538 شكوى من أكثر من 70 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/grs**.

قيمنا وموظفونا وأماكن عملنا

نحن نسعى جاهدين إلى أن نكون مكان عمل أكثر استدامة وتحلياً بالمسؤولية من خلال الحفاظ على قيمنا الأساسية وتطبيقها، وحماية صحة الموظفين ورفاهتهم، والحد من بصمتنا البيئية، وإيجاد سبل عمل أكثر كفاءة. ويعرض مؤشر مبادرة الإبلاغ العالمية واستعراض الاستدامة مزيداً من التفاصيل عن اعتبارات الاستدامة في عملياتنا وممارساتنا المؤسسية، ويمكن الاطلاع عليهما على شبكة الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي.

قيمنا

تتمثل القيم الأساسية لمجموعة البنك الدولي في: التأثير والنزاهة والاحترام والعمل الجماعي والابتكار. وهي تجسد الأمور الأكثر أهمية بالنسبة لنا بوصفنا مؤسسة عالمية، وتوجه أسلوب عملنا مع بعضنا بعضاً ومع البلدان المتعاملة معنا ومع شركائنا. وتكمل مدونة القواعد الأخلاقية هذه القيم وتعززها، حيث تحدد ما تعنيه قيمنا الأساسية في الواقع العملي وتركز على السلوكيات أكثر من الامتثال. وفي السنة المالية 2023، دعمنا تركيز المدونة على مناهضة العنصرية والتمييز، وأوضحنا خيارات الإبلاغ عن مختلف أشكال سوء السلوك، وحددنا مسؤوليات الموظفين الذين يشرفون على زملاء آخرين من دون وجود صلاحيات رسمية بذلك، وتوسعنا في المحتوى المتعلق بالانتقام والحساسية تجاه التنوع. وتحدد قواعد النظام الإداري للموظفين الإجراءات التنظيمية والسياسات التي تحمي من سوء السلوك وتحظره. ونبني فهماً للقضايا الأخلاقية والمتعلقة بالامتثال للقواعد في مكان العمل من خلال دورة تعلّم إلكتروني إلزامية للموظفين بشأن قيمنا الأساسية ومدونة القواعد الأخلاقية، وننظم دورات تدريبية تفاعلية عبر الحضور الشخصي حول كيفية تهيئة مكان عمل يتحلى بالاحترام، ومسؤوليات المشرفين والمديرين، وتدخلات المارة. ونقوم أيضاً بالتواصل من خلال عقد لقاءات مفتوحة للموظفين، وسلسلة تعلّم عن الأخلاق المهنية في مكان العمل، والاتصالات الداخلية.

موظفونا

نهدف إلى اجتذاب أفضل المواهب المتنوعة والعالمية وتحفيزها والحفاظ عليها من خلال مواصلة تقييم عملنا وتحسين عرض القيمة المُقدَّم لموظفينا (value proposition). وفي السنة المالية 2023، أعدنا تسمية مكتب الموارد البشرية ليصبح مكتب الأفراد والثقافة، وهو ما يعكس التزامنا بتعزيز تجربة الموظفين، وتسهيل تهيئة ثقافة أكثر تعاطفاً تقوم على القيَّم، وتعزيز سمعتنا كأفضل مكان للعمل في مجال التنمية. ونحن نولي الأولوية لسبل تقوية ثقافتنا وتضمين ذلك في الإستراتيجيات والاتصالات مع الموظفين.

وفي نهاية السنة المالية 2023، بلغ عدد العاملين المتفرغين بدوام كامل بالبنك 13122 موظفاً متفرغاً (53.2% منهم نساء) في 141 موقعاً يمثلون 181 جنسية. ومن بين هؤلاء، كان هناك 1081 موظفاً جديداً التحقوا بالبنك خلال السنة المالية.

التركيز على موظفينا. نحن ملتزمون بتقوية تجربة الموظفين والعمل على جميع المستويات لبناء المرونة والحفاظ على التنافسية، وتعزيز مكانتنا بوصفنا المؤسسة الإنمائية الرائدة. وفي السنة المالية 2023، شمل ذلك مواصلة تقديم الدعم للموظفين والبنك لمعالجة آثار جائحة كورونا، فضلاً عن الجهود الرامية إلى بناء مكان عمل أكثر صحة ومرونة يمكن فيه للموظفين الازدهار وبناء مسارات مهنية عالمية ناجحة. كما عززنا مرونة سياساتنا الخاصة بالإجازات بحيث تكون أكثر ملاءمة للأسرة، وشمل ذلك تحسين فرص الحصول على إجازة والدية مدفوعة الأجر لمقدمي الرعاية الرئيسيين والثانويين من الو الدين، والتوسع في تعريف "الوالد" ليشمل زوج الأم وآخرين من المعنيين بأدوار تربية الأطفال.

وقمنا بتحسين مساندتنا للموظفين ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ إصلاحات عديدة في مجال السياسات، وتسهيل الإجراءات للموظفين الذين لديهم مطالبات مستحقة، وتعزيز تكافؤ الفرص في الوصول إلى الفرص الوظيفية والحصول على تعويض عادل لعملهم. كما أدخلنا تحسينات تركز على إعادة التأهيل، والعودة إلى العمل، وتوفير تسهيلات خاصة.

وهذا العام، اتخذنا خطوات لتعزيز الانسجام بين مقتضيات العمل والحياة ومساعدة الموظفين على العودة إلى المكتب بعد عامين من العمل من المنزل الذي فرضته جائحة كورونا. ومن خلال تبني نهج مرحلي من عدة مستويات، قمنا بتسهيل العودة الآمنة إلى المكاتب عبر مراقبة المؤشرات الصحية المحلية، والتخفيف التدريجي لتدابير الحماية حسبما يسمح الوضع بذلك، وإصدار توجيهات وإرشادات مستمرة للموظفين.

ونراقب بعناية الوضع الأمني في المكاتب القُطرية، لا سيما في البلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع والعنف، لضمان صحة الموظفين وأفراد عائلاتهم وسلامتهم في جميع أنحاء العالم. وفي السنة المالية 2023، قمنا على نحو سريع وآمن بإجلاء 53 موظفاً من هايتي والسودان وجمهورية الكونغو الديموقراطية في إطار استجابتنا للأزمات واسعة النطاق.

تدعيم الثقافة. في السنة المالية 2023، عملنا على دعم إدخال تغييرات في ثقافة البنك وتحسين مستوى الثقة والشفافية والتواصل المتبادل داخل أروقته. ومن خلال عقد لقاءات مفتوحة تشمل جميع الموظفين، أجرى كبار القادة حواراً مفتوحاً مع الموظفين حول إجراءات إلحاق الموظفين الجدد بالعمل، والتدرج الوظيفي، والتنقل، والتمييز، وغيرها من الموضوعات المهمة. كما زاروا عدداً من المكاتب القُطرية للاستماع إلى شواغل موظفيها ومعالجتها. وشملت الأنشطة الأخرى إجراء محادثات ربع سنوية مع مجموعات الموظفين وعقد مناقشات مائدة مستديرة مع كبار القادة حول هيكل الرواتب والأجور والتنقل وقياس مستوى الأداء. ومن خلال حملة "لنحيا بالقيم"، شجعنا على تفعيل القيم الأساسية لمجموعة البنك في جميع إداراتها، وسنشيد بموظفينا الذين بذلوا قصارى جهدهم ليجسدوا هذه القيم.

حماية صحة الموظفين وسلامتهم وتعزيزها. نلتزم بحماية صحة الموظفين وسلامتهم وتعزيزها بالتركيز على صحة الأفراد وعافيتهم، والصحة والسلامة المهنية، والصحة العقلية والرفاهة. وفي السنة المالية 2023، وفي إطار إستراتيجية تمتد لعدة سنوات لتعزيز الخدمات المقدمة لموظفينا على مستوى العالم، أنشأنا عدداً من المراكز متعددة التخصصات وزودناها بعدد كامل من الموظفين في بلغاريا والهند وكينيا لتقديم الخدمات الطبية والمشورة والدعم في مجال الصحة والسلامة المهنية للموظفين العاملين في مناطق عمل البنك، وسينطبق هذا التوسع أيضاً على الفرق الطبية الموجودة في الكاميرون والسنغال وسنغافورة وجنوب أفريقيا. كما واصلنا تنفيذ إستراتيجية البنك للصحة العقلية لغرس ثقافة الصحة والرفاهة، والتخفيف من عوامل الخطر المتصلة بالعمل وغيرها، وتحسين الدعم للموظفين وأفراد العائلات الذين يواجهون تحديات تتعلق بالصحة العقلية.

تدعيم ثقافتنا في مكان العمل

تشكل ثقافة مكان العمل بمجموعة البنك عنصراً محورياً في تحقيق رسالتنا. وفي سبتمبر/أيلول 2022، عرض الرئيس آنذاك ديفيد مالباس وأعضاء فرقة العمل المعنية بثقافة مكان العمل - التي أنشأها الرئيس في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 - توصياتهم الأولية بشأن تعزيز المساءلة الإدارية والحد من الخوف من الانتقام. وتمت صياغة التوصيات من خلال مواصلة التشاور والعمل مع الموظفين لأشهر عدة.

ومنذ إعلان هذه التوصيات، اتخذت مجموعة البنك الدولي عدة إجراءات، حيث قمنا بإنشاء وحدة الأخلاقيات والعدالة الداخلية واختيار نائب جديد للرئيس لقيادتها. وشرعنا في إجراء مراجعة لإنشاء هيكل حديث للدرجات الوظيفية يتسق مع أفضل الممارسات في هذا المجال ويعزز قدرتنا على اجتذاب الموظفين وتحفيزهم واستبقائهم. وقمنا بتوسيع برنامجنا لفحص الموظفين ليشمل إجراء فحوصات للسجل الجنائي لجميع الاستشاريين الجدد بعقود قصيرة المدة.

ونواصل العمل على تنفيذ التوصيات، بما في ذلك إنشاء فريق استشاري معني بالمسائل التأديبية وتوضيح قواعد النظام الإداري للموظفين وحماية المبلغين عن المخالفات. وتبني هذه الإجراءات الثقة وتمكّن الموظفين وتحفزهم، وتدعم الثقافة كقيمة أساسية مقترحة.

ولتعزيز المساندة المقدمة للموظفين الذين يعانون مشاكل تتعلق بالصحة العقلية، أطلقنا حملة لزيادة الفهم وتقليل وصمة العار وتشجيع الأشخاص على طلب المساعدة مبكراً. وقدمنا هذا العام أيضاً خططاً طبية أكثر فاعلية تعزز فرص الحصول على خدمات الصحة العقلية لجميع الموظفين وأفراد عائلاتهم، مع التركيز بشكل خاص على المكاتب القُطرية، نظراً لنقص أخصائيي الصحة العقلية في بعض المواقع.

التصدي للعنصرية والتمييز العنصري. منذ يونيو/حزيران 2020، قدمت فرقة العمل المعنية بمناهضة العنصرية توصيات إلى القيادات العليا للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري داخل مجموعة البنك وفي عملياتنا وفي المجتمعات المحلية التي نخدمها. وقدمت الفرقة، في المرحلة الأولى من عملها، أفكاراً بشأن المسائل المطروحة في أماكن العمل، حظيت بتأييد جهاز الإدارة لتنفيذها. وفي المرحلة الثانية، ركزت فرقة العمل على الجوانب الخارجية للنظر في مسألة العرق في عملياتنا، ومشتريات البنك، والمشاركة المجتمعية، وتكوين مكاتبنا القُطرية وملاك موظفينا في مختلف أنحاء العالم. ورُفعت التوصيات المنبثقة عن هذه المرحلة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي وقيادتها العليا في مارس/آذار 2023 للاطلاع عليها وإقرارها من أجل التنفيذ، وكان ذلك إيذاناً بانتهاء ولاية فرقة العمل، وتم حل مجموعات العمل.

خلال أوائل عام 2023، نظم نواب الرئيس في مختلف وحدات مجموعة البنك لقاءات مفتوحة لأمانة فرقة العمل بغرض: عرض عملها المتعلق بمناهضة العنصرية ومناقشته، والتواصل مع الموظفين، والحفاظ على زخم الجهود الجارية، والبناء على الأنشطة الداخلية السابقة وتلك التي أُجريت مع المؤسسات الخارجية. وتوج ذلك بعقد لقاء مفتوح لجميع الموظفين مع الرئيس وأعضاء القيادة العليا ورابطة الموظفين في مارس/آذار 2023.

كما عملت فرقة العمل على زيادة الوعي حول قضايا العرق وتشجيع المناقشات والأنشطة في جميع أنحاء البنك. وأعدت فرقة العمل أدلة مرجعية وأدوات أخرى وأتحناها لمساندة الموظفين في هذه الجهود وتقديم معلومات وإرشادات عملية. وتولينا كذلك إعداد وتوزيع إنفوغرافيك يستند إلى بيانات تتناول تكوين ملاك الموظفين حسب الجنسية الإقليمية، بما في ذلك التعيينات والترقيات وأثرنا على الصعيد العالمي. ومع انتهاء ولاية فرقة العمل – وبناءً على التعليقات الواردة من الموظفين والقيادة العليا بضرورة مواصلة دمج العمل المناهض للعنصرية في ثقافة البنك الدولي وسياساته وعمله، سيقود رئيس فرقة العمل، إيثيوبيس تافارا، فترة انتقالية لمواصلة تنفيذ التوصيات ورفع تقارير دورية عن التقدم الذي تقوم وحدة رصد التنفيذ بتتبعه.

دعم رفع كفاءة العمليات وتحديثها من خلال حلول المعلومات والتكنولوجيا. في السنة المالية 2023، واصل البنك تحديث أماكن عملنا الداخلي - التي تدعم أكثر من 6 آلاف فريق عمل - من خلال تحسين القدرات الرقمية. ومن خلال مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد، وهو مبادرة تمتد لعدة سنوات تشمل مختلف وحدات مجموعة البنك، واصلنا استبدال نظامنا المركزي القديم لتخطيط الموارد المالية بغرض تعزيز

فاعلية الإجراءات، وزيادة المرونة، وتحسين الأفكار والرؤى القيّمة المستمدة من العمل، والحد من المخاطر التشغيلية. كما عززنا درجة التأهّب في مجال أمن الفضاء الإلكتروني من خلال مبادرة هيكل الثقة الصفرية التي أطلقناها، مما ساعد على إحباط أكثر من 177 مليون هجوم إلكتروني في السنة المالية 2023.

مساندة تعلّم الموظفين وتطوير مهاراتهم. بفضل مجمَّع التعلُّم المفتوح التابع لمجموعة البنك الدولي، بات بمقدور الموظفين أن يستفيدوا من طائفة واسعة من برامج التعلّم وتنمية المهارات القيادية، بما في ذلك دورات التعلم الافتراضي المرن (حسب وقت المشارك)، والتعلّم الميسر، والتعلّم في أثناء العمل. وفي السنة المالية 2023، أدخلنا منصة إدكاست EdCast للتجربة التعليمية بغرض تلبية الاحتياجات المتطورة لمجموعة البنك وتبسيط وتحسين ما تقدمه من خدمات للموظفين والبلدان المتعاملة معها. وتساعد هذه المنصة الموظفين على التعلّم باستمرار من خلال الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي لدعم تجربة تعليمية تلبي احتياجاتهم الشخصية.

توفير مكان آمن للموظفين لمعالجة مخاوفهم ومنازعاتهم. في السنة المالية 2023، أنشأنا مكتب نائب الرئيس لخدمات الأخلاقيات والعدالة الداخلية لتقديم خدمات شاملة ومنسقة فيما يتعلق بالامتثال لقواعد النظام الإداري للموظفين ومعالجة المخاوف والمظالم المتصلة بالعمل. وتضم الوحدة الجديدة الوظائف التي تؤديها وحدة خدمات العدالة الداخلية وإدارة الأخلاقيات والسلوك الوظيفي بالبنك الدولي.

ومن خلال أنظمة خدمات العدالة الداخلية، يتمتع الموظفون بقنوات سرية لطلب التوجيه والإرشاد بشأن المسائل المتعلقة بمكان العمل وحل النزاعات. وتشمل هذه الأنظمة خدمات مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة، وبرنامج المستشارين المعنيين بالاحترام في مكان العمل، وخدمات الوساطة، وخدمات مراجعة النظراء، ومراجعة إدارة الأداء، ومكتب الإنصاف بين الأعراق. وفي السنة المالية 2023، لجأ أكثر من 1100 موظف إلى هذه الخدمات طلباً للمساعدة. ونظمت وحدة خدمات العدالة الداخلية أيضاً حلقات تدريب وتوعية لما يبلغ 5827 موظفاً.

تمثل إدارة الأخلاقيات والسلوك الوظيفي مصدراً آخر موثوقاً به للموظفين الذين يسعون للحصول على التوجيه والإرشاد بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال وأماكن العمل ولمناهضة سوء السلوك والتصدي له. وفي السنة المالية 2023، استعرضت الإدارة 168 ادعاء بوقوع سوء سلوك ونظمت حلقات تدريب وتوعية بشأن الأخلاقيات والتواصل لما يبلغ 8113 موظفاً. كما ترد الإدارة، من خلال خدماتها الاستشارية، على طلبات الموظفين للحصول على المشورة بشأن الأخلاقيات فيما يتعلق باحتمال وجود تضارب في المصالح أو مسائل الامتثال الأخرى، في غضون أقل من يوم عمل واحد في المتوسط. وفي السنة المالية 2023، تقدم 1248 موظفاً بطلبات للحصول على المشورة منها. وقد تركزت جهودها على تعزيز الشفافية حول نتائج المراجعات التي تجريها بشأن سوء السلوك، كما تجري مراجعات متعمقة للحالات عالية المخاطر أو المتكررة للمساعدة في سد الثغرات القائمة في ضوابط العمل. ويقوم منسِّق شؤون مكافحة التحرش بالإدارة بالتعامل مع مزاعم التحرش الجنسي وغيرها من أشكال التحرش. وفي السنة المالية 2023، تلقى المنسق 278 حالة؛ وإلى جانب المؤسسات الأخرى المعنية، جرى أيضاً تنفيذ تدابير داعمة، مثل المتابعة اللاحقة للتسوية لضمان توافر بيئة عمل آمنة لضحايا التحرش الجنسي.

تمثيل أصوات الموظفين. تمثل رابطة موظفي مجموعة البنك الدولي حقوق الموظفين ومصالحهم أمام جهاز الإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين. وهي تقدم العديد من الخدمات للأعضاء، بما في ذلك المشاورات بشأن المسائل المتعلقة بالمظالم، وتغطية التأمين الصحي للموظفين والاستشاريين المؤقتين لمدد قصيرة في المقر الرئيسي، والاتصالات المنتظمة لإطلاع الموظفين على آخر المستجدات بشأن القضايا ذات الصلة. وفي السنة المالية 2023، دخل مجلس مندوبي رابطة الموظفين العام الثاني من ولايته التي تمتد لعامين للدفاع عن أولويات الموظفين وشواغلهم، بما في ذلك هيكل الرواتب والأجور (لا سيما في المكاتب القُطرية)، واستبقاء المواهب، والتطور الوظيفي. وفي مارس/آذار 2023، استضافت الرابطة منتدى رابطة الموظفين بالمكاتب القُطرية الذي ضم ممثلين من مختلف أنحاء العالم لتبادل المعارف والمشاركة في أنشطة الدعوة واستقطاب التأييد، بدعم من نواب الرئيس الإقليميين للبنك. وسهلت الرابطة أيضاً عقد لقاءات مفتوحة ودعمت إجراء تغييرات في السياسات من خلال مجموعات العمل التابعة لها.

الجدول 16: بيانات موظفي البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية)، السنوات المالية 2021-2023

المؤشر	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023	المؤشرات ذات الصلة
إجمالي الموظفين المتفرغين بدوام كامل	12,528	12,778	13,122	مبادرة الإبلاغ العالمية 401؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
موظفون خارج الولايات المتحدة (%)	45	46	47	
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون بدوام كامل)	5,944	6,163	5,986	
مؤشر التنوع	0.89	0.89	0.90	
النسبة المئوية تمثل الانحراف عن هدف التوازن بين الجنسين بالنسبة لفئة معينة*				
موظفون إداريون وموظفو الدعم (%)	17.8	17.6	17.7	
موظفون مبتدئون وموظفون تقنيون شباب (%)	3.2	2.7	2.7	
موظفون تقنيون أوائل (%)	5.8	4.7	3.8	
المديرون (%)	2.7	4.7	3.4	
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المقر	3.1	2.6	2.7	مبادرة الإبلاغ العالمية 404؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المكاتب القُطرية	3.1	2.9	2.1	

ملاحظة: * التوازن بين الجنسين يُعرّف على أنه 50% للرجال و50% للنساء، مع هامش +/-2%؛ و0% يعني أننا أوفينا بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين، في حين أن الأرقام التي تزيد على 0% تعني أن هناك زيادة في تمثيل الرجال/النساء.

أماكن عملنا

يدير البنك الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأنشطة عملياتنا الداخلية من خلال السعي لتحقيق آثار إيجابية صافية على الأنظمة البيئية والمجتمعات المحلية والاقتصادات التي تعمل فيها منشآته.

الحد من الانبعاثات على الصعيد العالمي. وأدى استئناف حركة السفر إلى زيادة تقدر بنحو 24% في الانبعاثات من السنة المالية 2021 إلى السنة المالية 2022. وعلى الصعيد العالمي، ظلت مباني البنك ومقراته دون طاقتها الاستيعابية الكاملة. وفي إطار جهودنا السنوية المبذولة لموازنة الانبعاثات الكربونية، قام البنك الدولي بشراء أرصدة كربون وأرصدة للطاقة المتجددة بما يعادل بصمته الكربونية وتسويتها.

الحد من الانبعاثات في المقر الرئيسي. في يوليو/تموز 2022، بدأنا في تجربة نموذج عمل هجين، واستأنفنا عمل الكافيتريات والمقاهي وخدمات المطاعم بما يتماشى مع التزام مجموعة البنك الدولي بتعهد الأغذية الباردة الذي يقضي بخفض انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالأغذية بنسبة 25% بحلول عام 2030 مقارنة بخط الأساس في عام 2019. واشترينا أرصدة للطاقة المتجددة تعادل 100% من استهلاكنا من الكهرباء في المقر الرئيسي. وتمثل تلك الأرصدة التأثير البيئي لميغاوات ساعة واحدة من توليد الطاقة المتجددة المضافة إلى شبكة الكهرباء. ويتم اختيار مشروعات موازنة الكربون بناء على إرشادات صارمة لمجموعة البنك الدولي في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، مع مشروعات حديثة في كمبوديا (للحد من تسرب الميثان)، ومدغشقر (للتوسع في استخدام الطاقة الشمسية)، وميانمار (لاستعادة أشجار المانغروف).

تصميم منشآت مستدامة. نعمل على دمج اعتبارات الاستدامة في جميع جوانب محفظة أصولنا العقارية، بما في ذلك الإنشاءات الجديدة وأعمال التجديدات والعمليات اليومية، لضمان أن توفر منشآتنا أساليب حياة عصرية وصحية ومريحة، فضلاً عن أن تتحلى بالمسؤولية البيئية. ويشمل ذلك الحصول على شهادات كفاءة استخدام الطاقة، وتزويد المنشآت بتكنولوجيات الطاقة المتجددة، واستخدام عناصر التصميم الخضراء والبيوفيلية، وتطبيق هذه المبادئ في جميع منشآتنا، من المقر الرئيسي إلى المكاتب القُطرية.

وقد قمنا بتحديث نهجنا لتحقيق أقصى استفادة من الاستدامة في منشآتنا. ومن شأن ذلك أن يمكننا من تعظيم استخدام مساحات المباني إلى أقصى حد، وخفض تكاليف التشغيل، وزيادة مرونة المكاتب، وتقليل انبعاثات الكربون، واستهلاك الطاقة، والنفايات. وفي واشنطن العاصمة، نعكف حالياً على تجديد مبنى "I Building" المتقادم باستخدام تصميمات تتسم بكفاءة استخدام الطاقة، ومواد مستدامة، وتزويده بأثاث مكتبي مُعاد تصنيعه (في إطار نهج الاقتصاد الدائري). وقد طبقنا مفاهيم تصميم مماثلة لمكاتبنا القُطرية في أستراليا وبوتان وجمهورية أفريقيا الوسطى وفرنسا ولبنان وكينيا ومالي وميكرونيزيا ونيبال ونيجيريا وبابوا غينيا الجديدة وسري لانكا وأوغندا وزامبيا وأماكن أخرى.

يعد مكتبنا القُطري في دكا ببنغلاديش، الذي حصل مؤخراً على الشهادة الذهبية للريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي للتشغيل والصيانة، أحد الأمثلة على كيفية دمج مفاهيم الاستدامة في أعمال التجديدات. وقمنا بتحديث مبنى البنك الذي يبلغ عمره 20 عاماً عبر تزويده بأنظمة ترشيح أكثر كفاءة، وحوائط مراعية للبيئة، وأجهزة موفرة للمياه، ومصابيح إضاءة بالصمامات الثنائية المشعة للضوء (مصابيح الليد)، وأنظمة للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء. وتشمل مشروعاتنا الحالية تركيب ألواح شمسية بقدرة 150 كيلووات/ساعة ونظاماً لتجميع مياه الأمطار سعة 88 ألف لتر، مما يقلل استهلاك الطاقة واستخدامات المياه بدرجة أكبر. وفي باريس، نعمل على تعزيز استدامة مكتبنا بربطه بأول شبكة تبريد في أوروبا، والتي توفر المياه المبردة من نهر السين المُستخدمة في تبريد المبنى، مما يلغي الحاجة إلى امتلاك أو الاحتفاظ بأي مكيفات هواء أو مبردات. كما أنجزنا مباني جديدة في البرازيل وبوركينا فاصو والنيجر وسيراليون وفقاً لمعايير البناء الخضراء.

سلسلة إمداداتنا

زيادة شمول سلسلة الإمداد وتعزيز استدامتها. في السنة المالية 2023، استمرت حالة الاضطراب التي تعرضت لها سلسلة الإمداد بالبنك الدولي بسبب تفشي جائحة كورونا، والصراعات الجيوسياسية، وأوضاع المديونية الحرجة في العالم. وتشمل التحديات الرئيسية تقلب جانب الطلب، ونقص المخزونات، وتعطل الأيدي العاملة في مختلف القطاعات والمواقع. وعززنا الجهود لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة في قاعدة موردينا العالمية التي تضم موردين من 196 بلداً، وذلك من خلال إجراء تقييم فعال للمخاطر ومواطن الضعف وتحديد حالات الطوارئ. وفي خضم الاضطرابات المالية العالمية ومعدلات التضخم، سعينا أيضاً إلى تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي للموردين وقدراتهم التشغيلية وبين الحاجة إلى دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام في بيئة دائمة التغيّر.

وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلنا زيادة مشترياتنا من مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء والأقليات، وقطعنا شوطاً على الطريق إلى مضاعفة نسبة المشتريات إلى 7% بحلول السنة المالية 2023 و8% بحلول السنة المالية 2025 على التوالي. وستُعلن النتائج في السنة المالية 2024. وفي السنة المالية 2023، ازداد عدد منشآت الأعمال المملوكة للنساء التي نعمل معها كموردين منذ أن بدأنا في القياس في السنة المالية 2018 بأكثر من ثلاثة أمثال، مما عزز مرونة سلسلة الإمداد وصمودها في وجه التحديات وعزز الشمول الاقتصادي للمرأة. وللعام الثاني على التوالي، حصل البنك الدولي على الشهادة البلاتينية لأفضل داعم عالمي لتنوع وشمول الموردين التي تمنحها شبكة وي كونكت الدولية (WEConnect International).

الجدول 17: بعض الآثار البيئية والاجتماعية للبنك الدولي، السنوات المالية 2019 - 2022

المؤشر	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	المؤشرات ذات الصلة
انبعاثات غازات الدفيئة بالأرقام المطلقة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)[أ]	248,336	180,890	39,773	85,480	مبادرة الإبلاغ العالمية 305؛ المعيار ج6 من معايير مشروع الإفصاح عن الكربون؛ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة
استخدام الطاقة (غيغاجول)[ب]	458,315	471,930	393,728	360,514	مبادرة الإبلاغ العالمية 302؛ المعيار ج8.2 من معايير مشروع الإفصاح عن الكربون؛ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة
كثافة استخدام الطاقة (غيغا جول/متر مربع)[ب]	0.74	0.74	0.61	0.56	
استخدام المياه (م^3)	299,054	261,534	201,134	196,562	مبادرة الإبلاغ العالمية 303؛ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة
النفايات المحولة من المدافن الصحية (%)[ج]	61	67	33	40	مبادرة الإبلاغ العالمية 306؛ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة
إجمالي استخدام أوراق ذات محتوى معاد تدويره بنسبة 100% (أوراق التصوير والطباعة)[ج]	57	54	34	57	مبادرة الإبلاغ العالمية 301؛ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة

ملاحظة: تُعرض البيانات متأخرة بواقع سنة مالية واحدة بسبب توقيت جمع البيانات. أُغلقت منشآت البنك أو انخفض معدل إشغالها في معظم السنة المالية 2021، وعاد الموظفون بشكل جزئي إلى مكاتبهم في السنة المالية 2022. للمزيد من التفاصيل والبيانات، يرجى زيارة *الموقع الإلكتروني للمسؤولية المؤسسية*.

أ. البيانات تخص جميع منشآت البنك في أنحاء العالم، وتشمل الفئات 1 و2 و3 من الانبعاثات الناتجة عن حركة السفر لأغراض العمل ومشتريات الأغذية من مقرات البنك الرئيسية. وتشمل انبعاثات السفر الجوي لأغراض العمل (من الفئة 3) التأثير الإشعاعي، وتستبعد انبعاثات السفر الجوي لأغراض العمل المتعلقة بصندوق البيئة العالمية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، في حين أن تلك الانبعاثات مدرجة في تقرير مبادرة الإبلاغ العالمية للبنك. وتشمل السنة المالية 2020 إضافة الانبعاثات الناتجة عن تعهد الأغذية الباردة من مشتريات الأغذية في مقرات البنك. تم تسجيل التفاصيل في خطة إدارة قوائم حصر الانبعاثات.

ب. تتعلق هذه البيانات بجميع منشآت البنك الدولي في أنحاء العالم، وتشمل الكهرباء ومصادر الاحتراق الثابتة، ومصادر الاحتراق المتحركة.

ج. تقتصر البيانات على منشآت مقر البنك فقط.

إفصاحات البنك الدولي
المتصلة بالمناخ

في إطار هذا التقرير، يصدر البنك الدولي إفصاحه الثاني المتعلق بالمناخ بما يتماشى مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. ويظهر الإفصاح الخاص بالسنة المالية 2023 مدى التقدّم الذي تحقق نحو تحديد وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في أنشطتنا المالية والمؤسسية والإنمائية، وكذلك في جهودنا المتعلقة بالإفصاح. ويبرز ذلك مدى التزامنا بمساندة أسواق رأس المال المستدامة، بما يؤكد أهمية الإفصاح عن الأنشطة المناخية المنسقة والمتسقة والقابلة للمقارنة، وأهمية وجود منظور أوسع نطاقاً للمخاطر والفرص المالية المتعلقة بالاستدامة، وهو ما يمكن أن يساعد في توجيه التدفقات المالية نحو المشروعات والمبادرات المتوائمة مع اعتبارات المناخ والاستدامة.

وحقق البنك تقدماً كبيراً في السنة المالية 2023 لمساعدة البلدان في الاستفادة من الفرص المتاحة في سعيها إلى تحقيق طموحاتها المناخية وتحولها نحو تحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على تحمل آثار تغيّر المناخ. وقد نشرنا أكثر من 20 تقريراً قُطرياً عن المناخ والتنمية في السنة المالية 2023، ونواصل مساعدة البلدان على دمج اعتبارات تغيّر المناخ والتنمية. وتساعد هذه التقارير أيضاً البلدان على إعطاء الأولوية للإجراءات الأشدّ تأثيراً، والتي من شأنها أن تحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزز جهود التكيف، وفي الوقت نفسه تحقيق أهداف التنمية الأوسع نطاقاً، وهو ما يصب في مصلحة الدراسات التشخيصية الأساسية الأخرى التي تجريها مجموعة البنك، وأنشطتها القُطرية، وعملياتها.

وللوفاء بالالتزام الوارد في خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيّر المناخ للسنوات 2021-2025، سيوائم البنك الدولي جميع عمليات تمويله الجديدة مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023. ومن شأن ذلك أن يساعد على تبني خيارات ذات انبعاثات كربونية أقل كلما كان ذلك ممكناً من الناحيتين الفنية والاقتصادية، ومنع الوقوع في شرك الكربون حيث يجري استخدام تكنولوجيات كثيفة الانبعاثات، وضمان تقييم المخاطر المناخية المادية وخفضها إلى مستوى مقبول. وسوف تتطور هذه العملية من خلال تنقيح الإرشادات والمبادئ التوجيهية، وبناء القدرات، وتكييف الآليات مع ظهور الدروس المستفادة.

ندرك مدى حرص أصحاب المصلحة الرئيسيين والبلدان المساهمة والمستثمرين على فهم طبيعة الانبعاثات وغير ذلك من آثار أنشطتنا المؤسسية والإنمائية ذات الصلة بالمناخ. ويساند البنك مبادئ الشفافية التي شجع عليها إصدار معايير الاستدامة العامة وذات الصلة بالمناخ في يونيو/حزيران 2023 من قبل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. ويمثل إصدار هذه المعايير علامة مهمة في الطريق نحو إرساء خط أساس عالمي لمعايير الإبلاغ عن الاستدامة، مما سيساعد على تعميم وتوحيد الإبلاغ عن المخاطر والفرص ذات الصلة. ونعكف حالياً على إعداد خارطة طريق لعدة سنوات لمواءمة إفصاحاتنا المالية المتعلقة بالمناخ والاستدامة مع هذه المعايير، ودعم البلدان المتعاملة معنا وتبنيها لهذه المعايير. ويعمل البنك بنشاط وفاعلية مع الجهات المعنية بوضع المعايير الدولية، ويخطط لتنفيذ برامج واسعة النطاق لبناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغير ذلك من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وندرك أن عملية إعداد تقارير المناخ آخذة في التطور، وكذلك الأدوات والمنهجيات اللازمة لتقييم مخاطر وآثار المناخ، مثل تقييم التقدم الذي تحرزه الكيانات المعنية في الحد من الانبعاثات وتطبيق تحليل السيناريوهات على الجهات السيادية. وسيواصل البنك الإسهام في تحسين المنهجية من خلال العمل مع شركائه في التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة المباشرة. وفي المرحلة المقبلة، سنواصل تنقيح نهجنا وتعزيز عملية الإفصاح لدينا بناءً على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتطورة، مع النظر في الوقت نفسه في كيفية تطبيق معايير الإفصاح على نموذج عملنا الفريد ورسالتنا الإنمائية.

يمكن الاطلاع على كامل تقارير الإفصاح التي أعددناها فيما يتعلق بالمناخ بما يتماشى مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ للسنة المالية 2023 في ملاحق التقرير.

توجيه عمل البنك الدولي

وفقاً لاتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، تُخوّل كافة صلاحيات البنك الدولي لمجلس المحافظين، وهو الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك. ويمثل كل بلد عضو بالبنك محافظ واحد ومحافظ مناوب.

ويفوض مجلس المحافظين معظم هذه الصلاحيات إلى 25 مديراً تنفيذياً مقيماً يشكلون مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. ويمثل المديرون التنفيذيون البلدان الأعضاء بالبنك الدولي وعددها 189 بلداً، وهم مسؤولون عن تسيير العمليات العامة للبنك. ويختار المديرون التنفيذيون رئيساً للبنك الدولي، الذي يرأس بدوره المجلس. وتستمر ولاية المجلس الحالي من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2024.

يشرف المديرون التنفيذيون على التوجه الإستراتيجي للبنك، ويمثلون وجهات نظر البلدان الأعضاء حول الدور الذي يضطلع به البنك، ويبتون في الاقتراحات التي يقدّمها الرئيس فيما يتعلق بالقروض والاعتمادات والمنح والضمانات؛ والسياسات؛ والموازنة الإدارية؛ والمسائل التشغيلية والمالية الأخرى للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. ويناقش المديرون التنفيذيون أطر الشراكة القُطرية التي تحدد شكل عمل مجموعة البنك مع البلدان المتعاملة معها، وما تقدمه من مساندة للبرامج الإنمائية. كما يتولى المديرون التنفيذيون مسؤولية أن يعرضوا على مجلس المحافظين تقريراً عن مراجعة الحسابات، والموازنة الإدارية، والتقرير السنوي للبنك الدولي حول نتائج السنة المالية.

يضم المجلس خمس لجان دائمة: يعمل المديرون التنفيذيون أعضاءً في واحدة أو أكثر من هذه اللجان، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق للسياسات والوثائق الأساسية الأخرى. وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين، التي يعمل فيها جميع المديرين، مرتين شهرياً لمناقشة برنامج العمل الإستراتيجي للمجلس. ويشارك المجلس، عبر لجانه، بانتظام في متابعة مدى فاعلية أنشطة مجموعة البنك مع جهاز الإدارة وكذلك مع آلية المساءلة المستقلة ومجموعة التقييم المستقلة، اللتين تتبعان المجلس مباشرة.

الشكل 8: لجان مجلس المديرين التنفيذيين

اللجنة التوجيهية لمجلس المديرين التنفيذيين (للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)

لجنة مراجعة الحسابات
تشرف على الشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والنزاهة المؤسسية بالبنك.

لجنة الموازنة
تساعد المجلس على الموافقة على موازنات البنك.

اللجنة المعنية بفاعلية التنمية
تقيِّم فاعلية التنمية للبنك، وترشد توجّهه الإستراتيجي، وتراقب جودة عملياته ونتائجها.

اللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين
توجه حوكمة البنك، وفاعلية عمل المجلس، والسياسة الإدارية السارية على مكاتب المديرين التنفيذيين.

لجنة الموارد البشرية
تشرف على المسؤولية الملقاة على عاتق إستراتيجية الموارد البشرية وسياسات وممارسات البنك ومدى اتساقها مع احتياجات عمل المؤسسات التابعة له.

لجنة الأخلاقيات المسلكية
تأسست في عام 2003 للنظر حسب الحاجة في الأمور المتعلقة بتفسير أو تطبيق مدونة السلوك الخاصة بمسؤولي مجلس المديرين التنفيذيين.

توفير الرقابة والمساءلة

يخضع البنك الدولي للمساءلة عن عملياته من خلال الآليات المؤسسية - ويشمل ذلك وحدات داخل البنك وأخرى مستقلة عنه- التي تقوم بمتابعة أداء العمليات، والتعامل مع المخاطر المؤسسية، ومعالجة الممارسات القائمة على الفساد ومنع وقوعها، وضمان الشفافية في عملنا. وهي توفر الإرشادات والتوصيات لضمان تحقيق أقصى قدر من فاعلية التنمية والالتزام بأعلى معايير المساءلة.

مجموعة التقييم المستقلة

تعمل مجموعة التقييم المستقلة على تدعيم الفاعلية الإنمائية لعمل مجموعة البنك الدولي من خلال تقارير التقييم التي تقيّم النتائج والأداء، وتوصي بإدخال تحسينات عليها. كما تصادق على التقييمات الذاتية التي تقوم بها مجموعة البنك لنتائج البرامج والمشروعات القُطرية. وتوفر التقييمات وعمليات التحقق شواهد على العوامل التي تؤثر في النجاح والفشل، وكذلك الدروس المستفادة للمساعدة في إثراء توجهات مجموعة البنك وسياساتها وبرامجها وعملياتها.

في السنة المالية 2023، أنجزت مجموعة التقييم المستقلة تقييمات تغطي العديد من الأولويات المؤسسية والإستراتيجية لمجموعة البنك. وقد تناولت هذه التقييمات أنشطة البنك في الحد من مخاطر الكوارث وإطاره لاستمرارية القدرة على تحمّل الديون للبلدان منخفضة الدخل، وقيمت فاعلية مساندة مجموعة البنك لمشروعات كفاءة استخدام الطاقة على جانب الطلب. وتحققت المجموعة أيضاً من صحة التقييمات الذاتية لجهاز الإدارة بشأن تنفيذه لتوصيات المجموعة خلال السنوات المالية 2018 - 2021، وقيمت المزايا الإضافية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية في البلدان متوسطة الدخل. كما أمعنت مجموعة التقييم المستقلة النظر في اثنين من جوانب استجابة مجموعة البنك لجائحة كورونا، هما: حماية رأس المال البشري ومعالجة التداعيات الاقتصادية. وتماشياً مع تركيز مجموعة البنك على تحقيق النواتج على المستوى القُطري، أنجزت المجموعة تقييمات البرامج القُطرية لكل من مدغشقر والمغرب وموزامبيق وأوكرانيا. كما أسهمت في وضع خارطة طريق التطوّر، بالاستفادة من مجموعة الشواهد والأدلة التقييمية التي تتضمنها لتقديم أفكار قيمة بشأن نموذج مجموعة البنك للتنمية القُطرية، وعقد اجتماعات من أجل إتاحة المنافع العامة العالمية، والتوجه نحو تحقيق النواتج.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لمجموعة التقييم المستقلة، يرجى زيارة:
ieg.worldbankgroup.org.

آلية المساءلة

آلية المساءلة بالبنك الدولي هي آلية مستقلة لرفع الشكاوى لصالح الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين يعتقدون بأنهم تضرروا أو من المُرجح أن يتضرروا نتيجة أحد المشروعات التي يمولها البنك. وهي تضم هيئة التفتيش والدائرة الجديدة لتسوية المنازعات. أُنشئت هيئة التفتيش، التي احتفلت مؤخراً بالذكرى السنوية الثلاثين لانطلاقها، في عام 1993 كأول آلية مساءلة مستقلة في مؤسسة مالية دولية، وتواصل تلقي الشكاوى من المجتمعات المحلية المتضررة ومعالجتها وإجراء تحقيقاتها المستقلة بشأن مدى التقيد بالسياسات والأنظمة. وتيسر دائرة تسوية المنازعات إجراء عملية مستقلة وطوعية لتسوية المنازعات بين أصحاب الشكاوى والمقترضين. وتتبع أمانة آلية المساءلة وهيئة التفتيش مجلس المديرين التنفيذيين مباشرة وتعملان بشكل مستقل عن جهاز إدارة البنك.

تتألف **هيئة التفتيش** من ثلاثة أعضاء، من بينهم رئيس الهيئة، يتبعون المديرين التنفيذيين مباشرة. وفي السنة المالية 2023، تلقت الهيئة سبعة طلبات تفتيش، وسجلت ثلاث حالات من بوليفيا والكاميرون والهند، وأوصت بإجراء تحقيقات في مشروعات في بوليفيا والكاميرون، ولا يزال التحقيق الخاص ببوليفيا جارياً. وقدمت الهيئة أيضاً تقرير تحقيق واحداً في السنة المالية 2023 إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي بشأن حالة واردة من توغو. وناقش المجلس تقريري التحقيق بشأن أوغندا والهند، اللذين حققت فيهما الهيئة في السنوات المالية السابقة.

بدأت **دائرة تسوية المنازعات** عملها في 2021. وفي السنة المالية 2023، توصلت الدائرة في أول حالتين لها على الإطلاق -واحدة في نيبال والأخرى في أوغندا – إلى اتفاق ضمن الأطر الزمنية التي ينص عليها المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، دخلت حالة في الكاميرون في مرحلة تسوية المنازعات، بينما رُدت حالة أخرى إلى هيئة التفتيش للتحقيق فيها. وصدرت الإجراءات التشغيلية لآلية المساءلة في ديسمبر/كانون الأول 2022 بعد مشاورات مفتوحة مكثفة.

للمزيد من المعلومات عن آلية المساءلة، يرجى زيارة الموقع:
.www.worldbank.org/en/programs/accountability

نظام العقوبات

نظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي هو عملية إدارية متعددة المستويات مصمَّمة للتصدي للممارسات القائمة على الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة من جانب الشركات والأفراد المشاركين في عمليات مجموعة البنك.

يعمل **مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة** على كشف الممارسات القائمة على التدليس والفساد وردعها ومنع وقوعها في العمليات التي تمولها مجموعة البنك، وتلك التي تشمل موظفين في مجموعة البنك والشركات الموردة المتعاقد معها. ويحقق المكتب في مزاعم الاحتيال والفساد والممارسات الأخرى التي يعاقب عليها؛ ويقوم، عند ثبوت الأدلة، بفرض عقوبات على الكيانات الخارجية المعنية، ويقدم نتائجه للاستعانة بها في القرارات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية بشأن التدابير التأديبية ضد الموظفين الذين يثبت تورطهم. وتعمل الوحدة أيضاً على تحديد مخاطر النزاهة ورصدها والحد منها في عمليات مجموعة البنك. ويستعرض مكتب الامتثال للنزاهة، وهو وحدة مستقلة داخل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، مدى امتثال الكيانات المشاركة في عملية العقوبات، ويتعاون مع الجهات التي تعمل على استيفاء شروط الإبراء من العقوبات.

في السنة المالية 2023، عقد مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة المنتدى الخامس للتحالف الدولي لملاحقة الفساد في أبيدجان بكوت ديفوار، حيث دخل في حوار مع العاملين في مجال مكافحة الفساد من مختلف أنحاء العالم بشأن التحديات العالمية، مع التركيز على العلاقة المتداخلة بين الفساد والتنمية. وقد استفاد منتدى هذا العام من الجهود الجارية لتدعيم شبكة جهات مكافحة الفساد الفاعلة في مواجهتها للفساد على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

يرأس **مكتب الإيقاف والحرمان** رئيس خبراء مكتب الإيقاف والحرمان، وهو يقدم المستوى الأول من الفصل في النزاع في نظام العقوبات بالبنك الدولي. وتجري تسوية جميع حالات العقوبات التي لا يتم استئنافها أمام مجلس العقوبات التابع لمجموعة البنك بناءً على قرارات الموظف المختص، وتتاح ملخصاتها للجمهور.

يتألف **مجلس العقوبات** من سبعة أعضاء جميعهم من خارج مجموعة البنك. وهو بمثابة متخذ القرار النهائي في جميع حالات العقوبات المطعون عليها في مجموعة البنك، ويصدر قرارات مستوفية ومتاحة للجمهور، وهي قرارات غير قابلة للطعن عليها.

وفي السنة المالية 2023، فرضت مجموعة البنك عقوبات على 23 شركة وفرداً من خلال قرارات باتة صادرة عن رئيس خبراء مكتب الإيقاف والحرمان بالبنك، ومجلس العقوبات بمجموعة البنك، واتفاقات التسوية. كما قامت برفع العقوبات عن 17 كياناً وحولت قرارات الحرمان مع الإعفاء المشروط لكيان واحد إلى عدم حرمان مشروط. ولم يستوف أحد الكيانات شروط عدم الحرمان، وحولت عقوبته من عدم الحرمان المشروط إلى الحرمان مع الإعفاء المشروط. وأقرت مجموعة البنك أيضاً تطبيق 44 قرار حرمان مشتركاً صادراً من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف، وبدورها أقرت هذه البنوك 12 قراراً من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك.

للمزيد من المعلومات والاطلاع عن نظام العقوبات لدى مجموعة البنك الدولي وتقريرها السنوي، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/integrity.**

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/fraudandcorruption.**

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك هو وظيفة مستقلة تتبع رئيس البنك وتحت إشراف لجنة المراجعة التابعة لمجلس المديرين التنفيذيين. ويزود جهاز الإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين بضمانات وتأكيدات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها - ونظم حوكمتها بشكل عام - مصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. ويساعد عمل المكتب مجموعة البنك على خدمة البلدان المتعاملة معها بمزيد من الفاعلية. ويقدم المكتب خدمتين - الضمانات والمشورة - تغطيان جميع المجالات المؤسسية الرئيسية: الإستراتيجية، والعمليات، والتمويل، والوظائف المؤسسية بما في ذلك أنظمة وتطبيقات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات. وفي السنة المالية 2023، أضافت الوحدة استعراضات التحقق ومذكرات الرؤى والأفكار القيمة، وكلتاهما تتيح رؤى قيمة وأفكاراً متبصرة بعيدة النظر على نحو أسرع وأكثر توجيهاً. ويزاول المكتب عمله وفقاً لإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد المراجعين الداخليين. ويتعاون المكتب مع وحدات إدارة المخاطر والحوكمة في جهاز الإدارة، وكذلك مع الوحدات المستقلة الأخرى التابعة لمجموعة البنك والمعنية بالرقابة والمساءلة.

يركز برنامج عمل مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك على الأولويات المؤسسية وأولويات أصحاب المصلحة والمخاطر الرئيسية، ويقوم بنحو 30 نشاطاً سنوياً. وشملت الموضوعات الرئيسية في السنة المالية 2023: إدارة استمرارية تصريف الأعمال، وتضارب المصالح، وتخطيط القوى العاملة، ومخصصات البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وعمليات الشراء التي ييسرها البنك، واستخدام التكنولوجيا في الإشراف على المشروعات، ونهج مؤسسة التمويل الدولية للعمل التمهيدي، وموارد القطاع الخاص التي تقوم المؤسسة بتعبئتها، والخدمات الاستشارية مُستردة التكلفة، وإدارة مخاطر الاحتيال والفساد في عمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، وتوحيد نظام إدارة أصول الخزانة، وسياسة خصوصية البيانات، واستمرارية خدمات تكنولوجيا المعلومات.

وتوظف الوحدة نموذجاً تنفيذياً مرناً يستند إلى تحليل المخاطر لتعديل تركيزه ليتماشى مع التغيرات في عمل مجموعة البنك وهيكل المخاطر. وفي السنة المالية 2023، بدأ البنك على أساس تجريبي تنفيذ برنامج قُطري جديد للضمانات وخدمات المشورة بغرض تعزيز تغطيته لنظم الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية للإجراءات المطبقة داخل البلدان. ويراعي البرنامج التطورات الداخلية مثل اللامركزية، وكذلك النتائج والتوصيات المنبثقة عن تقييم الجودة الخارجية لعام 2022 الذي أجراه مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك.

وتتشارك الوحدة بنشاط مع وحدات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في المؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف والإنمائية الأخرى لتعزيز التعاون، لا سيما في مجال المعلومات المتعلقة بالمخاطر وتبادل المعلومات، وتبادل النهج والأدوات والمنهجيات الجديدة لتدعيم الرقابة في السياقات الصعبة، بما في ذلك في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي والتقارير ربع السنوية لمكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/internalaudit.**

سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات

شكلت سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات، التي دخلت حيز النفاذ في عام 2010، تحوّلاً محورياً في نهجنا إزاء الشفافية. وبموجب هذه السياسة، يتم الكشف عن أي معلومات موجودة في حوزتنا للجمهور العام، ما لم تكن هذه المعلومات مُدرجة في قائمة محددة من الاستثناءات من النشر. وإلى جانب مبادرة البنك للبيانات المفتوحة، التي أُطلقت أيضاً في عام 2010، عززت هذه السياسة ثقافة الانفتاح التي تتجلى في مبادرات مثل الأرشيفات المفتوحة، ومستودع المعرفة المفتوحة، والبيانات المالية المفتوحة.

وفي السنة المالية 2023، ازداد معدل قيام الزوار بتنزيل الوثائق من خلال مستودعاتنا الرسمية بأكثر من 37 مليون مرة، وتم رفع السرية عن أكثر من 275 ألف صفحة من السجلات الأرشيفية.

ومن خلال هذه السياسة، يمكن للجمهور العام طلب الحصول على أي معلومات تتعلق بعملياتنا وبحوثنا وشؤوننا المالية ومداولات مجلس المديرين التنفيذيين. وفيما يتعلق بالطلبات التي يتم رفضها، يمكن لمقدم الطلب من الجمهور العام الاستئناف من خلال تقديم شكوى يدّعي فيها أن ذلك يشكل انتهاكاً لهذه السياسة و/أو للصالح العام. وتمثل اللجنة الداخلية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات المستوى الأول للاستئنافات والطعون. ويمثل مجلس الاستئناف الخارجي والمستقل المعني بالحصول على المعلومات المستوى الثاني والأخير للاستئنافات والطعون التي تدّعي وجود انتهاك للسياسة.

في السنة المالية 2023، تلقى البنك 549 طلباً للحصول على المعلومات، جرى التعامل مع 83% منها في غضون 20 يوم عمل. وفصلت اللجنة في ثلاث حالات، وأُحيل طلب استئناف واحد للمجلس.

للمزيد من المعلومات وتقديم الطلبات من الجمهور للحصول على المعلومات إلى البنك الدولي، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/en/access-to-information.**

استخدام الموارد على نحو إستراتيجي

تعتمد مجموعة البنك الدولي نموذجاً منهجياً مبنياً على الشواهد لتقديم الخدمات المالية والتحليلية والاستشارية، مع التركيز على الالتزام القوي من جانب البلدان وتحقيق نواتج إنمائية جيدة. ويستند نموذج المشاركة هذا إلى عدة آليات تشمل إطار الشراكة القُطرية والدراسات التشخيصية المنهجية للبلدان.

ويوجه إطار الشراكة القُطرية المساندة التي تقدمها مجموعة البنك إلى أي بلد عضو لفترة تتراوح بين أربع وست سنوات، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالمرونة في ظل ظروف عالمية ووطنية سريعة التغير. وهو الأداة الرئيسية التي يستخدمها جهاز إدارة البنك ومجلس مديريه التنفيذيين عند استعراض برامجنا القُطرية وتوجيهها. ويشارك البنك ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إعداد تلك الأطر وتنفيذها من خلال:

- مراعاة الأهداف الإنمائية للبلد المعني.
- الاستفادة من الدراسة التشخيصية المنهجية، التي جرى إعدادها بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وتنظر هذه الدراسات التشخيصية في طائفة متنوعة من القضايا، وتسعى إلى تحديد العوائق أمام الحد من الفقر أو الفرص المتاحة لذلك وتحقيق الرخاء المشترك على نحو مستدام، أو كليهما.
- الأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية لمجموعة البنك والدروس المستفادة والأنشطة الأخرى للشركاء.
- تحقيق الاتساق مع أهداف مجموعة البنك والتزامات البنك من زيادة رأس ماله في عام 2018 والعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

وفي السنة المالية 2023، نفذنا بالكامل الإرشادات والإجراءات المنقحة للمشاركة القُطرية. تهدف هذه الإرشادات إلى تعزيز التوجه نحو تحقيق النواتج من خلال دمج النواتج الرئيسية في أطر النتائج وتوضيح كيفية إسهام برنامج مجموعة البنك في تحقيق ذلك. ومن المتوقع تحقيق نواتج رئيسية على مدى الدورات المتعددة لأطر الشراكة القُطرية – بما يتسق مع الأهداف الإنمائية لأي بلد. وبعد فترة تأجيل في بداية ظهور جائحة كورونا تم إنهاؤها تدريجياً في السنة المالية 2022، استأنفنا إعداد أدوات المشاركة القُطرية. وقد أنجزنا 11 دراسة تشخيصية منهجية، و25 إطاراً للشراكة القُطرية، و14 استعراضاً للأداء والتعلّم، ومذكرتين للمشاركة القُطرية في السنة المالية 2023.

وفي يوليو/تموز 2022، نشرنا إطار الاستجابة للأزمات العالمية الذي قام بتحديد استجابة عمليات البنك وتوجيهها على مدى فترة الخمسة عشر شهراً من أبريل/نيسان 2022 إلى يونيو/حزيران 2023. واستهدفنا من خلال هذا الإطار التصدي للصدمات قصيرة الأجل لتحسين آفاق التنمية المستدامة مع تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل للمساعدة في الاستعداد لمواجهة الصدمات في المستقبل. وهي تستند إلى أربع ركائز مترابطة تجمع بين مساندة التصدي للأزمات والأهداف طويلة الأجل.

- **الركيزة 1:** التصدي لانعدام الأمن الغذائي من خلال استجابة فورية للأزمة لتقديم دعم عاجل وتفادي انحراف آفاق التنمية عن مسارها في الأمد الطويل.
- **الركيزة 2:** حماية الناس والحفاظ على الوظائف للمساعدة في التخفيف من آثار الأزمات على المدى المتوسط إلى الطويل.
- **الركيزة 3:** تقوية القدرة على الصمود من أجل تحسين التأهب لمواجهة أي أزمات وتحديات في المستقبل.
- **الركيزة 4:** تقوية السياسات والمؤسسات والاستثمارات من أجل إعادة البناء على نحو أفضل لاغتنام الفرص التي تتيحها الأزمات لتحسين النواتج الإنمائية في الأمد الطويل.

نتيح للبلدان نهجاً مُصمماً خصيصاً للاستجابة للأزمات. وتعد منتجاتنا التحليلية والاستشارية العالمية والإقليمية والقُطرية مكملات بالغة الأهمية لمحفظة تمويلنا، حيث تساعد في تقديم سياسات وعمليات تمويل قائمة على الشواهد والأدلة لتعظيم الأثر على المستوى القُطري.

وفي الفترة بين أبريل/نيسان 2022 ويونيو/حزيران 2023، وافق البنك الدولي على 529 عملية قائمة بذاتها وإقليمية تغطي أكثر من 110 بلدان عبر الركائز الأربع لهذا الإطار، بإجمالي 104.9 مليارات دولار، منها 53.1 مليار دولار في إطار البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و 51.8 مليار دولار في إطار المؤسسة الدولية للتنمية. ومن هذا المبلغ، تم الارتباط بتقديم 23.7 مليار دولار للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، و 2.0 مليار دولار للدول الصغيرة.

أدوات ونهج التمويل للبلدان

يقدم البنك مجموعة متنوعة من أدوات ونهج التمويل، مثل النهج البرامجي متعدد المراحل، لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية، وهي تشمل ما يلي:

- تمويل المشروعات الاستثمارية الذي يساعد على إقامة البنية التحتية المادية والاجتماعية وتطوير القدرات المؤسسية.
- تمويل سياسات التنمية الذي يساند إصلاحات السياسات والمؤسسات، بما في ذلك من خلال الضمانات.
- تمويل البرامج وفقاً للنتائج الذي يربط صرف الأموال بتحقيق نتائج محددة سلفاً.

وقد استخدمت مجموعة البنك جميع أدوات التمويل الثلاث لمساندة استجابات البلدان للأزمات بموجب إطار الاستجابة للأزمات العالمية. ومن خلال تمويل المشروعات الاستثمارية وتمويل البرامج وفقاً للنتائج في إطار النهج البرامجي متعدد المراحل، ساعدنا في تدعيم استجابة القطاع الصحي لجائحة كورونا، مع التركيز في البداية على توريد معدات الاختبار والأجهزة الصحية، وبعد ذلك على شراء اللقاحات وتوزيعها. وقمنا بتعبئة قروض لأغراض سياسات التنمية لمساندة التدابير المؤسسية وتدابير السياسات للتصدي للأزمات والتعافي من آثارها، ومساندة الإصلاحات في مجالات الصحة، والحماية الاجتماعية، وإدارة المالية العامة والديون، واللوائح التنظيمية لقطاع الأعمال التجارية، والإدارة العامة، والتعليم، والبيئة، والتنمية الريفية، والعمالة.

وفي السنة المالية 2023، وافقنا على 55 عملية تمويل لأغراض سياسات التنمية وعملية تكميلية واحدة بإجمالي قدره 20.5 مليار دولار؛ و40 عملية من عمليات تمويل البرامج وفقاً للنتائج و8 عمليات تمويل إضافية بمبلغ إجمالي قدره 13.6 مليار دولار؛ و171 عملية تمويل لمشروعات استثمارية، و47 تمويلاً إضافياً بإجمالي قدره 38.7 مليار دولار. وبلغت المنافع المناخية المشتركة 40% من إجمالي الارتباطات، بما في ذلك 37% لتمويل سياسات التنمية، و35% لتمويل البرامج وفقاً للنتائج، و44% لتمويل المشروعات الاستثمارية.

وأتاح النهج البرامجي متعدد المراحل للبلدان إمكانية هيكلة الأنشطة المعقدة كمجموعة من العمليات أو المراحل المترابطة ضمن برنامج واحد. وهو يدعم البرامج الرأسية التي تُمكّن من إجراء تحليل متعمق في بلد منفرد به عمليات طويلة الأجل؛ أما البرامج الأفقية فتضم بلداناً متعددة، وتتناول في الغالب المنافع العامة العالمية، حيث من المنطقي تبني نهج مشترك أكثر تركيزاً على المدى المتوسط. وفي السنة المالية 2023،

وافق البنك على 12 برنامجاً للنهج البرامجي الرأسي والأفقي متعددي المراحل بقيمة تصل إلى 2.7 مليار دولار و1.2 مليار دولار، على التوالي. كما وافقوا على عمليتي تمويل إضافي رأسيتين وعملية تمويل إضافي أفقي في إطار النهج البرامجي متعدد المراحل بمبلغ في حدود 120 مليون دولار و50 مليون دولار على التوالي.

الخدمات الاستشارية والدراسات التحليلية من أجل تحقيق النواتج الإنمائية

تساعد الخدمات الاستشارية والتحليلية التي تقدمها مجموعة البنك البلدان على تنفيذ سياسات وإستراتيجيات محسنة، وتدعيم مؤسساتها حتى يمكنها الحفاظ على مكاسب التنمية على المدى الطويل. وتشمل هذه المنتجات تقارير تحليلية، ومذكرات للممارسات الجيدة والسياسات، وأدلة توجيهية، ومشورة عملية، ومبادرات لبناء القدرات، وحلقات عمل لتبادل المعرفة، وبرامج تدريبية. وعلى المستوى القُطري، تشكل خدماتنا الاستشارية والتحليلية ركيزة للدراسات التشخيصية المنهجية للبلدان وأطر الشراكة القُطرية، وكذلك البرامج الحكومية والمشروعات التي يساندها البنك. وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، تسترشد هذه الأدوات بحلول التنمية وتسهم في إتاحة المنافع العامة العالمية. وفي السنة المالية 2023، أعد البنك 1089 من الخدمات الاستشارية والمنتجات التحليلية في أكثر من 120 بلداً على مستوى العالم. وقد تناولت موضوعات مثل تغير المناخ، والنمو الاقتصادي والتخطيط، وتطوير بيانات القطاع العام وبناء القدرات، والإدارة العامة، والتصدي للجائحة، والوظائف.

أما الخدمات الاستشارية مُستردة التكلفة فهي أدوات استشارية ودراسات تحليلية تطلبها البلدان المتعاملة مع البنك وتدفع مقابلها؛ ويمكن لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان غير المقترضة، أن تطلب الحصول على هذه الخدمات. وفي السنة المالية 2023، تم توقيع 53 اتفاقية من هذا القبيل بمبلغ إجمالي قدره 63 مليون دولار في 14 بلداً. وزودت هذه الخدمات البلدان بالمساعدة الفنية وخدمات بناء القدرات ودعم التنفيذ في موضوعات مثل تغيّر المناخ، والتحوّل الرقمي، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتحوّل في استخدام الطاقة، والنمو بقيادة القطاع الخاص، وإدارة الاستثمارات العامة، والزراعة وإصلاح القطاع القضائي.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/asa.**

تعزيز التركيز على مكافحة تغيّر المناخ

يشكل تغيُّر المناخ تهديدات خطيرة على التنمية المستدامة، لذا فمن الواجب على البلدان أن تقوم على وجه الاستعجال بدمج جهودها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، فضلاً عن دمج أنشطة التكيف والقدرة على الصمود في إستراتيجياتها الإنمائية. وفي إطار خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2021-2025، أطلقنا التقارير القُطرية عن المناخ والتنمية، وهي تقارير تشخيصية أساسية جديدة يشترك في إعدادها البنك ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وبالبناء على بيانات وبحوث دقيقة، ستحلل تلك التقارير كيف يمكن لبلد ما تحقيق أهدافه الإنمائية، والعمل على التخفيف من حدة تغيُّر المناخ أو التكيف معه. ومن المُتوقع أن تقدم هذه الدراسات التشخيصية الأساسية، مدخلات في الدراسات التشخيصية المنهجية للبلدان، والتي تصب بدورها في صميم أطر الشراكة القُطرية. وقد نشرنا المجموعة الأولى المؤلفة من 20 تقريراً خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ لعام 2022 الذي عُقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

واعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023، سيقوم البنك الدولي بمواءمة جميع عمليات التمويل الجديدة مع أهداف اتفاق باريس، وفقاً لالتزامنا الوارد في خطة العمل بشأن تغيّر المناخ للسنوات 2021-2025. وسيتعين على كل نشاط في عمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، وتمويل البرامج وفقاً للنتائج، وتمويل سياسات التنمية أن يظهر أنه مصمم من منظور مناخي شامل ودقيق وشفاف، باستخدام منهجية من ثلاث خطوات تستند إلى تحليل المخاطر.

مساندة الدول الصغيرة

تواجه الدول الصغيرة – وهي بلدان لا يزيد عدد سكانها على 1.5 مليون نسمة – بعضاً من أكبر المخاطر الناجمة عن الأزمات المتعددة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي. وهي شديدة التأثر بالصدمات الخارجية، كالتقلبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ بسبب صغر حجم اقتصاداتها وبُعدها الجغرافي والقيود المفروضة على قدراتها. وتعاني هذه الدول من خسائر سنوية مرتبطة بالكوارث تبلغ في المتوسط نحو 5% من إجمالي الناتج المحلي. وسجل العديد منها معدل تضخم مكوناً من خانتين في عام 2022، مما أدى إلى تشديد الأوضاع المالية وارتفاع تكاليف الاقتراض الدولي، ويواجه الكثير منها مخاطر متفاقمة تتعلق بالديون. ونظراً لأن معظمها مستورد صافٍ للمواد الغذائية والوقود، فإن استمرار ارتفاع الأسعار يسهم في تدهور الحسابات الخارجية ووجود آثار اجتماعية سلبية، وخاصة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الفقر نسبياً.

وقد قمنا بزيادة موارد المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لمساعدة الدول الصغيرة على مكافحة هذه الأزمات. وخلال السنتين الماليتين 2021-2022 (العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة)، قدم البنك في المتوسط 1.5 مليار دولار سنوياً للدول الصغيرة، وهو ما يزيد بنسبة 66% عن متوسط المساندة السنوية التي قدمها خلال السنوات المالية 2018-2020 (العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة). وفي السنة المالية 2023، بلغ إجمالي التمويل المقدم للدول الصغيرة 0.6 مليار دولار (0.5 مليار دولار في إطار المؤسسة الدولية للتنمية و0.1 مليار دولار في إطار البنك الدولي للإنشاء والتعمير). ويتسق ذلك مع مستويات السنة الأولى من العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، وهي آخر دورة عادية غير مركزة للمؤسسة. كما يتضمن إصدار يناير/كانون الثاني 2023 من تقرير البنك الدولي المعنون: *الآفاق الاقتصادية العالمية* قسماً خاصاً يركز على التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة.

يضم البنك سكرتارية الدول الصغيرة التي تستضيف سنوياً المنتدى رفيع المستوى للدول الصغيرة على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى عقد جلسة إعلامية حول الدول الصغيرة على هامش اجتماعاتهما في الربيع. وفي الجلسة الإعلامية الأخيرة في إبريل/نيسان 2023، تركزت المناقشات على أفضل السبل التي يمكن من خلالها للدول الصغيرة التصدي للأزمات وبناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات. ولا يزال المنتدى منبراً مهماً للدول الصغيرة لتعزيز شراكاتها، والدفاع عن احتياجاتها، وتسهيل تبادل المعارف في التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة هذا الموقع: **www.worldbank.org/smallstates.**

إعداد الموازنة في خضم مجموعة غير مسبوقة من الأزمات

في السنة المالية 2023، استجاب البنك على نحو غير مسبوق من حيث السرعة والنطاق لمساعدة البلدان على معالجة الأزمات المتعددة المتداخلة الآخذة في التفاقم والتحديات الإنمائية التي تزداد صعوبة وتعقيداً. وتركزت جهودنا على ما يلي: التصدي لانعدام الأمن الغذائي؛ وحماية الناس والحفاظ على الوظائف؛ وتقوية القدرة على الصمود؛ وتدعيم السياسات والمؤسسات والاستثمارات. وقدم البنك مستويات غير مسبوقة من التمويل لمواجهة الأزمات، وطور مجموعة من الأدوات والتسهيلات التمويلية السريعة والمرنة للبلدان.

وقد ساهمت قوة انضباط الموازنة وتنفيذ برنامج لتوفير النفقات على مدى السنوات القليلة الماضية في نمو برنامج عمل البنك. ومن خلال تحقيق الكفاءة وتجنُّب زيادة التكاليف وإعادة توزيع الموارد واسترداد التكاليف، وجه البنك حصة متزايدة من موازنته الإدارية نحو الخدمات المباشرة؛ والنهوض بالمعارف والتحليلات القُطرية والإقليمية والعالمية؛ وزيادة تواجد موظفينا في البلدان المتعاملة معنا.

الارتباطات والخدمات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة تعاونية عالمية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء وعددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي متعدد الأطراف في العالم، فإنه يقدم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية إلى البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، ويقوم بتنسيق أوجه التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

في السنة المالية 2023، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير 38.6 مليار دولار لتمويل 136 عملية، منها ست عمليات مختلطة بينه وبين المؤسسة الدولية للتنمية.

الجدول 18: ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2019 - 2023

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	315	1,716	1,525	2,907	2,364
غرب ووسط أفريقيا	505	9	500	386	564
شرق آسيا والمحيط الهادئ	4,030	4,770	6,753	5,482	6,636
أوروبا وآسيا الوسطى	3,749	5,699	4,559	5,974	10,162
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,709	6,798	9,464	9,407	9,828
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4,872	3,419	3,976	4,135	4,697
جنوب آسيا	4,011	5,565	3,746	4,781	4,321
المجموع	**23,191**	**27,976**	**30,523**	**33,072**	**38,572**

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

الجدول 19: مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2019 - 2023

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	159	932	325	2,441	1,690
غرب ووسط أفريقيا	531	155	132	261	161
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5,048	4,679	4,439	5,439	4,350
أوروبا وآسيا الوسطى	2,209	3,100	3,625	4,580	4,833
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4,847	5,799	8,741	8,911	8,216
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4,790	2,415	2,764	3,407	2,964
جنوب آسيا	2,598	3,158	3,665	3,129	3,290
المجموع	**20,182**	**20,238**	**23,691**	**28,168**	**25,504**

الجدول 20: ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات، السنوات المالية 2019 - 2023

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
الزراعة والصيد والحراجة	1,025	1,767	1,260	3,611	3,669
التعليم	1,875	1,135	2,017	1,090	1,529
الطاقة والصناعات الاستخراجية	2,847	2,053	2,379	3,069	6,913
القطاع المالي	2,299	3,702	3,828	1,877	4,212
الصحة	1,674	3,980	2,606	6,252	3,128
الصناعة والتجارة والخدمات	2,361	2,208	3,030	1,916	2,301
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	611	886	773	509	630
الإدارة العامة	5,327	4,301	5,666	6,484	9,314
الحماية الاجتماعية	2,115	4,786	4,800	3,446	3,270
النقل	1,485	1,323	2,273	3,036	1,249
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	1,571	1,834	1,891	1,782	2,359
المجموع	**23,191**	**27,976**	**30,523**	**33,072**	**38,572**

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها. الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة: projects.worldbank.org/sector.

وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار بشأن ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفاً للرموز على جميع عمليات الإقراض كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات رئيسية للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتُستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف الرئيسية والفرعية للأنشطة التي يساندها البنك، وتُستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول 21: ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز، السنوات المالية 2019 - 2023

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
السياسة الاقتصادية	1,363	1,000	2,194	3,147	4,164
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	8,514	9,423	10,902	13,664	18,412
التمويل	3,546	5,304	6,408	4,375	7,417
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	7,227	12,799	21,928	16,024	12,066
تنمية القطاع الخاص	4,438	4,936	6,616	5,101	5,682
إدارة القطاع العام	2,912	3,206	3,682	4,671	5,528
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	2,453	4,721	5,603	3,964	4,518
التنمية الحضرية والريفية	6,511	6,777	7,945	10,549	14,272

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها. ونظراً لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة: projects.worldbank.org/theme.

الجدول 22: أكبر البلدان اقتراضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنة المالية 2023

ملايين الدولارات

البلد	ارتباطات الإقراض	البلد	ارتباطات الإقراض
الهند	4,321	المغرب	1,850
تركيا	3,881	الأرجنتين	1,800
إندونيسيا	3,250	كولومبيا	1,750
أوكرانيا	3,133	رومانيا	1,327
الفلبين	2,336	أنغولا	1,250

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

الموارد المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ونموذجه المالي

يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضه من مساهماته في أسهم رأس المال ومن الأموال التي يقترضها في أسواق رأس المال من خلال إصدار السندات لتمويل مشروعات التنمية في البلدان الأعضاء. وهو يتمتع بتصنيف ائتماني ممتاز من الفئة Aaa من مؤسسة موديز وتصنيف ائتماني ممتاز من الفئة AAA من مؤسسة ستاندرد أند بورز، كما يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها أوراقاً مالية عالية الجودة. ويهدف النهج التمويلي الذي يعتمده البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى تحقيق أفضل قيمة على المدى الطويل على أساس مستدام للبلدان المقترضة، كما تُعد قدرته على العمل وسيطاً مالياً لتعبئة الأموال في أسواق رأس المال الدولية لصالح البلدان النامية الأعضاء عنصراً مهماً في المساعدة على تحقيق أهدافه.

ويصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أوراقه المالية من خلال طرح أوراق مالية عالمية وإصدارات سندات مخصصة لتلبية احتياجات أسواق محددة أو أنواع معينة من المستثمرين. وتربط سنداته القطاعين العام والخاص بأهداف البنك الإنمائية من خلال مستثمرين، كمديري الأصول وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والبنوك المركزية ومؤسسات الأعمال ووحدات خدمات الخزانة بالمؤسسات المصرفية من مختلف أنحاء العالم. ويصدر البنك سندات لصالح المستثمرين بعملات وآجال استحقاق متنوعة وفي أسواق عديدة وبأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة. ويفتح في أحوال كثيرة أسواقاً جديدة أمام المستثمرين الدوليين من خلال إصدار أدوات أو سندات جديدة بعملات الأسواق الصاعدة. وتتفاوت أحجام التمويل السنوي للبنك من عام إلى آخر.

الجدول 23: المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2019-2023

ملايين الدولارات فيما عدا المعدلات التي ترد في شكل نسب مئوية

	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
أبرز ملامح الإقراض					
صافي الارتباطات [أ]	23,191	27,976	30,523	33,072	38,572
إجمالي المدفوعات	20,182	20,238	23,691	28,168	25,504
صافي المدفوعات	10,091	10,622	13,590	14,876	12,736
الأساس المُبلغ عنه					
قائمة (بيان) الدخل					
التحويلات التي وافق عليها مجلس المحافظين وغيرها	(338)	(340)	(411)	(354)	(221)
صافي (الخسارة) الدخل	505	(42)	2,039	3,990	1,144
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول	283,031	296,804	317,301	317,542	332,641
صافي محفظة الاستثمارات	81,127	82,485	85,831	82,057	79,195
صافي القروض القائمة	192,752	202,158	218,799	227,092	241,041
محفظة الاقتراض [ب]	228,763	237,231	253,656	256,909	266,828
الدخل القابل للتخصيص					
الدخل القابل للتخصيص	1,190	1,381	1,248	806	1,312
المخصصات كما يلي:					
الاحتياطي العام [ج]	831	950	874	589	921
المؤسسة الدولية للتنمية	259	—	274	117	291
الفائض	100	[د] 431	100	100	100
مساهمات في أسهم رأس المال قابلة للاستخدام [هـ، و]	45,360	47,138	49,997	50,481	53,105
كفاية رأس المال					
نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض (%) [ز]	22.8	22.8	22.6	22.0	22.0

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، ارجع إلى القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: www.worldbank.org/financialresults.

أ. تشتمل المبالغ على ارتباطات الضمانات وتسهيلات الضمانات التي تمت الموافقة عليها، ولا تشتمل على عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

ب. يشمل المشتقات المصاحبة.

ج. يمثل المبلغ في 30 يونيو/حزيران 2023 التحويل إلى الاحتياطي العام من صافي الدخل في السنة المالية 2023 الذي وافق عليه المجلس في 3 أغسطس/آب 2023.

د. وفي 25 يناير/كانون الثاني 2021، وافق مجلس المحافظين على تحويل مبلغ 331 مليون دولار إلى المؤسسة الدولية للتنمية من حساب الفائض، وتم تنفيذ التحويل في 1 فبراير/شباط 2021.

هـ. مع استبعاد المبالغ المرتبطة بالأرباح/الخسائر غير المُحققة نتيجة لتعديل الأسعار بما يتماشى مع السعر السائد في السوق في المحافظ لغير أغراض المتاجرة، بالصافي، وتسويات التقويم المتجمعة ذات الصلة.

و. تشمل المساهمات في أسهم رأس المال القابلة للاستخدام مبلغ التحويل إلى الاحتياطي العام من صافي دخل السنة المالية 2023، الذي وافق عليه المجلس في 3 أغسطس/آب 2023.

ز. وفي إطار خارطة طريق التطوّر، وافق المجلس على خفض الحد الأدنى لنسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض التي تنص عليها سياسة البنك من 20% إلى 19% في أبريل/نيسان 2023. واستند هذا القرار إلى مراجعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير لإطاره الخاص بكفاية رأس المال. ولا تزال سياسة الحد الأدنى لنسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض تدعم التصنيف الائتماني الممتاز للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من الفئة AAA واستدامته المالية طويلة الأمد.

وقد مكّن هذا النهج البنك الدولي للإنشاء والتعمير من الاقتراض من الأسواق بشروط جيدة، وتمرير هذه الوفورات لصالح البلدان الأعضاء المقترضة. ويحتفظ البنك بالأموال غير المُستخدمة مباشرة في الإقراض في محفظة استثماراته لتوفير السيولة لعملياته. وفي السنة المالية 2023، قام البنك بتعبئة نحو 43 مليار دولار من خلال إصدار سندات بمجموعة متنوعة من العملات.

وباعتباره مؤسسة تعاونية، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يسعى إلى تعظيم أرباحه وإنما يسعى إلى تحقيق دخل يكفي لضمان تمتعه بالقدرة المالية طويلة الأجل اللازمة لمواصلة أنشطته الإنمائية. ووافق المديرون التنفيذيون على تخصيص مبلغ 921 مليون دولار من صافي الدخل القابل للتخصيص في السنة المالية 2023 لحساب الاحتياطي العام، كما أوصوا بأن يوافق مجلس المحافظين على تحويل 291 مليون دولار إلى المؤسسة الدولية للتنمية، و100 مليون دولار إلى حساب الفائض. وفي إطار أنشطة الإقراض والاقتراض والاستثمار الخاصة به، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير معرض للمخاطر المتعلقة بالأسواق والأطراف المقابلة والوضع الائتماني للبلدان المقترضة والعمليات.

ويقود رئيس خبراء إدارة المخاطر بمجموعة البنك الدولي وظيفة مراقبة المخاطر، ويدعم عملية اتخاذ القرارات المؤسسية عبر لجان مختصة بمراقبة المخاطر، مما يغطي المخاطر المالية والتشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، فقد طبق البنك إطاراً قوياً لإدارة المخاطر يساند جهاز الإدارة في الاضطلاع بوظائفه الرقابية. ويهدف هذا الإطار إلى تمكين البنك ومساندته في تحقيق أهدافه على نحو مستدام مالياً. وتُعد نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض مقياساً موجزاً لهيكل المخاطر التي يتحملها، وهي نسبة تتم إدارتها عن كثب بما يتفق مع الآفاق المالية وآفاق المخاطر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها. وفي 30 يونيو/حزيران 2023، بلغت هذه النسبة 22%، وبلغ مجموع رأس المال التراكمي المُكتتب فيه للبنك الدولي للإنشاء والتعمير 317.8 مليار دولار، بما في ذلك 21.8 مليار دولار من رأس المال المدفوع.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/ibrd.**

الارتباطات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتقديم التمويل الميسر لبلدان العالم الأشد فقراً. وتقدم المؤسسة تمويلاً في شكل قروض إنمائية (اعتمادات) ومنح وضمانات لمساعدة هذه البلدان على زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

شكلت السنة المالية 2023 السنة الأولى في دورة العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وفي ضوء الظروف الاستثنائية وارتفاع الاحتياجات التمويلية للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة بسبب تعدد الأزمات الناشئة، قامت المؤسسة الدولية للتنمية، تماشياً مع سياساتها الحالية، بإتاحة الموارد من السنتين الماليتين 2024 و2025 للبلدان المستفيدة في السنة المالية 2023 في إطار حزمة الاستجابة للأزمات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي.

في السنة المالية 2023، كان هناك 75 بلداً مؤهلاً لتلقي المساعدة من المؤسسة الدولية للتنمية.[2] وبلغت ارتباطات الإقراض الجديدة للسنة المالية 2023 من المؤسسة ما قيمته 34.2 مليار دولار لتمويل 192 عملية، منها ست عمليات مختلطة بينها وبين البنك الدولي للإنشاء والتعمير. واشتملت الارتباطات على 27 مليار دولار من الاعتمادات، و 7.2 مليارات دولار من المنح. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على 22 مشروعاً بمبلغ إجمالي قدره 900 مليون دولار، وستة مشروعات فرعية بمبلغ 105 ملايين دولار دعماً من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية خلال السنة المالية.

الجدول 24: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2019 - 2023

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	7,512	9,581	14,089	15,266	14,368
غرب ووسط أفريقيا	6,675	9,514	10,955	12,213	11,390
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,272	2,500	1,115	1,673	877
أوروبا وآسيا الوسطى	583	1,497	1,315	2,511	1,098
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	430	978	769	1,030	181
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	611	203	658	817	561
جنوب آسيا	4,849	6,092	7,127	4,217	5,770
المجموع[أ]	**21,932**	**30,365**	**36,028**	**37,727**	**34,245**

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

أ. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

[2] أُعيد تصنيف سري لانكا من بلد مؤهل للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقط إلى بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (بلدان تعاني من فجوة تمويلية) وذلك اعتباراً من 5 ديسمبر/كانون الأول 2022.

الجدول 25: مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2019 - 2023

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	6,168	7,904	8,081	7,133	10,417
غرب ووسط أفريقيا	4,022	5,469	6,045	6,544	7,948
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,282	1,589	1,297	1,502	1,448
أوروبا وآسيا الوسطى	931	365	880	764	2,385
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	340	466	495	510	322
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	647	151	379	559	552
جنوب آسيا	4,159	5,235	5,744	4,202	4,646
المجموع[أ]	**17,549**	**21,179**	**22,921**	**21,214**	**27,718**

أ. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجدول 26: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات، السنوات المالية 2019 - 2023

ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
الزراعة والصيد والحراجة	2,796	1,978	2,912	4,008	4,678
التعليم	1,767	4,037	3,585	2,335	2,168
الطاقة والصناعات الاستخراجية	3,468	3,218	3,801	3,696	3,351
القطاع المالي	870	534	1,910	1,346	1,247
الصحة	1,736	4,295	3,840	4,269	2,261
الصناعة والتجارة والخدمات	1,963	2,712	2,174	2,317	2,304
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	779	1,202	1,151	1,245	1,689
الإدارة العامة	3,109	4,252	5,572	6,194	7,921
الحماية الاجتماعية	2,163	4,185	6,352	4,792	4,075
النقل	1,709	2,132	2,367	5,167	2,303
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	1,572	1,820	2,365	2,357	2,247
المجموع[أ]	**21,932**	**30,365**	**36,028**	**37,727**	**34,245**

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها. الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة: projects.worldbank.org/sector.

أ. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجدول 27: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز، السنوات المالية 2019 - 2023

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
السياسة الاقتصادية	1,073	1,192	1,972	2,236	1,827
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	9,680	11,141	13,019	15,228	15,595
التمويل	2,418	2,680	6,161	5,760	4,840
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	7,860	15,974	26,353	22,846	14,146
تنمية القطاع الخاص	5,145	7,232	8,523	8,244	6,567
إدارة القطاع العام	2,513	4,158	4,698	5,192	6,251
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	2,722	4,738	8,114	6,568	6,109
التنمية الحضرية والريفية	7,866	8,899	11,647	19,375	17,416

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها. ونظرا لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة: projects.worldbank.org/theme.

الجدول 28: أكبر البلدان اقتراضاً من المؤسسة الدولية للتنمية، السنة المالية 2023

ملايين الدولارات

البلد	ارتباطات الإقراض
باكستان	2,305
بنغلاديش	2,300
تنزانيا	2,135
كينيا	2,010
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,940

البلد	ارتباطات الإقراض
كوت ديفوار	1,850
إثيوبيا	1,700
موزامبيق	1,625
نيجيريا	1,551
السنغال	1,219

ملاحظة: لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار بشأن ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفاً للرموز على جميع عمليات الإقراض كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات رئيسية للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتُستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف الرئيسية والفرعية للأنشطة التي يساندها البنك، وتُستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية ونموذجها المالي

تحصل المؤسسة الدولية للتنمية على معظم مواردها التمويلية من المساهمات التي تقدمها البلدان الشريكة مرتفعة ومتوسطة الدخل، والتحويلات من المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك، ومن المدفوعات التي تقدمها البلدان المقترضة سداداً لاعتمادات حصلت عليها في السابق من المؤسسة، والتمويل الذي تتم تعبئته في أسواق رأس المال. وفي عام 2016، حصلت المؤسسة على أول تصنيف ائتماني عام ممتاز لها على الإطلاق من الفئة AAA - الذي تُعيد وكالات التصنيف تأكيده سنوياً منذ ذلك الحين. وتستند قوتها المالية إلى قوة مركزها الرأسمالي ودعم البلدان المساهمة، فضلاً عن سياساتها وممارساتها المالية الحصيفة، بما في ذلك إطار كفاية رأس المال. وتشترك المؤسسة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في هيكل نظام إدارة المخاطر نفسه.

وتستخدم المؤسسة الدولية للتنمية هذا التمويل لمساندة حزمة سياسات طموحة تتضمن خمسة محاور تركيز خاصة وعدة قضايا مشتركة بين القطاعات، تخضع للتعديل حسب كل دورة من دورات تجديد الموارد.

وفيما يتعلق بالعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وافق تحالف عالمي من شركاء التنمية على محفظة تمويل قدرها 93 مليار دولار (ما يعادل 65.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة)[3] لتقديم الاعتمادات والمنح والضمانات للبلدان المتعاملة مع المؤسسة. ومن هذا المبلغ، من المُتوقع استخدام 84.2 مليار دولار بشروط ميسرة، و6.3 مليارات دولار بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير لصالح النافذة الموسعة، و2.5 مليار دولار لصالح نافذة القطاع الخاص. ولمساعدة البلدان على معالجة آثار أزمة كورونا، قدم البنك الجزء الأكبر من موارد العملية التاسعة عشرة في بدايتها لتمكين المؤسسة الدولية للتنمية من الحفاظ على حجم تمويل قدره 35 مليار دولار لكل من السنتين الماليتين 2021 و2022، باستثناء نافذة القطاع الخاص؛ وتم ترحيل المبلغ المتبقي البالغ نحو 11 مليار دولار إلى العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة. وقد واصلت المؤسسة المضي قدماً في استخدام مواردها في السنة المالية 2023 لمساعدة البلدان على التصدي للعديد من الأزمات. وحتى 30 يونيو/حزيران 2023، تم الارتباط بتقديم موارد مالية قدرها 32.0 مليار دولار بشروط ميسرة، و2.2 مليار دولار بشروط غير ميسرة (من خلال النافذة الموسعة)، و900 مليون دولار من خلال نافذة القطاع الخاص. وتتم تغطية المصروفات الإدارية للمؤسسة الدولية للتنمية بشكل رئيسي من خلال صافي الرسوم ومدفوعات الفائدة التي تسددها البلدان المستفيدة.

[3] يتم التعامل مع الإطار التمويلي للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية بوجه عام باستخدام حقوق السحب الخاصة. والأرقام المعادلة بالدولار الأمريكي المقدمة هنا تحسب باستخدام سعر الصرف المرجعي للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة.

الشكل 9: نموذج عمل المؤسسة الدولية للتنمية

الجدول 29: المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2019-2023

ملايين الدولارات فيما عدا المعدلات التي ترد في شكل نسب مئوية

	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022	السنة المالية 2023
القروض والمنح والضمانات					
صافي الارتباطات[أ،ب]	21,932	30,365	36,028	37,727	34,245
إجمالي المدفوعات[ب]	17,549	21,179	22,921	21,214	27,718
صافي المدفوعات[ب]	12,221	15,112	16,465	14,477	19,968
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول	188,553	199,472	219,324	220,014	227,482
صافي محفظة الاستثمارات	32,443	35,571	37,921	39,561	30,672
صافي القروض القائمة	151,921	160,961	177,779	174,490	187,669
محفظة الاقتراض[ج]	10,149	19,653	28,335	35,032	35,393
مجموع المساهمات في أسهم رأس المال	162,982	168,171	180,876	178,668	185,782
قائمة (بيان) الدخل					
إيرادات الفوائد، دون احتساب مصروفات الاقتراض	1,702	1,843	1,996	1,901	2,367
تحويلات من المنظمات التابعة وغيرها	258	252	544	274	117
منح التنمية	(7,694)	(1,475)	(2,830)	(2,372)	(3,946)
صافي (الخسارة) الدخل	(6,650)	(1,114)	(433)	12	(3,262)
صافي الدخل (الخسارة) المعدل	225	724	394	260	193
كفاية رأس المال					
نسبة رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام (%)	35.3	35.8	30.4	26.4	24.1

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، ارجع إلى القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: www.worldbank.org/financialresults.

أ. تشتمل المبالغ على الارتباطات التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تشتمل على عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

ب. الارتباطات وإجمالي المدفوعات وصافي المدفوعات تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ج. يشمل المشتقات المصاحبة.

ولمساندة العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة، قدم الشركاء منحاً بقيمة 23.5 مليار دولار (ما يعادل 16.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة)، يبلغ عنصر المنحة منها 0.1 مليار دولار من مساهمات قروض الشركاء الميسرة. ويقدم الشركاء أيضاً 0.2 مليار دولار من قروض الشركاء الميسرة، باستبعاد عنصر المنحة من القروض، و1.8 مليار دولار تعويضاً عن عمليات تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون خلال العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2023، بلغ عدد الشركاء الذين قدموا وثائق الارتباطات إلى العملية العشرين 51 شريكاً. وتبلغ قيمة وثائق الارتباطات

المودعة حتى الآن 23.4 مليار دولار، وهو ما يمثل 99% من إجمالي مبلغ التعهدات. وسيتيح برنامج الاقتراض لدى المؤسسة إمكانية أن تتوسع في مساندتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تزويد المستثمرين بوسيلة كفؤة للإسهام في التنمية العالمية. وفي إطار العملية العشرين، يمكِّن هذا النموذج المالي الهجين - الذي يمزج بين مساهمات المانحين والاستدانة من أسواق رأس المال- المؤسسة من تعبئة قرابة أربعة دولارات في إطار سلطة الارتباط المخولة لها نظير كل دولار من مساهمات شركاء التنمية.

ومنذ تدشين سندها الأول في أسواق رأس المال الدولية في 17 أبريل/نيسان 2018، أصدرت المؤسسة سندات بخمس عملات، هي: اليورو والجنيه البريطاني والكرونة السويدية والكرون النرويجي والدولار الأمريكي. وفي السنة المالية 2023، أصدرت المؤسسة سندات بقيمة ملياري دولار تقريباً. وتواصل المؤسسة توسيع قاعدة المستثمرين لديها وزيادة السيولة بعملات مختلفة من مجموعة متنوعة من المستثمرين. وسنواصل البحث عن الفرص لمواصلة تنويع تكوين عملات المؤسسة وتطوير تواجدها في أسواق رأس المال.

ولمعالجة آثار الأزمات العديدة التي تواجهها البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، وكذلك لتعزيز مساندة البنك لأوكرانيا ومولدوفا، وافق شركاء المؤسسة الدولية للتنمية على إنشاء صندوق التصدي للأزمات التابع للمؤسسة بمساندة قوية من مندوبيها والمديرين التنفيذيين؛ وقد وافق مجلس المحافظين على هذا الصندوق. وسيضم هذا الصندوق ركيزتين: البرنامج الخاص لتعزيز نافذة التصدي للأزمات والبرنامج الخاص لتعافي أوكرانيا ومولدوفا. وستتيح مساهمات المانحين في هذين البرنامجين، والتي يتم تعزيزها من خلال الميزانية العمومية للمؤسسة، موارد كبيرة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة ولأوكرانيا ومولدوفا على التوالي.

العملية العشرون لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

في ديسمبر/كانون الأول 2021، وافق أعضاء المؤسسة الدولية للتنمية على إطار العمليات والتمويل للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة باعتمادات تمويلية قدرها 93 مليار دولار تغطي السنوات المالية 2023-2025. وتحظى هذه الاعتمادات بمساندة قدرها 23.5 مليار دولار من مساهمات 52 بلداً عضواً، وكذلك المساهمات المقدمة للمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، والتمويل الذي تتم تعبئته في أسواق رأس المال، والموارد المرحلة من العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والموارد الداخلية (مثل أقساط سداد القروض)، والتحويلات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وطبقت العملية العشرون شروطاً جديدة للإقراض للبلدان المؤهلة: قروض ذات آجال استحقاق أقصر واعتمادات بأجل استحقاق 50 عاماً.

ويواصل إطار سياسات العملية العشرين استخدام محاور التركيز الخاصة الأربعة المتعلقة بالعملية التاسعة عشرة: تغيُّر المناخ؛ والهشاشة والصراع والعنف؛ والمساواة بين الجنسين والتنمية؛ والوظائف والتحوّل الاقتصادي. ويستحدث الإطار محور تركيز خاصاً خامساً هو رأس المال البشري. وستساعد العملية العشرون كذلك على تعميق جهود التعافي من خلال التركيز على أربع مسائل مشتركة بين القطاعات: التأهب لمواجهة الأزمات، الذي استُحدث للعملية العشرين؛ والدين؛ والحوكمة والمؤسسات؛ والتكنولوجيا. وبدأت فترة العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في 1 يوليو/تموز 2022.

في أعقاب اختتام العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، لا تزال هناك تحديات جديدة وقائمة تلقي بظلالها على الآفاق العالمية، وتشمل هذه التحديات ارتفاع التضخم، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وتزايد عدم المساواة، والهشاشة العالمية، ومخاطر الجوائح، والغزو الروسي لأوكرانيا، والأحداث الجيوسياسية الأخرى، وارتفاع مستويات الديون، وتغيّر المناخ، واختلالات الاقتصاد الكلي. وفي إطار الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها مجموعة البنك، تعمل المؤسسة مع الشركاء على المستويين العالمي والقُطري لمساعدة البلدان المقترضة على معالجة آثار هذه الأزمات المتعددة، وتعزيز قدرتها على الصمود، وإرساء الأساس لإعادة البناء على نحو أفضل.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **ida.worldbank.org.**

الالتزام بتحقيق النتائج

يساعد البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على معالجة تحدياتها الإنمائية الملحة عن طريق تقديم التمويل وتبادل المعرفة والعمل مع القطاعين العام والخاص. ويغطي عملنا المناطق والقطاعات والصناعات لضمان تحقيق نتائج ملموسة وتأثير إنمائي دائم.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/results**.

1. **ألبانيا:** منذ عام 2015، شهدت البلاد إجراء أعمال صيانة روتينية لأكثر من 1335 كيلومتراً من الطرق، التي تستوعب نحو 70% من حركة الركاب والبضائع في البلاد.
2. **بنغلاديش:** بين أبريل/نيسان 2020 ويونيو/حزيران 2022، تم إعطاء نحو 68 مليون جرعة من لقاحات كورونا.
3. **البرازيل:** بين عامي 2020 و2021، حصلت 14 مليون أسرة من الأسر الأشد فقراً على دعم للدخل في إطار الاستجابة للصدمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا.
4. **بوركينا فاصو:** حصل أكثر من 9 ملايين من النساء والأطفال على خدمات رعاية صحية أساسية بين عامي 2018 و2021.
5. **كمبوديا:** بين عامي 2020 و2021، استفاد نحو 3 ملايين طالب من دعم التعلّم عن بُعد.
6. **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** بين عامي 2017 و2022، استفاد أكثر من 14 مليون طالب في الصفوف من الأول إلى الرابع من الكتب الدراسية.
7. **مصر:** منذ عام 2015، استفادت أكثر من 5 ملايين أسرة من برامج التحويلات النقدية، مما زاد من قدرتهن على الحصول على الغذاء والتعليم وخدمات الرعاية الصحية.
8. **إثيوبيا:** بين عامي 2013 و2022، تلقَّى أكثر من 85 مليون امرأة وطفل خدمات تغذية أساسية.
9. **غانا:** بين عامي 2020 و2022، استفاد نحو 3 ملايين طالب من التدخلات الرامية إلى تعزيز التعلّم والحد من الفاقد التعليمي الذي تسببت فيه جائحة كورونا.
10. **هندوراس:** بين عامي 2013 و2021، استفاد أكثر من مليون شخص، أكثر من نصفهم من النساء، من الإصلاحات التي حسنت تأهب البلاد لمواجهة حالات الطوارئ واستجابتها للكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ.
11. **الهند:** بين عامي 2008 و2020، تحسّنت قدرة أكثر من 12 مليون امرأة في المناطق الريفية على الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق وعلى الممارسات الصحية والتغذوية.
12. **إندونيسيا:** منذ عام 2006، تحسنت فرص حصول أكثر من 25 مليون شخص على خدمات مرافق الإمداد بالمياه المأمونة، كما حصل 26 مليون شخص على خدمات صرف صحي محسنة.
13. **جامايكا:** منذ عام 2016، استفاد 1.6 مليون شخص، أي ما يقرب من 57% من السكان، من المساعدات الفنية، ومشروعات الحد من المخاطر، وعمليات الاستجابة للطوارئ، مما عزز قدرتهم على الصمود في وجه المخاطر المتعلقة بالكوارث وتغيّر المناخ.
14. **كينيا:** بين عامي 2017 و2021، زادت قيمة الاستثمارات الرأسمالية المسجلة بأكثر من ثلاثة أضعاف بسبب تبسيط إجراءات دخول المستثمرين وبقائهم.

15 **لبنان:** بين عامي 2021 و 2022، توافرت لأكثر من 1.2 مليون شخص إمكانية أفضل للحصول على خدمات البنية التحتية والخدمات البلدية.

16 **ماليزيا:** في عام 2020، حَصّلت الحكومة نحو 100 مليون دولار من الإيرادات الجديدة من خلال فرض ضرائب غير مباشرة على الخدمات الرقمية المستوردة.

17 **المكسيك:** بين عامي 2018 و2023، تم تطبيق ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي الطبيعية في 1.4 مليون هكتار.

18 **المغرب:** منذ عام 2018، زادت بلدية الدار البيضاء إيراداتها الذاتية بنسبة 22.8%، مما عاد بالنفع على أكثر من 3 ملايين شخص، مع تحسين بيئة الأعمال وفرص الحصول على الخدمات الأساسية.

19 **نيبال:** منذ عام 2022، تلتزم عمليات البناء في جميع المباني الحكومية الجديدة بالمعايير الفنية لمقاومة الزلازل الواردة في قوانين البناء المحدثة.

20 **نيجيريا:** منذ عام 2018، تمكَّن أكثر من 7 ملايين شخص من الحصول على خدمات كهرباء جديدة أو محسنة.

21 **باكستان:** منذ عام 2019، زادت منطقة خيبر إيراداتها الضريبية بمقدار 117 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 117%، وهو ما سيعود بالنفع على 35 مليون شخص.

22 **السنغال:** بين عامي 2012 و2022، استفاد نحو 13 مليون شخص، نصفهم من النساء، من خدمات كهرباء أكثر انتظاماً.

23 **طاجيكستان:** بين عامي 2011 و2022، ارتفعت نسبة توّفر خدمات إمدادات المياه على مدار الساعة للعملاء في دوشانبي من 57% إلى 94%.

24 **تنزانيا:** بين عامي 2015 و2021، حصل 37 مليون شخص على خدمات صحية وتغذوية حيوية.

25 **تركيا:** بين عامي 2013 و2019، حصلت منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على قروض ساعدتها على خفض انبعاثات غازات الدفيئة بواقع 400 ألف طن سنوياً.

26 **أوكرانيا:** منذ يونيو/حزيران 2022، استفاد أكثر من 13 مليون شخص، منهم معلمون وكوادر صحية وموظفون حكوميون ومستجيبون أوائل، من برامج المساعدة المالية.

27 **فييتنام:** بين عامي 2017 و2022، أدت مشروعات رفع كفاءة استخدام الطاقة باستخدام التكنولوجيات المبتكرة إلى توفير أكثر من 55 مليار ميغاجول من الطاقة.

28 **اليمن:** بين عامي 2016 و2022، استفاد نحو 32 مليون شخص من خدمات الصحة والتغذية.

التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2023

القوائم المالية مدرجة بالإشارة إليها. تُعد مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة، والقوائم المالية المدققة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ("القوائم المالية")، جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي. ويمكن الاطلاع على القوائم المالية على الموقع: **https://www.worldbank.org/annualreport.**

ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المالية والإقراضية والتنظيمية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على الموقع التالي: **https://www.worldbank.org/annualreport.**

للمزيد من المعلومات عن البنك الدولي، يرجى زيارة:

- *التمويل في موقع واحد:* **https://financesapp.worldbank.org**
- *بطاقة قياس الأداء المؤسسي:* **https://scorecard.worldbank.org**
- *البيانات المفتوحة للبنك الدولي:* **https://data.worldbank.org**
- *مستودع المعرفة المفتوحة:* **https://openknowledge.worldbank.org**
- *المسؤولية المؤسسية للبنك الدولي:* **https://www.worldbank.org/corporateresponsibility**
- *سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات:* **https://www.worldbank.org/en/access-to-information**

إنتاج التقرير. *أنتجت وحدة العلاقات الخارجية والمؤسسية التابعة لمجموعة البنك الدولي التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2023*، وذلك تحت توجيه كورين وود وأليخاندرا فيفيروس بإدارة الاتصالات المؤسسية، وتولت ليزلي يون وفرانسيس بريان تنسيق الخدمات التحريرية للتقرير. وقام بتدقيق التقرير Cathy Lips. تولى تصميم التقرير شركة Naylor Design, Inc.، وتنضيده شركة BMWW. وقامت بترجمة التقرير وحدة خدمات الترجمة التحريرية والفورية في البنك الدولي. تولى طباعة التقرير: Professional Graphics Printing Co، وهي شركة أقليات معتمدة مملوكة لنساء (لوريل، ولاية ميريلاند، الولايات المتحدة) وEvent Print (مراكش، المغرب).

مصدر الصور. الغلاف الأمامي: فنسنت تريمو/البنك الدولي؛ الغلاف الأمامي الداخلي (من اليسار إلى اليمين، الصف العلوي): آرني هويل/البنك الدولي، جون هوغ/البنك الدولي، دانا سمايلي/البنك الدولي، شارلوت كيسل/البنك الدولي، بنيام تيشوم/البنك الدولي (من اليسار إلى اليمين، الصف الثاني) كيلي لينش/البنك الدولي، ماريا فليشمان/البنك الدولي، دومينيك شافيز/البنك الدولي، نظيم كالانداروف/البنك الدولي، دانيلو بينزون/البنك الدولي (من اليسار إلى اليمين، الصف الثالث) سارة فرحات/البنك الدولي، إريك ميلر/البنك الدولي؛ 2: آميلودي لي/البنك الدولي،4: أليس كاوندا/البنك الدولي؛ 5: جوديان أندرسون/البنك الدولي؛ 8: ميمي دابستاني/البنك الدولي؛ 9: فلور دي برينيف/البنك الدولي؛ 14: أليس كاوندا/البنك الدولي؛ 19: روي نكوسي/البنك الدولي؛ 23: State of Mic/البنك الدولي؛ 27: فوزان إجازة/البنك الدولي؛ 31: جوليا بورلاتشينكو/إيسوس، لصالح البنك الدولي؛ 35: ماريانا سيراتي/البنك الدولي؛ 39: برنامج تمكين المرأة في المشرق/البنك الدولي؛ 43: وزارة البيئة وتغيّر المناخ والتكنولوجيا في ملديف؛ 44: نظيم كالانداروف/البنك الدولي؛ 48: دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ 52: بن خانيزيرا/البنك الدولي؛ 53: دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ 54: توميلاي غورغييف/البنك الدولي؛ 57: هنري شيمبالي/البنك الدولي؛ 58: نفيسة مطلق/البنك الدولي؛ 60: إيفيلينا تاوشانوفا/البنك الدولي؛ 64: أليسون كويسيل/البنك الدولي؛ 65: كيلي لينش/البنك الدولي؛ 66: وزارة البيئة وتغيّر المناخ والتكنولوجيا في ملديف؛ 68: أرني هويل/البنك الدولي؛ 70: فنسنت تريمو/البنك الدولي؛ 73: فيلانا راجواناريفيلو/البنك الدولي؛ 74: جيسكا بيلمونت/ البنك الدولي، 82: خايرو بيدويا/البنك الدولي؛ 88: فيلانا راجواناريفيلو/البنك الدولي؛ 92: مجموعة البنك الدولي/وزارة تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، كوت ديفوار؛ 95: كيلي لينش/البنك الدولي.

تلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. ويحتوي الورق المستخدم أليافاً معاد تدويرها من نفايات المستهلكين وهو حاصل على إجازة مجلس رعاية الغابات ومؤسسة EcoLogo، وتم تصنيعه باستخدام طاقة متجددة مستخرجة من الغاز الحيوي، وعملية التصنيع خالية من عنصر الكلور الأولي.

© 2023، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000،
موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

1 2 3 4 26 25 24 23

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة في هذا العمل أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذا العمل متاح بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق) 3.0 IGO license (CC BY-NC-ND 3.0 IGO) http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، لأغراض غير تجارية فقط، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2023. *التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2023*. واشنطن العاصمة البنك الدولي. AR2023EN/10.1596. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق 3.0 IGO (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).

الاستخدام غير التجاري – لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

لا اشتقاق – لا يجوز تعديل أو تغيير هذا العمل أو البناء عليه.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

يجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

doi: 10.1596/AR2023AR

يتألف البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA).
وتتمثل رسالة البنك في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك من خلال تعزيز التنمية المستدامة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع.

www.worldbank.org/annualreport

SKU: AR2023AR